

**دور الزكاة
في حل مشكلات
الاقتصادية
وشرورها**

الطبعة الأولى

27.4.1949

جيم جمشود الطبع بمحفوظة

دارالشروحات

أ. د. سما محمد المعتذر عام ١٤٩٨

القاهرة: ٨ شارع سعيد بويه المصري -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ اليانوراما تليفون: ٢٢٣٩٤٩٤
فاكس: ٢٢٣٧٥٣٧ - ص: ٢٧٣٧٥٣٧
البريد الإلكتروني: dar@shorouk.com

د. يوسف القرضاوى

دور الزكاة
في حل الأزمات

المشكلات الاقتصادية
وشكل رoot نجاحها

دار الشروق

مقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة بالإسلام، ورضي لنا ديننا، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الْيَوْمَ أَكْمَلَتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتُ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِينًا﴾ [آل عمران: ٢٣].

والصلوة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين وحججة على الناس أجمعين، سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحييننا ومعلمنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته، واهتدى بسته إلى يوم الدين.

(أما بعد).

فهذا الكتاب الذي تنشره (دار الشروق) يتضمن بحثين:

أولهما، كتت كلفت بإعداده ليلى في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، الذي عقد في مكة المكرمة، تحت إشراف جامعة الملك عبد العزيز، وشارك فيه عدد كبير من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد من أنحاء العالم. وقد نشر بعد ذلك في المجلة التي اختاروا لها عدداً من بحوث المؤتمر، وكان منها هذا البحث عن «دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية» في المجتمع. وكان هذا في أواسط السبعينيات من القرن العشرين.

والبحث الثاني: عن العوامل الأساسية لنجاح نظام الزكاة في مجتمع ما، والشروط الالزامية لتحقيق أهدافها التي أرادها الإسلام منها، وعلاج المشكلات المجتمعات من خلالها. وكان هذا البحث قد كلفت بإعداده كذلك من البنك الإسلامي للتنمية بجدة، بمناسبة فوزي بحائزه البنك للاقتصاد الإسلامي، لسنة ١٤١١هـ. ومن سنة البنك أن يعد الفائز بحثاً أو محاضرة ليقيها في دار البنك بجدة.

وقد أردت أن أدمجهما في كتاب واحد، يكون بثابة التكميل والتفصيل لبعض ما ذكره

في كتابي الكبير «فقه الزكاة»، راجياً أن يكون في هذا الكتاب ما ينفع القارئ المسلم بالتعرف على أسرار شريعته وأركان دينه، ومنها ركن الزكاة، كما ينفع غير المسلم أيضاً، ليتعرف على ديننا وما فيه من كنوز قد لا يعرفها الكثيرون، لأننا - نحن المسلمين - لم نقم بواجب تعريفها للناس بلسان عصرهم، وبهذا نؤدي بعض واجب الدعوة علينا ﴿وَمِنْ أَحْسَنِ قُوْلًا مِّنْ دُعَاءِ إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّمَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

الدوحة رجب ١٤٢٢هـ - أكتوبر ٢٠٠١م

الغافر إليه تعالى

يوسف القرضاوي

أولاً: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية

تمهيد:

ال المشكلات الاقتصادية في عصرنا تختل مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من المشكلات؛ لأن الناس شغلوا بمعركة الخبر، ولقمة العيش، حتى أصبح العامل الاقتصادي أبرز العوامل في قيام الحكومات أو سقوطها، ونجاح السياسات أو إخفاقها، وارتفاع الثورات أو خمودها. وتکاد المعرکة المذهبية (الأيديولوجية) الدائرة في قارات العالم الآن تكون ذات طابع اقتصادي.

والإسلام ليس بمعزل عن هذه المشكلات، بل له موقف إيجابي منها. وللزكاة - ركن الإسلام الثالث بعد الشهادتين والصلوة - دور مؤكد في حلها.

لهذا، كان علينا أن نعرض هنا بعض هذه المشكلات التي لها علاقة بالزكاة لنعرف كيف عالجتها. وهذه المشكلات هي:

- ١ - مشكلة البطالة.
- ٢ - مشكلة الفقر.
- ٣ - مشكلة الكوارث والديون.
- ٤ - مشكلة التفاوت الاقتصادي الفاحش.
- ٥ - مشكلة كنز النقود وحبسها.

١- مشكلة البطالة

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطير. فإذا لم تجد العلاج الناجع تفاقم خطورتها على الفرد، وعلى الأسرة، وعلى المجتمع.

فهي خطير على الفرد:

- (أ) اقتصادياً، حيث يفقد الدخل.
- (ب) وصحياً، حيث يفقد الحركة.
- (ج) ونفسياً، حيث يعيش في فراغ.
- (د) واجتماعياً، حيث ينقم على غيره.

وهي كذلك خطير على الأسرة:

حيث يفقد العائل شعوره بالقدرة على تحمل المسؤولية، وتفقد العائلة شعورها بالاطمئنان إلى مقدرة العائل والثقة به، ويواجه الجميع حالة من التوتر والقلق والخوف من الغد المجهول.

وهي كذلك خطير على المجتمع بأسره:

خطير على اقتصاده؛ لما وراءها من تعطيل طاقات قادرة على الإنتاج.

خطير على تماسته؛ لما وراءها من إثارة فتنة تشعر بالضياع، ضد الفئات الأخرى.

خطير على أخلاقه؛ لأن تربة الفراغ والقلق لا تنبت إلا الشرور والجرائم.

ومن ثم، كره الإسلام البطالة، وحث على العمل والمشي في مناكب الأرض، وعَدَهُ عبادة وجهاداً في سبيل الله إذا صحت فيه النية، وروعيت الأمانة والإنقان. ولم يبال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس أو ينظرون إليه نظرة استخفاف وازدراء، مثل

الاحتطاب. المهم أن يكون حلالاً، وأن يكفي ووجه صاحبه عن ذل السؤال. ولقد ذكر لأصحابه أنه وإن وحشه من رسول الله المصطفى الأنبياء كانوا يعملون، فهو قد رعى الغنم، كما رعاه موسى وغيره، وقال: «ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده» رواه البخاري.

والذى يهمنا ذكره هنا هو دور الزكاة فى محاربة البطالة، وزيادة حجم العمالة، وإن كان هذا مستغرباً أو مستبعداً لدى بعض المعاصرين، من لم يدرسوا حقيقة الزكاة. وربما توقهم ببعضهم أنها تغيرى بالتباطل أو تعين عليه، ما دام أهل البطالة يجدون فى صندوق الزكاة عوناً ومدداً وهم قaudون مستريحوناً وهو وهم لا أساس له من تعاليم الإسلام.

البطالة نوعان:

ويحسن بنا أن نتبَّه هنا على أن البطالة نوعان:

(أ) بطالة جبرية.

(ب) وبطالة اختيارية.

ولكل منها حكمه و موقف الإسلام منه، وبالتالي موقف الزكاة.

(أ) موقف الإسلام من البطالة الجبرية:

فالبطالة الجبرية هي التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلى بها كما يبتلى بعصابات الدهر كافة. فقد يكون سببها عدم تعلمه مهنة في الصغر يكسب منها معيشته، ومسؤولية هذا تقع على أولياء أمره وبخاصة الذين أحملوا تعليمه في صغره ما ينفعه في كبره، وعلى المجتمع كله وولاة الأمر فيه بصفة حامة.

وقد يكون تعلم مهنة ثم كسر توافقها للتغير البيئي أو تطور الزمن، فيحتاج إلى امتحان حرفة أخرى أصلح للحال، وأنفع في المال.

وقد يحتاج إلى آلات وأدوات لازمة لمهنته، ولا يوجد مالاً يشتري به ما يريد. وقد يعرف التجارة، ولكنه يفتقر إلى رأس المال الذي تدور به تجارتة. وقد يكون من أهل الزراعة، ولكنه لا يوجد أدوات الحرف، أو آلات الرى، وربما لا يوجد الأرضاً التي يزرعها.

وفي كل هذه الصور يأتي دور الزكاة، وتنجلى وظيفتها. إنه دور المسؤول لكل ذي تجارة أو حرفة يحتاج إليها إلى مال لا يجده.

فليست وظيفتها إعطاء دراهم معدودة من التفرد، أو أقداح محدودة من الخبوب، تكفي الإنسان أيام أو أسابيع، ثم تعود حاجته كما كانت، وتظل يده معدودة بطلب المعونة. إنما وظيفتها الصحيحة تكين الفقير من إغناه نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغطيه عن طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها. فمن كان من أهل الاحتراف أو التجار، أعطى من صندوق الزكاة ما يكتبه مزاولة مهنته أو تجارة، بحيث يعود عليه من وراء ذلك دخل يكفيه، بل يتم كفایته وكفاية أسرته بانتظام، وعلى وجه الدوام. أما العاجز الذي لا يقدر على مزاولة مهنة أو عمل يكسب منه معيشته فله حكم آخر.

وفي هذا يقول الإمام النووي في «المجموع» في بيان مقدار ما يصرف إلى الفقير أو المiskin من الزكاة نقلًا عن جمهور الشافعية:

«قالوا: فإن كان عادته الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفه، أو آلات حرفه، قلت قيمة ذلك أم كثرة، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفایته غالباً تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص.

وقرب جماعة من أصحابنا ذلك، فقالوا: من يبيع البقل يعطي خمسة دراهم أو عشرة. ومن حرفته بيع الجوهر يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً، إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها... ومن كان تاجراً أو حبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك. ومن كان خياطاً أو تجارة أو قصيراً أو قصيراً، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به من الآلات التي تصلح لملته. وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضئيلة أو حصة في ضئيلة تكفيه غلتها على الدوام.

فإن لم يكن محترفاً، ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفایة سنة»⁽¹⁾.

وأكّد ذلك العلامة شمس الدين الرملي في «شرح المنهاج» للنووي، فذكر: أن الفقير

(1) انظر: المجموع للنووي ج ٦ ص ١٩٣ - ١٩٥.

والمسكين إن لم يحسن كل منهما كسبا بحرفة ولا تجارة، يعطى كفاية ما بقى من العمر الغالب لأمثاله في بلده؛ لأن القصد إغناوه، ولا يحصل إلا بذلك. فإن زاد عمره عليه أعطى سنة بستة.

وليس المراد بإعطاء من لا يحسن الكسب إعطاءه نقدا يكفيه بقية عمره المعتاد، بل إعطاؤه ثمن ما يكفيه دخله منه. كأن يشتري له به عقار يستغله ويغتنى به عن الزكاة فيملكه ويرث عنه. قال: والأقرب كما بحثه الزركشى: أن للإمام - دون المالك - شراءه له، وله إزامه بالشراء، وعدم إخراجه عن ملكه، وحيث أنه ليس له إخراجه، فلا يحل ولا يصح فيما يظهر.

ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب، كمل له من الزكاة كفايته. ولا يشترط اتصافه يوم الإعطاء بالفقر والمسكنة. قال الماوردي: لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا ربع مائة، أعطى العشرة الأخرى، وإن كفته التسعون. لو أنفقها من غير اكتساب فيها. سنين لا تبلغ العمر الغالب.

وهذا كله فيمن لا يحسن الكسب. أما من يحسن حرفة لائقة تكفيه، فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثرت، ومن يحسن تجارة يعطى رأس مال يكفيه ربحه منه غالبا باعتبار عادة بلده.. ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والتواحي.

ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه، أعطى ثمن أو رأس مال الأدنى. وإن كفاه بعضها فقط أعطى له. وإن لم تكفيه واحدة منها أعطى الواحدة وزيادة شراء عقار يتم دخله بقية كفايته (١). هـ.

هذا مانص عليه الشافعى، وما رجحه وأخذ به جمهور أصحابه، وفرعوا عليه، وفصلوا فيه تلك التفصيلات الدقيقة التى نقلناها هنا، والتى تدل على مدى غنى الفقه الإسلامى بالمبادئ والصور والفروع فى شتى المجالات.

وفى مذهب أحمد رواية تمايل مانص عليه الشافعى، فأجاز للفقير أن يأخذ تمام كفايته دائمًا، بمتجزء أو آلة صنعة أو نحو ذلك. وقد اعتمدوا جماعة من الحنابلة. وفي غاية المتهى وشرحه من كتب الحنابلة: يعطى محترف ثمن آلة وإن كثرت، وتاجر يعطى رأس مال يكفيه.

(١) انظر: نهاية المحتاج إلى شرح النهاج لشمس الدين الرملى ج ٦ ص ١٥٩.

ويعطى غيرهما من فقير ومسكين ثامن كفايتهما مع كفاية عائلتهما سنة، لتكرر الزكاة بتكرر المحول فيعطي ما يكفيه إلى مثله^(١).

وهذا تقسيم حسن ينبغي أن يستفاد منه.

(ب) الزكاة والبطالة الاختيارية،

أما البطالة الاختيارية، فهي بطالة من يقدرون على العمل، ولكنهم يجنحون إلى القعود، ويستمرون الراحة، ويؤثرون أن يعيشوا عالة على غيرهم، يأخذون من الحياة ولا يعطون، ويستفیدون من المجتمع ولا يفیدون، ويستهلكون من طاقته ولا يتتجون، ولا عائق يحول بينهم وبين السعي والكسب، من عجز فردي، أو قهر اجتماعي. والإسلام يقاوم هؤلاء ولا يرضي عن مسلكهم، وإن زعموا أنهم إنما تخلوا عن العمل للدنيا من أجل طلب الآخرة، والتفرغ لعبادة الله تعالى، إذ لا رهابية في الإسلام.

وقال على بن أبي طالب: كسب فيه ريبة (شبهة) خير من عطلة.

وقال عبدالله بن الزبير: أسر شيء في العالم البطالة.

وقال العلامة المناوي - وهو من أقطاب التصوف في عصره علما و عملا - في شرح حديث «إن الله يحب المؤمن المحترف»^(٢):

«في الحديث ذم لمن يدعى التصوف ويتعطل عن المكاسب، ولا يكون له علم يؤخذ منه ولا حمل في الدين يقتدي به. ومن لم ينفع الناس بحربة يعملها، يأخذ منافعهم، ويضيق عليهم معاشهم، فلا فائدة في حياته لهم، إلا أن يكدر الماء، ويغلق الأسعار.

«ولهذا كان عمر (رضي الله عنه) إذا نظر إلى ذي سيما، سأله: ألم حرفه؟ فإذا قيل: لا، سقط من عينه.

«وما يدل على قبح من هذا صنيعه، ذم من يأكل ماله نفسه إسراها ويدارا، فما حال من أكل مال غيره، ولا ينبله عوضا، ولا يرد عليه بدلا؟

(١) انظر: الإنصاف ج ٣ ص ٢٣٨، ومطالب أولى النبي ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) رواه الحكيم الترمذى والطبرانى والبيهقى فى «الشعب» عن ابن عمر. وهو حديث ضعيف. قال السخارى: لكن له شواهد.

ونقل عن أحد الصوفية قوله: الصوفى الذى لا حرفه له كالبومة الساكنة فى الخراب ،
ليس فيها نعم لأحد !

^(١) هـ. «ولما ظهر النبي ﷺ بالرسالة، لم يأمر أحداً من أصحابه بترك الحرفة».

والذى يهمنا هنا هو بيان موقف الزكاة من هؤلاء الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم، مع تعميمهم بالمرة والقوة. والذى تدل عليه السنة النبوية بصرامة: أن هؤلاء لا حظ لهم فى مال الزكاة. فليس كل فقير أو مسكين يستحق أن يأخذ من الزكاة، كما يظن كثيرون. فقد يوجد الفقر، ويوجد مانع يمنع الاستحقاق. فالفقير العاطل عن العمل وهو قادر عليه، لا يجوز أن يجري عليه رزق دائم، أو راتب دوري من أموال الزكاة؛ لأن فى ذلك تشجيعا للبطالة، وتعطيلا لمن ينضر قادر على الإنتاج من جانب، ومزاحمة لأهل الزكاة الحقيقيين، من الضعفاء والزمى والعاجزين عن الكسب لغير خاصة حقوقهم من جانب آخر. وقد جاء فى الحديث: «لا تخل الصدقة لغنى ولا للذى مرأة سوى» (٢).

والتصريف المسديد الواجب هو ما فعله رسول الله ﷺ ببازاء واحد من هؤلاء السائرين. فعن أنس بن مالك ^(٢): أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسألة، فقال: أما في بيتك شيء؟ قال: بلى، حلس ^(٤) لنليس بعشه وتبسط بعشه، وقubb ^(٥) نشرب فيه الماء. قال: انتني بهما. فأتاه بهما، فأخذهما رسول الله ﷺ وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل: أنا أأخذهما بدرهم. قال: من يزيد على درهم؟ مرتين أو ثلاثة. قال رجل: أنا أأخذهما بدرهمين. فاعطاهمما إياه، وأخذ الدرهمين، وأعطاهمما الأنصاري وقال: اشترا بأسعدهما طعاماً وابنده إلى أهلك، واشتر بالآخر قدو ما فائض في به. فشد رسول الله ﷺ عوداً بيده ثم قال له: اذهب فاحتسب ويعلم ولا أرى لك عبءاً هشر يوماً. فذهب الرجل يحتسب ويبيح ^(٦)

(١) فضل، القدير، شرح اطهاره الصغير، ج ٢، ص ٢٩٠، ٢٩١.

(٢) رواه أَحْمَدُ وَأَبْوَ دَاؤِدُ وَالْكَرْمَذِيُّ وَالْمَطَّافِيُّ وَأَبْنُ عَمْرٍ وَأَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجِهِ وَأَبْنُ هَرِيْرَةَ
صحيح الحامن الصغير (٧٣٥٦):

(٣) أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ساجه . وقال الترمذى: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأصحابين من حبلاطن . وقد قال فيه يحيى بن معين: صالح . وقال أبو حاتم الرازى: يكتب حديثه .

الفصل : مختصر سنت امـ دلـودـلـلـمـعـلـمـهـيـ سـيـ ٢ـ سـرـ ٢٢٣٩ـ ٢٤٠ـ

(٤) المجلس: كمساء يوم الجمعة على ظهر العصر أو يفرض في البيت تحت حر الشاب.

(٥) القعب: القدح، الإناء.

فجاء وقد أصحاب عشرة دراهم، فاشترى بعضها طعاماً. قال رسول الله ﷺ : هذا خير لك من أن تخبي المسألة نكتة في وجهك يوم القيمة إن المسألة لا تصلح إلا ثلاثة: لذى فقر مدقع^(١)، أو لذى غرم مقطوع^(٢)، أو لذى دم موجع^(٣).

وفي هذا الحديث الناصح نجد النبي ﷺ لم يرد للأنصارى السائل أن يأخذ من الزكاة وهو قوى على الكسب. ولا يجوز له ذلك، إلا إذا ضاقت أمامه المسالك، وأعانته الحيل. وعلى الأمر لا بد أن يعينه في إتاحة الفرصة للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامه.

إن هذا الحديث يحتوى خطوات سلسلة سبق بها الإسلام كل النظم التي عرفتها الإنسانية بعد قرون طويلة من ظهور الإسلام.

إنه لم يعالج السائل المحتاج بالمعونة المادية الواقية كما يفكر كثيرون، ولم يعالج بالوعظ المجرد، والتغافل من المسألة، كما يصنع آخرون. ولكنه أخذ بيده في حل مشكلته بنفسه وعالجها بطريقة ناجحة:

علمه أن يستخدم كل ما عنده من طاقات وإن صغرت، وأن يستنفد ما يملك من حيل وإن ضرورت؛ فلا يلتجأ إلى السؤال وعنده شيء يستطيع أن يتضاعف به في تيسير عمل يغتنه.

وعلمه أن كل عمل يجلب رزقا حلالا هو عمل شريف كريم، ولو كان احتطاب حزمة يجلبها فيبعها، فيكف الله بها وجهه أن يراق ماؤه في سؤال الناس.

وأرشه إلى العمل الذي يناسب شخصه وقدرته، وظروفه وبيته، وهيأ له «آل العمل» الذي أرشه إليه، ولم يدعه تائها حيران.

وأعطاه فرصة خمسة عشر يوما يستطيع أن يعرف منه بعدها مدى ملاءمة هذا العمل له ووفاته بطالبه، فيقرئ عليه، أو يدبر له حمل آخر.

وبعد هذا الخل العملى لمشكلته، لقنه الدرس النظري الموجز البليغ في الزجر عن المسألة والترهيب منها، والحدود التي تخوز في دائتها.

(١) الفقر المدقع: الشديد. وأصله من الدقماء وهو التراب. ومعنى: الفقر الذي يقضى به إلى التراب، أي لا يكون عنده ما ينفع به التراب.

(٢) الغرم المقطوع: أن تلزمه الديبة الغطية الفلاحية، فتحل له الصدقة ويعطى من سهم الغارمين.

(٣) الدم للرجوع: كنایة عن الديبة يتحملها، فترهقة وتوجعه، فتحل له المسألة فيها.

وما أحرانا أن تبيع هذه الطريقة النبوية الرشيدة. فقبل أن نبدئ ونعيد في محاربة التسوك بالكلام والإرشاد، نبدأ أولاً بحل المشكلات وتهيئة العمل لكل عاطل. ودور الزكاة هنا لا يخفى. فمن حصيلتها يمكن إعطاء العاطل القادر ما يمكنه من العمل. ومنها يمكن أن يعلم أو يدرب على عمل مهنى يعترف ويعيش منه. ومنها يمكن إقامة مشروعات جماعية، مصانع أو متاجر أو مزارع ونحوها من المؤسسات، ليشتغل فيها العاطلون، وتكون ملكا لهم بالاشتراك، كلها أو بعضها.

المتفرغ للعبادة لا يأخذ من الزكاة:

وما يستحق التسجيل والتنويم هنا أن فقهاءنا قالوا: إذا تفرغ إنسان قادر على الكسب لعبادة الله تعالى بالصلوة والصيام ونحوهما من نوافل العبادات لا يعطى من الزكاة ولا تخل له، لأن مصلحة عبادته قاصرة عليه،^(١) ولأنه مأمور بالعمل والمشي في مناكب الأرض، ولا رهبة في الإسلام. والعمل في هذه الحال لكسب العيش من أفضل العبادات إذا صدقت النية، والتزمت حدود الله^(٢).

المتفرغ للعلم يأخذ من الزكاة:

فاما إذا تفرغ لطلب علم نافع، وتعذر الجمع بين الكسب وطلب العلم، فإنه يعطى من الزكاة قدر ما يعينه على أداء مهمته، وما يشيع حاجته، ومنها كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه.

وإذا يعطى طالب العلم لأنه يقوم بفرض كفاية، وأن فائدة علمه ليست مقصورة عليه بل هي لمجموع الأمة. فمن حقه أن يعan من مال الزكاة، لأنها لأحد رجلين: إما من يحتاج من المسلمين، وإما من يحتاج إليه المسلمين، وهذا قد جمع بين الأمرين.

واشترط بعضهم أن يكون بمحيا يرجى تفوقه ونفع المسلمين به، وإلا لم يستحق الأخذ من الزكاة، ما دام قادرًا على الكسب^(٣). وهو قول وجيه. وهو الذي تسير عليه الدول الحديثة، حيث تتفق على النجاء والتفوقين، بأن تتيح لهم دراسات خاصة، أو ترسلهم في بعثات خارجية أو داخلية.

(١) انظر: الروضة للنورى ج ٢ ص ٢٠٩، والمجموع ج ٦ ص ١٩١.

(٢) انظر في تفصيل ذلك كتابنا «العبادة في الإسلام» ص ٦١، ٦٢ ط ثانية.

(٣) شرح غایة المتنبي ج ٢ ص ١٣٧، وحاشية الروض المريض ج ١ ص ٤٠٠، والمجموع ج ٦ ص ١٩٠، ١٩١.

٢- مشكلة الفقر

تستطيع أن تصنف مشكلة الفقر في المشكلات الاقتصادية، لأن معنى الفقر هو عجز الموارد المالية للفرد - أو للمجتمع أيضا - عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية. ولهذا يعني الاقتصاديون بعلاج مشكلة الفقر ووضع الحلول النظرية والعملية للقضاء عليها.

ولكن الفقر مع ذلك مشكلة اجتماعية، لأنها تصيب طائفة من أبناء المجتمع، وتعجزهم عن القيام بدورهم في تنمية المجتمع وترقيته، وتشير في أنفسهم ألوانا من الحسد والكراهية للواجددين الموسرين من أعضاء مجتمعهم. وقد تشير فيهم التهمة على المجتمع كله، والتمرد على قيمه وأوضاعه كلها، غير مميزين بين الحسن والشر، وبين الحسن والقبيح. ولهذا يعمل الاجتماعيةيون على حل هذه المشكلة بكل ما يستطيعون، سواء كان هذا الفقر مما يصيب الفرد، أو يعرض للأسرة، أو يطرأ على المجتمع كله، بسبب فحط أو حرب أو فيضانات أو غير ذلك من الأسباب التي تصيب الجماعة، في مواردها العامة ومصادر دخلها القومي.

والفقر أيضا مشكلة سياسية، لأن من أهم ما تسعى الأنظمة السياسية للتغلب عليه هو الفقر، ولهذا اعدوا أحد الأعداء الثلاثة التي تحرض الدول والحكومات على محاربتها، وتخليص شعوبها من براثنها: الفقر والجهل والمرض.

والفقر - قبل ذلك كله - مشكلة إنسانية، لأنها مشكلة الإنسان من حيث هو إنسان، هذا المخلوق الذي جعله الله في الأرض خليفة، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعا منه، وأسخن عليه نعمه ظاهرة وباطنة، ومع هذا لا يجد ما يشبع حاجاته ويتم كفائه، مع أن السماء لم تشع ببراثنها، ولا الأرض ببناتها، ولا الشمس بضيائها!

لهذا، لم يكن عجيبا أن يوجه الإسلام عنابة كبرى لعلاج هذه المشكلة والعمل على تحرير

الإنسان من ضغط نيرها على عنقه. وسرّ هذه العناية يرجع إلى أمرين، هما: نظرية الإسلام إلى الإنسان، ونظرية الإسلام إلى الفقر.

(أ) نظرية الإسلام إلى الإنسان:

أما نظرية الإسلام إلى الإنسان، فهي نظرية متفردة متميزة غير مسبوقة ولا ملحوقة.

لقد رفع الإسلام من قيمة الإنسان، وأعلى من قدره بما لا يعرف نظيره في دين سماوي ولا فلسفية وضعية. فقد أعلن القرآن كرامة هذا الجنس عند الله، حيث قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَمْنَا بَنِي آدَمْ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيَّابَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ خَلْقِنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]. كما أعلن أن الله جعله في الأرض خليفة، وسخر له سائر مخلوقاته العلوية والسفلى، فكلها تعمل خدمته ومصلحته، وإعانته على بلوغ غايته: ﴿أَلَمْ تَرَوْ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [القمان: ٢٠].

إذا كانت هذه هي قيمة الإنسان ومكانته في الإسلام، فلا عجب في أن تعنى شريعته بإشباع حاجاته، ورعاية ضروراته، وتحقيق مطالبه الحيوية، حتى يستطيع أن يعيش ويُعمر الأرض، ويقوم بحق الخلافة والعبادة فيها. وذلك، أن الله رب كيانه من جسم وعقل وروح، ولكل منها مطالبه وحاجاته؛ فللجسم ضروراته، وللعقل تطلعاته، وللروح أشواقه وتحلقاته، ولا يكون الإنسان إنساناً إلا بإشباع كيانه كله.

وقد جاءت آيات القرآن وأحاديث الرسول، تبين أن إعطاء الإنسان الفقير إعطاء لله (عز وجل) نفسه، فمن أعنان ذا حاجة فكأنه أفرض الله تعالى، ومن تصدق على مسكين، وقعت صدقته في يد الله قبل أن تقع في يد المسكين.

(ب) نظرية الإسلام إلى الفقر:

أما نظرية الإسلام إلى الفقر، فهو يراه خطراً على العقيدة، وخطراً على الأخلاق، وخطراً على سلامة التفكير، وخطراً على الأسرة، وخطراً على المجتمع^(١)، ويعدُّه بلاء ومصيبة

(١) انظر في تفصيل ذلك كتابنا «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام»، فصل «نظرية الإسلام إلى الفقر».

يطلب دفعها، ويستعاذ بالله من شرها، وبخاصة إذا عظم الفقر، حتى أصبح «فقرًا منسياً»، فهو مثل الغنى إذا تفاقم حتى يصبح «غنى مطغياً». وقد روى أكثر من صحابي عن النبي ﷺ أنه كان يتغود بالله من الفقر. ولو لا أنه شر وبلاء ما استعاذ بالله منه.

فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ، كان يتغود: «اللهم إني أعوذ بك من فتنة النار، ومن عذاب النار، وأعوذ بك من فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر» (رواية البخاري).

ومن أبي هريرة مرفوعاً: «اللهم إني أعوذ بك من الفقر، والذلة، والقلة؛ والذلة، وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم» (رواية أبو داود والنسائي وأبي ماجه). فهو يستعيذ بالله من كل مظاهر الضعف مادية ومعنوية، سواءً كان الضعف بسبب فقد المال وهو «النفقة» أو فقد الرجال وهو «القلة» أو بسبب هوان النفس وهو «الذلة».

وأكثر من ذلك أنه قرنه في تغوده بالكفر - وهو شر ما يستعاذه - دلالة على بالغ خطوره.

فعن أبي بكر مرفوعاً: «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر، اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، لا إله إلا أنت» (رواية أبو داود).

قال العلامة المتأوى في فيض القدير: قرن الكفر بالفقر، لأنه قد يجر إليه، ولأنه يحمل على حسد الأغنياء، والحسد يأكل الحسنات، وعلى التذلل لهم بما يدنس به عرضه، ويثلم به دينه، وعلى عدم الرضا بالقضاء، وتسخط الرزق، وذلك إن لم يكن كفراً فهو جارٌ إليه.

وقال سفيان الثوري: لئن أجمع عندي أربعين ألف دينار حتى أموت عنها أحب إلىَّ من فقري يوم، وذلِّي في سؤال الناس، قال: ووالله ما أدرى ما يقع مني لو ابتنيت ببلية من فقر أو مرض، فلعلَّى أكفر ولاأشعر!

هدف الإسلام من مطاردة الفقر

ومن هنا كانت عنابة الإسلام بمطاردة الفقر، وعلاجه من جذوره، وتحرير الإنسان من براثنه، بحيث يتهيأ له مستوى من المعيشة ملائماً لحاله، لائق بكرامته، حتى يعينه على أداء فرائض الله، وعلى القيام بأعباء الحياة، ويحميه من مخالب الحرمان والفاقة والضياع.

فالإسلام يريد للناس أن يحيوا حياة طيبة ينعمون فيها بالعيش الرغد ويكتنمون بركات السموات والأرض، ويأكلون من فوقيهم ومن تحت أرجلهم، ويحسون فيها بالسعادة تغمر جوانحهم، وبالأمن يعمر قلوبهم وبالشعور بنعمة الله يلاً عليهم صدورهم. وبذلك يقبلون على عبادة الله بخشوع وإحسان ولا يشغلهم بهم في طلب الرغيف، والانشغال بحركة الخبز عن معرفة الله وحسن الصلة به، والتطلع إلى حياة أخرى هي خير وأبقى.

ومن هنا فرض الله الزكاة، وجعلها من دعائم دين الإسلام، تؤخذ من الأغنياء لترتدي على الفقراء، فيقضى بها الفقير حاجاته المادية، كالمأكل والمشرب، واللبس والمسكن، و حاجاته النفسية الحيوية، كالزواج الذي قرر العلماء أنه من تمام كفایته، و حاجاته المعنوية الفكرية، ككتاب العلم من كان من أهله.

وبهذا يستطيع هذا الفقير أن يشارك في الحياة، ويقوم بواجبه في طاعة الله، وتنمية المجتمع، وبهذا يشعر أنه عضو حي في جسم المجتمع، وأنه ليس شيئاً ضائعاً ولا كثماً مهملأ، وإنما هو في مجتمع إنسانى كريم يعنى به ويرعاه ويأخذ بيده، ويقدم له يد المساعدة في صورة كريمة، لا من فيها ولا أذى، بل يتقبلها من يد الدولة، وهو عزيز النفس، مرفوع الرأس، موفور الكرامة، لأن إما يأخذ حقه المعلوم، ونصيبه المقسم.

حتى لو اضطربت الأمور في المجتمع المسلم، وقدر للأفراد أن يكونوا هم الموزعين للزكاة بأنفسهم، فإن القرآن يحدّرهم من إهانة الفقير أو جرح إحساسه بما يفهم منه الاستعلاء عليه، أو الامتنان، أو أي معنى يؤذى كرامته وينال من عزته كمسلم. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتُكُمْ بِالْمُنْفَعِ وَالْأَذْنِ كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِبَّاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمِثْلُهُ كَمَثْلِ صَفَوَانِ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَأَبْلَقَ فَتَرَكَهُ صَلَدَاهُ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

إن شعور الفقير أنه ليس ضائعاً في المجتمع، وأن مجتمعه يهتم به ويرعاه كسب كبير لشخصيته، وزكاة لشخصيته، وهذا الشعور نفسه ثروة لا يستهان بها للأمة كلها.

وإن رسالة الإنسان على الأرض، وكرامته على الله سبحانه تقتضيان ألا يترك للفرد الذي ينسى نفسه وربه، ويلدهه عن دينه ودنياه، ويمزقه عن أمنه ورسالته، ويشغله عن ذلك كله بالتفكير في سد الجوعة، وستر العورة، والحصول على المأوى.

دور الزكاة في علاج الفقر:

أما دور الزكاة في علاج مشكلة الفقر، فهو دور غير منكور للمعام والخاص من المسلمين ومن غيرهم. وربما لا يعرف الكثيرون للزكاة هدفها إلا علاج الفقر ومساعدة الفقراء، وإن كانت صورة هذا العلاج غير واضحة المعالم في أذهان الأكثرين.

والواقع أن الزكاة ليست هي العلاج الوحيد للفقر في نظر الإسلام.

فهناك العمل الذي يجب أن يسعى له الفرد ويساعده أولًا الأمر، ليسد عن طريقه حاجاته، ويكتفى به نفسه وأسرته، ويستغنى به عن معونة غيره.

وهناك نفقات الموسرين من الأقارب، وموارد الدولة الإسلامية المختلفة والحقوق الواجبة في المال بعد الزكاة، والصدقات المستحبة، وغيرها... فكل هذه تعمل على علاج الفقر واستئصال جذوره، بجانب فريضة الزكاة.

كما أثنا نبه هنا على أمر آخر، وهو: أن مهمة الزكاة ليست مقصورة على علاج مشكلة الفقر وما يتفرع عنها، ويلحق بها، من المشكلات الاجتماعية. فنحن نعلم أن من مهمتها مساعدة الدولة المسلمة على تأليف القلوب وتشييدها على الإسلام والولاء له وأهله، ومساعدتها كذلك على أداء الفريضة المحكمة الباقية إلى يوم الدين، وهي الجهاد لإعلاء كلمة الإسلام. وتشجيع الغارمين في سبيل الخير والإصلاح على الاستمرار في هذا الطريق، من مهمة الزكاة أيضًا.

ومع هذا، نقول: إن المهمة الأولى للزكاة هي علاج مشكلة الفقر علاجًا جذريًا أصيلاً لا يعتمد على المسكنات الوقية، أو المداواة السطحية الظاهرة. حتى إن النبي ﷺ لم يذكر في بعض الأحيان هدفًا للزكاة غير ذلك، كما في حديثه لعاذ حين أرسله إلى اليمن، وأمره أن يعلم من أسلم منهم: «أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنىائهم فترت على فقرائهم» (رواه الجماعة عن ابن عباس).

علاج الفقر بعلاج سببه:

ومن اللازم - لكن تؤدي الزكاة دورها كما ينبغي في مطاردة الفقر - أن يعرف سبب الفقر لهذا الفرد أو ذلك، ولهذه الفتة أو تلك، ولهذا الإقليم أو غيره. فإن الأمراض تختلف أدويتها

إذا اختلفت أسبابها. ولا يكون الدواء ناجعا إلا إذا كان التشخيص صحيحا، ولا يصح تشخيص ما لم يعرف سبب الداء، ليصرف له ما يناسبه من الدواء؛ فعلاج الفقر الذي سببه البطالة والعلة والقعود عن الكسب المناسب، أو عدم البحث الكافي عنه، غير علاج الفقر الذي سببه العجز عن العمل. وهذا وذاك غير الفقر الذي سببه كثرة العيال وقلة الدخل. وهلم جرا:

١- فالقير الذي سبب فقره البطالة قد سبق الحديث عنه، سواء كانت بطالة جبرية أم اختيارية.

٢- والقير الثاني: فقير عاجز عن اكتساب ما يكفيه، وعجزه هذا لأحد سببين:

(أ) السبب الأول يكون لضعف جسماني يحول بينه وبين الكسب لصغر السن وعدم العائل كما في اليامي، أو لكبر السن كما في الشيوخ والعجائز. وقد يكون لنقص بعض الحواس أو بعض الأعضاء، أو مرض معجز... وغير ذلك من تلك الأسباب البدنية التي يبتلي المرء بها، ولا يملأ إلى التغلب عليها سبلا. فهذا القير يعطى من الزكاة ما يغطيه جبراً لضعفه، ورحمة بعجزه، حتى لا يكون المجتمع عوناً للزمن عليه. على أن عصرنا الحديث قد استطاع أن ييسر، بواسطة العلم، لبعض ذوى العاهات، كالمكفوفين والصم والبكم وغيرهم، من الحرف والصناعات ما يليق بهم، ويناسب حالهم، ويكتفي بهم هوان السؤال، ويضمن لهم العيش الكريم. وهنا نستطيع الإنفاق على تعليمهم وتدریبهم من مال الزكاة.

(ب) والسبب الثاني للعجز عن الكسب هو انسداد أبواب العمل الحلال في وجه القادرين عليه من الفقراء، برغم طلبهم له، وسعيهم الحديث إليه، وبرغم محاولة ولـى الأمر إتاحة الكسب لهؤلاء. فهو لـاء ولا شـكـ في حكم العاجزين عجزاً جسمانياً مقعداً، وإن كانوا يتمتعون بالمرة والقدرة، لأن القوة الجسدية وحدـها لا تطعم ولا تغنى من جوع، مـا لم يكن معها اكتساب.

وقد روى الإمام أحمد وغيره، قصة الرجلين اللذين جاءا يسألان النبي ﷺ من الصدقة، فرفع فيهما البصر وخفضه، فوجدهما جلدين قويين، فقال لهما: «إن شـتمـاـ أحـطـيـتـكـمـاـ،ـ وـلـاـ حـظـ فـيـهـاـ لـغـنـيـ وـلـاـ لـقـوـيـ مـكـتـسـبـ»^(١). فالقوى المكتسب هو الذي لا

(١) رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال أحمد: ما أجوده من حديث. وقال الترمي: هذا الحديث صحيح. المجموع ج ٦ ص ١٨٩.

حق له في الزكاة. فإذا لم يجد الكسب عملاً، أو وجد عملاً غير مباح، أو عملاً لا يليق بمكانته عرفاً، أو يشق عليه مشقة غير معتادة، حل له حيشد الأخذ من الزكاة.

٢- ومن الفقراء نوع ثالث مستور الحال، ليس عاطلاً عن العمل، ولا عاجزاً عنه، ولكنه يعمل ويكسب بالفعل، ويدرّ عليه كسبه دخلاً ورزقاً. ولكن دخله لا يفي بخرجه، ومكاسبه لا يسد كل حاجاته، ولا يتحقق تمام كفافاته، ككثير من العمال والمزارعين، وصغار الموظفين والحرفيين، من قل مالهم وكثرة عيالهم، ونُقلت أعباء المعيشة عليهم. فهؤلاء في حصيلة الزكاة نصيب لهم لا يكاد أحد يلتفت إلى حاجتهم، ولا يحسبهم المجتمع في عداد الفقراء والمساكين (الرسميين)؟!

والجواب بالإيجاب، فإن النبي ﷺ قد نبه على هذا الصنف بوضوح، ولفت إليه الأنظار بقوّة، حين رسم لأصحابه صورة للمسكين الحقيقي الذي يغفل الناس عنه، وهو الجدير بأن يساعد ويعان. يقول الرسول ﷺ: «ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان، ولا اللقمة واللقطتان. إنما المسكين الذي يتغافف. أقرعوا إن شئتم: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسُ إِلَّا حَافَّ﴾» [البقرة: ٢٧٣]. ومعنى ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسُ إِلَّا حَافَّ﴾: لا يلحون في المسألة، ولا يكلفون الناس ما لا يحتاجون إليه، فإن من سأله عنده ما يغطيه عن المسألة فقد أخلف. وهذا وصف لفقراء المهاجرين الذين قد انقطعوا إلى الله ورسوله، وليس لهم مال ولا كسب يردون به على أنفسهم ما يغطيهم ^(١). قال الله تعالى في وصفهم، والتذريه بشأنهم: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَخْضُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُسْتَطِعُونَ ضَرَبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُونَ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسُ إِلَّا حَافَّ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

فهؤلاء وأشباههم أحق الناس بأن يعانا، كما أرشدنا رسول الله ﷺ في حديثه المذكور. وفي رواية أخرى: «ليس المسكين الذي يطوف على الناس، ترده التمرة واللقطتان، والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغطيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس» ^(٢).

ذلك هو المسكين الجدير بالمعونة، وإن كان الناس يغفلون عنه، ولا يفطنون له، وإن

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٢٤.

(٢) الحديث برواياته متفق عليه عن أبي هريرة. انظر: اللؤلؤ والمرجان: حديث ٦٦٦) وصحيح مسلم

(١٠٣٩) حديثي ١٠٢، ١٠١.

ليشمل كثيراً من المستورين من أرباب البيوتات، وأصحاب الأسر المتعففين، الذين تمنعهم عزة النفس عن طلب المعونة أو التظاهر بالحاجة.

وقد سئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخادم: أيأخذ من الزكاة؟
فأجاب: يأخذ إن احتاج، ولا حرج عليه^(١).

وسئل الإمام أحمد في الرجل: إذا كان له عقار يستغله، أو ضيعة تساوى عشرة آلاف درهم أو أقل من ذلك أو أكثر، ولكنها لا تقيمه -يعنى لا تقام بكماليته- فقال: يأخذ من الزكاة^(٢).

وقال الشافعية: إذا كان له عقار ونقص دخله عن كفائه، فهو فقير أو مسكون، فيعطى من الزكاة تمام كفائه، ولا يكلف ببعضه^(٣).

وقال المالكية: يجوز دفع الزكاة من يملك نصاباً أو أكثر، لكثره عياله، ولو كان له الخادم والدار التي تتناسب^(٤).

وقال الحنفية: لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن، وما يتأثر به في منزله، وخدم، وفرس، وسلاح، وثياب البدن، وكتب العلم إن كان من أهله. واستدلوا بما روى عن الحسن البصري أنه قال: كانوا يعطون الزكاة من يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار.

قوله «كانوا»: كناية عن أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا لأن هذه الأشياء من المحوائج الازمة التي لا بد للإنسان منها، فكان وجودها وعدمها سواء^(٥).

ليس المقصود بالزكاة إذن إعطاء المعدم المترتب فقط، ذلك الذي لا يجد شيئاً، أو لا يملك شيئاً، وإنما يقصد بها أيضاً إعطاء من يجد بعض الكفاية ولكنها لا يجد كل ما يكفيه.

كم يصرف للفقير والمسكون من الزكاة؟

أما مقدار ما يصرف للفقير والمسكون من مال الزكاة، فقد اختلف الفقهاء في ذلك ما بين مضيق وواسع، حسبما ترأى لكل منهم من الدليل.

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٥٥٦. (٢) المغني مع الشرح الكبير ج ٢ ص ٥٢٥.

(٣) المجمع ج ٦ ص ١٩٢. (٤) شرح الخرشفي وحاشية العدوى على خليل ج ٢ ص ٢١٥.

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٤٨.

وقد تعرض الإمام أبو حامد الغزالى لهذه المسألة في «الإحياء» وهو يتحدث عن أدب الآخذ للزكاة والصدقة، وما يجب عليه من الوظائف إزاءها. قال:

ومذاهب العلماء في قدر المأمور بحكم الزكاة والصدقة مختلفة: فمن مبالغ في التقليل إلى حد أوجب الاقتدار على قدر قوت يومه وليلته. وقال آخرون يأخذ إلى حد الغنى، وحد الغنى نصاب الزكاة، إذ لم يوجب الله تعالى الزكاة إلا على الأغنياء، فقالوا: له أن يأخذ لنفسه ولكل واحد من عياله نصاب الزكاة. وقال آخرون: حد الغنى خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب.

ويالى آخرؤن في التوسيع، فقالوا: له أن يأخذ مقدار ما يشتري به ضياعة، فيستغنى بها طول عمره، أو يهضم بضاعة ليتجر بها ويستغنى بها طول عمره، لأن هذا هو الغنى، وقد قال عمر- رضى الله عنه- إذا أعطيتهم فأغناهم. حتى ذهب قوم إلى أن من افتقر فله أن يأخذ بقدر ما يعود به إلى مثل حالة، ولو عشرة آلاف درهم، إلا إذا خرج عن حد الاعتدال.

فهذا ما حكى فيه. فأما التقليل إلى قوت اليوم والليلة، فذلك ورد في كراهة السؤال والتردد على الأبواب، وذلك مستنكر، وله حكم آخر. بل التجويز إلى أن يشتري ضياعة فيستغنى بها أقرب إلى الاحتمال، وله حكم آخر. وهو أيضاً مائل إلى الإسراف، والأقرب إلى الاعتدال كفاية سنة. فما وراءه فيه خطر وفيما دونه تضييق^(١).

والذى يعنينا التعقىب عليه من هذه المذاهب التي ذكرها الغزالى ثلاثة:

مذهب من يعطى الفقير نصاب زكاة:

أحدها: مذهب من يجوز أن يصرف للمحتاج ولكل واحد من عياله، نصاب زكاة، أو دونه بقليل وهو مذهب أبي حنيفة. ومعنى هذا أن الأسرة المكونة من الأبوين وثلاثة أولاد مثلاً تعطى قدر خمسة أنصبة من النصاب النقدي للزكاة. فإذا قدرنا النصاب في عصرنا بما يساوى قيمة ٨٥ جراماً من الذهب وكان جرام الذهب يساوى ٤٠ جنيهاً أي نحو ٣٤٠٠ (ثلاثة آلاف وأربعين ألفاً) جنيه مصرى، كان مقدار ما يعطى لهؤلء الأسرة المحتاجة ١٧٠٠٠

(١) إحياء علوم الدين للغزالى ج ١ ص ٢٠١ ط الحلبي بتصريف.

(سبعة عشر ألف) جنيه مصرى، أو دونها بقليل، كأن ينفق من كل منهم عشرون جنيهها، فتعطى الأسرة (١٦٩٠٠) جنيه، وهو مبلغ تستطيع أن تقف به على أرض صلبة، ويمكن أن يكون أساساً لعمل يكفيها ما يأتي من دخله. فإذا زاد عدد أفراد الأسرة زاد مقدار ما تستحقه.

مذهب من يعطى الفقير كفاية السنة:

والثاني: مذهب المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الشافعية - وهو أن يأخذ المحتاج ما يتم كفايته من وقت أخذه إلى سنة. وهو الذي رجحه الإمام الغزالى^(١) من حيث إن السنة إذا تكررت، تكررت أسباب الدخل، ومن حيث إن النبي ﷺ أدخل لعياله قوت سنة^(٢). ويرى القائلون بهذا المذهب أن كفاية السنة ليس لها حد معلوم لا تتعداه من الدرهم أو الدنانير، بل يصرف للمستحق كفاية سنته باللغة ما بلغت. فإذا كانت كفاية السنة لا تتم إلا بإعطاء الفقير الواحد أكثر من نصاب من نقد، أو حرف، أو ماشية، أعطى من الزكاة ذلك القدر وإن صار به غنياً؛ لأنه حين الدفع إليه كان فقيراً مستحضاً^(٣).

الزواج من نظام الكفاية:

وأحب أن ألقى مزيداً من الضوء على مفهوم الكفاية المطلوب تحقيقها وإتمامها للفقير والمسكين كما يتصورها الاقتصاد الإسلامي. فمن الرائع حقاً أن يلتفت علماء الإسلام إلى أن الطعام والشراب واللباس ليست هي حاجات الإنسان فحسب، بل في الإنسان دوافع أو غرائز أخرى تدعوه وتلوك عليه، وطالبه بحقها من الإشباع، ومن ذلك غريزة النوع أو الجنس، التي جعلها الله سوطاً يسوق الإنسان إلى تحقيق الإرادة الإلهية في عمارة الأرض، وبقاء هذا النوع الإنساني فيها إلى ما شاء الله. والإسلام لا يصادر هذه الغريزة، وإنما ينظمها ويضع الحدود لسيرها وفق أمر الله تعالى.

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التبليء والاختصاء وكل لون من ألوان مصادرة الغريزة، وأمر

(١) إحياء علوم الدين، نفسه.

(٢) أخرجه الشيخان من حديث عمر: كان يخرج نفقة أهله سنة. كما في تغريب الإحياء.

(٣) شرح المحرشى على متن خليل ج ٢ ص ٢١٥. وفي حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٩٤: يجوز أن يدفع من الزكاة للفقير في مرة واحدة كفاية سنة من نفقة وكسوة، وإن اتسع المال زيد العبد ومهر الزوجة.

بالزواج كل قادر عليه مستطيع لمؤنته: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أبغض للبصر ، وأحصن للفرج» (رواه البخاري)، فلا غرو أن يشرع معونة الراغبين في الزواج من عجزوا عن تكاليفه المادية من المهر وإعداد بيت الزوجية ونحوه ، ولا عجب إذا قال العلماء: إن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به إذا لم يكن له زوجة واحتاج للنكاح^(١) . وقد أمر عمر بن عبد العزيز من ينادي في الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون^(٢)؟ أى الذين يريدون الزواج ، وذلك ليقضي حاجة كل طائفة منهم من بيت مال المسلمين .

والأصل في هذا ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ جاءه رجل فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال: «على كم تزوجتها؟» قال: على أربع أواق (٤٠ × ٤ = ١٦٠ درهماً) . فقال النبي ﷺ: «على أربع أواق؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل؟! ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب فيه»^(٣) . والحديث دليل على أن إعطاء النبي ﷺ في مثل هذه الحال كان معروفاً لهم ، ولهذا قال له: ما عندنا ما نعطيك . ومع هذا حاول علاج حاجته بوسيلة أخرى .

كتب العلم من الكفاية:

والإسلام دين يكرم العقل ، ويدعو إلى العلم ، ويرفع من مكانة العلماء ، ويُعدُّ العلم مفتاح الإيمان ، ودليل العمل ، ولا يعتدُّ ببيان المقلد ولا بعبادة الجاهل . ويقول القرآن في صراحة: «فَلْ هُلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» [الزمر: ٩] . ويقول الرسول - ﷺ -: «اطلب العلم فريضة على كل مسلم»^(٤) .

وليس العلم المطلوب محصوراً في علم الدين وحده ، بل كل علم نافع يحتاج إليه المسلمون في دنياهم ، لصحة أجسادهم ، وتنمية اقتصادهم وعمرانهم ، وغكينهم من التفوق العسكري على عدوهم ، ونحو ذلك من الأغراض ، فإنه فرض كفاية ، كما قرر المحققون من العلماء .

(١) حاشية الروض المربع ج ١ ص ٤٠٠ ، وانظر: هامش مطالب أولى النهي ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ٢٠٠ .

(٣) نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٦ . والأوaci جمع أوقية وقد كانت تساوي حينذاك ٤٠ درهماً ، وكانت الشاة تقدر من ٥ إلى ١٠ دراهم . فهذا القدر كبير على مثل هذا الرجل الذي جاء يطلب المعونة في مهره . وكان عليه السلام يكره الغلو في المهر .

(٤) رواه ابن عبد البر في «العلم» عن أنس ، ورمز له السيوطي بعلامة الصحة .

فلا عجب أن رأينا فقهاء الإسلام يقررون في أحكام الزكاة: أن يعطى منها المتفرغ للعلم، على حين يحرم منها المتفرغ للعبادة. ذلك أن العبادة في الإسلام لا تحتاج إلى تفرغ، كما يحتاج العلم والتخصص فيه. كما أن عبادة المتعبد لنفسه، أما علم المتعلم فله ولسائر الناس.^(١) ولم يكتف الإسلام بذلك، بل قال فقهاؤه: يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاج إليها من كتب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه^(٢).

مذهب من يعطى الفقير كفاية العمر

والمذهب الثالث: مذهب من يعطى الفقير والمسكين «كفاية العمر» الغالب لأمثاله، وهذا هو الذي نص عليه الشافعى في «الأم» واختاره جمّعُ غير من أصحابه. ومعنى هذا: أن يعطى ما يستأهل شافعة فقره، ويقضى على أسباب عوزه وفاقته، ويكتفيه طول عمره كفاية تامة، بحيث لا يحتاج إلى طلب المساعدة من الزكاة مرة أخرى، ما لم تطرأ عليه ظروف غير عادلة.

يقول الإمام التزوى في «المجموع» في قدر ما يصرف إلى الفقير والمسكين: قال أصحابنا العراقيون وكثير من الخراسانيين: يعطيان ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام. وهذا هو نص الشافعى رحمة الله. واستدل له الأصحاب بحديث قبيصة بن المخارق الهملاوى رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تخل المسألة إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة، اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، (أو قال سدادا من عيش)، ورجل أصابته فاقعة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجـاج من قومه: قد أصبت فلانا فاقعة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، (أو قال سدادا من عيش)، فما سواهن من المسألة يا قبيصـة سـحت يأكلـها صـاحبـها سـحتـا» (رواـه مـسلم فـي صـحـيـحـه). فأجاز رسول الله ﷺ المسألة حتى يصيب ما يـسدـ حاجـتهـ، فـدلـ علىـ ما ذـكـرـناـهـ.. وـذـكـرـ التـزوـىـ هـنـاـ ماـ سـبـقـ أنـ نـقـلـناـ بـعـضـهـ فـيـ حـدـيـثـنـاـ عـنـ الـبـطـالـةـ (صـ ١١).

(١) المجموع ج ٦ ص ١٩٠.

(٢) انظر: الإنصاف في الفقه الحنفي ج ٣ ص ٢١٨، ١٦٥.

أى المذاهب اختاره

وبعد عرض هذه المذاهب، أرجح هنا ما رجحه الإمام أبو سليمان الخطابي حين قال في معالم السنن في شرح حديث قبيصة، الذي فيه إباحة المسألة لذى الحاجة وذى الفاقة حتى يصيّب قواماً من عيش أو سداداً من عيش، حيث استدل بالحديث: إن الحد الذي ينتهي إليه العطاء في الصدقة هو الكفاية، التي بها قوام العيش، وسداد الخلة، وذلك يعتبر في كل إنسان يقدر حاله ومعيشته، وليس فيه حد معلوم، يحمل عليه الناس كلهم مع اختلاف أحوالهم^(١).

- أما هل تكون الكفاية كفاية العمر، أو كفاية السنة؟ فالذى اختاره ما أشار إليه في غاية المتنى وشرحه: أن ذلك يختلف باختلاف نوع الفقير والمسكين، وإن شئت قلت: باختلاف سبب الفقر والمسكينة. وذلك أن الفقراء والمساكين نوعان:

١ - نوع سبب فقره ومسكته البطالة أو الإفلاس، أو نحو ذلك، مما لا يرجع إلى عجز بدنى أو عقلى يعوقه عن الكسب. فهذا يستطعه - إذا تهيأت له الأسباب المساعدة - أن يعمل ويكسب ويكتفى نفسه بنفسه، كالصانع والتاجر والزارع، ولكن ينقصه أدوات الصنعة أو رأس المال، أو الضياعة وألات المحرث والسوق... فالواجب لمثل هذا أن يعطى من الزكاة ما يكنته من اكتساب كفاية العمر، وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى، بشراء ما يلزمه لموازنة حرفته، أو تجارتة، وعليك إيه، استقلالاً أو اشتراكاً، على قدر ما تسمح به حصيلة الزكاة، بحيث يكون له دخل منتظم تتم به كفایته وكفاية من يعول، من غير إسراف ولا تففير. وبهذا يتقل منأخذ للزكاة إلى معط للزكاة، ويصبح قوة منتجة في المجتمع. وقد تحدثنا عن ذلك في علاج مشكلة البطالة.

٢ - والنوع الآخر عاجز عن الكسب، كالزمن والأعمى والشيخ الهرم والأرمدة واليتيم، ونحوهم، فهو لا يأس بأن يعطى الواحد منهم كفاية السنة، أى يعطى راتباً دورياً يتضاده كل عام. بل يتبعى أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الإسراف وبعشرة المال في غير حاجة ماسة. وهذا هو المطبع في عصرنا، فالراتب إنما تعطى للموظفين شهرياً، وكذلك المساعدات الدورية لذوى الحاجة. ولكن إذا اتسعت أموال الزكاة، وقلت حاجة الأصناف الأخرى، وأمكن إعطاء الفقراء والمساكين ما يغتنيهم

(١) معالم السنن ج ٢ ص ٢٣٩.

غنى دائماً عن طريق تملékهم عقارات أو نحوها مما يدر عليهم دخلاً يكفيهم وعيالهم، كان الأخذ بذهب التوسيعة أولى، لما في ذلك من نقلهم من معوزين إلى ملاك، وإشعارهم بنعمة التملك، وما لذلك من أثر طيب في نفوسهم وفي الحياة الاجتماعية عامة.

عمر يقول: إذا أعطيتكم فأغنوا،

وهذا الاتجاه هو الموفق للسياسة العمرية الرائدة في الإنفاق من مال الزكاة: فقد كانت سياسة الفاروق رضي الله عنه تمثل في القاعدة الحكيمية التي ظلماً أعلن عنها قولاً وتوجيهها، ونفذها عملاً وتطبيقاً. تلك هي قوله لولاته وعماته: «إذا أعطيتكم فأغنوا»^(١). فكان عمر يعمل على إغناه الفقير بالزكاة، لا مجرد سد جوعه بلقيمات أو إقالة عشرته بدريرهمات.

جاءه رجل يشكو إليه سوء الحال، فأعطاه ثلاثة من الإبل، وما ذلك إلا لقيمه من العيلة، والإبل كانت أثفع أموالهم وأنفسها حينذاك. وقال للموظفين الذين يعملون في توزيع الصدقات على المستحقين: كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل^(٢). وقال معلقاً على سياسته تلك تجاه الفقراء: «الأكرر علىهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل»^(٣). ومائة من الإبل تساوى عشرين نصاباً من نصف الزكاة! وقال عطاء الفقيه التابعى الجليل: إذا أعطى الرجل زكاة ماله أهل بيت من المسلمين فجبرهم فهو أحب إلى^(٤).

وهذا الاتجاه هو الذى أيده الإمام أبو عبيد، وعصنه بمقول الأثر، ومعقول النظر.

وبناء على هذا المذهب، تستطيع مؤسسة الزكاة - إذا كثرت مواردها واتسعت حصيلتها - أن تنشئ من أموالها مصانع أو تجبي أو تشتري أراضي للزراعة، أو تبني عقارات للاستغلال، أو تنشئ مؤسسات تجارية، أو نحو ذلك من المشروعات الإنتاجية أو الاستغلالية، وتملكها للفقراء كلها أو بعضها، لتدر عليهم دخلاً دوريًا يقوم بكفايتهم كاملة، ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها، لتظل شبه موقوفة عليهم.

مستوى لائق للمعيشة،

ومن هذا يتبيّن لنا أن الهدف من الزكاة ليس إعطاء الفقير أقداحاً من الجبوب، أو دريرهمات من النقود، كما يتواهم كثير من الناس. وإنما الهدف تحقيق مستوى لائق لمعيشته، لائق به

(١) الأموال ص ٥٦٥، وابن أبي شيبة ج ٤ ص ٦١، وعبدالرازق ج ٤ ص ١٥١.

(٢)، (٣)، (٤) الأموال ص ٥٦٥، ٥٦٦.

بوصفه إنساناً كرمه الله واستخلفه في الأرض، ولا تقت بـه بـوـصـفـه مـسـلـمـاً يـنـتـسـب إـلـى دـيـنـ الـعـدـلـ وـالـإـحـسـانـ وـيـنـتـمـ إـلـى خـيـرـ أـمـةـ أـخـرـجـتـ لـلـنـاسـ. وـأـدـنـيـ مـاـ يـتـحـقـقـ بـه هـذـا مـسـتـوـيـ أـنـ يـتـهـيـأـلـهـ وـلـعـائـلـتـهـ طـعـامـ وـشـرـابـ مـلـائـمـ، وـكـسـوـةـ لـلـشـتـاءـ وـلـلـصـيفـ، وـمـسـكـنـ يـلـيقـ بـحـالـهـ. وـهـذـا مـاـ ذـكـرـهـ ابنـ حـزمـ فـيـ الـمـحـلـيـ (١)ـ وـذـكـرـهـ النـوـرـيـ فـيـ «ـالـمـجـمـوعـ»ـ وـفـيـ «ـالـرـوـضـةـ»ـ وـذـكـرـهـ كـثـيرـونـ مـنـ الـعـلـمـاءـ.

قال النورى في تحديد الكفاية التي تعمل الزكاة على تحقيقها، بل إتمامها لذوى الحاجة: «قال أصحابنا: المعتبر... المطعم واللبس والمسكن، وسائر ما لا بد له منه، على ما يليق بحاله، بغير إسراف ولا إفخار، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته» (٢).

وهذا تحديد مرن، يتسع لكل حاجة لا بد للمرء منها، وهي تختلف باختلاف المكان والزمان والحال.

وما لا بد للمرء منه في عصرنا: أن يتعلم أولاده من أحكام دينهم وثقافة عصرهم، ما يزيل عنهم ظلمات الجهل، ويسر لهم سهل الحياة الكريمة، ويعينهم على أداء واجباتهم الدينية والدنيوية. وقد ذكر الفقهاء في بحث الحاجات الأصلية للفرد المسلم أن منها: دفع الجهل عنه، فإنه موت أدبي، وهلاك معنوي. وأحسب أن هذا لا يتم في عصرنا إلا بأن يتعلم الأبناء والبنات إلى المرحلة الثانوية، وإن نوبة، وأن ينال للمتفوقين منهم الاستمرار.

وما لا بد للمرء منه في عصرنا أن يسر له سهل العلاج إذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته، ولا يترك للمرض يفترسه ويفتك به، فهذا قتل للنفس والقاء باليد إلى التهلكة. وفي الحديث: «اتدوا واعباد الله، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء» (٣). وقال تعالى: **﴿وَلَا تُقْنِعُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلِكَةِ﴾** [البقرة: ١٩٥]. **﴿وَلَا تُقْنِعُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَّحِيمًا﴾** [النساء: ٢٩]. وفي الصحيح: «السلم آخر المسلم لا يظلمه ولا يسلمه». وإذا ترك المسلم أخيه أو ترك المجتمع المسلم فرداً منه، فريسة للمرض دون أن يعالجه - وعلاجه موفور - فقد أسلمه ودخله بلا شك.

والذى ينبغي الالتفات إليه أن مستوى المعيشة للشخص لا يمكن تحديده تحديداً جامداً

(١) ج ٦ ص ١٥٦. (٢) المجموع ج ٦ ص ١٩١، وانظر: الروضة ج ٢ ص ٣١.

(٣) رواه أحمد وأصحاب السنن وأبي حيان في صحيحه والحاكم، واستاده صحيح كما قال المناوى في التيسير.

صار ما؛ لأنَّه يختلف باختلاف العصور والبيئات، ويختلف ثروة كلَّ أمة ومقدار دخلها القومي. وربَّ شئٍ يكون كمالاً في عصر، أو بيئه، يصبح حاجياً، أو ضرورياً في عصر آخر أو بيئه أخرى.

علاج مشكلة الفقر يحل مشكلات كثيرة

لقد أطلت القول بعض الإطالة في علاقة الزكاة بمشكلة الفقر، وذلك لخطورة هذه المشكلة من ناحية، ولأنَّ علاجها - من ناحية أخرى - يصحبه ولا بدَّ علاج مشكلات كثيرة، هي أثر من آثار الفقر في الواقع والغالب.

فمشكلة المرض مرتبطة بالفقر إلى حد كبير. فإذا ارتفع مستوى المعيشة وتوافر لدى جمهور الناس حسن التغذية والمسكن الصحي، والقدرة على العلاج عند طرء المرض، ونحو ذلك، حصر المرض في أضيق نطاق.

ومشكلة الجهل كثيرة ما يكون سببها الفقر. فالفقير لا يستطيع أن يتعلم ولا أن يعلم أولاده. كيف، وهو في حاجة إليهم ليعملوا معه منذ نعومة أظفارهم؟ لهذا كان من الحاجات الأساسية التي يجب أن تتوافر للفقير في عصرنا من حصيلة الزكاة أن يتعلم ويتعلم أولاده ما لا يبدُّ لهم منه لدينهم ودنياهم. وقد ذكرنا من قبل ما قاله علماؤنا: إن المترغب لطلب العلم له حق في الزكاة، بخلاف المترغب للعبادة كما قالوا: أن يعطى من الزكاة ما يشتري به كتب العلم الالزمه له إن كان من أهله. بل نص بعضهم على جواز نقل الزكاة إلى غير بلدها - على خلاف الأصل - إذا كانت لطالب علم محتاج بلا كراهة، وعدّ بعضهم طالب العلم (في سبيل الله).

وهكذا أينا القضاء على الفقر يقضى على زميليه الآخرين: المرض والجهل.

ومشكلة العزوية، التي يعاني منها كثير من الشباب الراغبين في الزواج في عصرنا، ولكتهم يعجزون عن حمل أعباءه المالية من الصداق وتهيئة البيت والتأثيث ونفقات العرس ونحوها. فقد رأينا أن في حصيلة الزكاة متسعًا لعلاج هذه المشكلة، بإعانة من يريد أن يحفظ شطر دينه على قدر ما يتسع له مال الزكاة. وقد جعل علماؤنا الزواج من تمام الكفاية التي يجب أن تتحقق لأى مسلم يعيش في ظل المجتمع الإسلامي، ولهذا قررنا أن من تمام الكفاية ما يأخذه الفقير ليتزوج به، إذا لم تكن له زوجة، واحتاج إلى الزواج. وهكذا بحل مشكلة الفقر انحلت مشكلة العزوية أيضاً.

ومثل ذلك مشكلة التشرد والمتشردين الذين لا يعرف لهم بيت يأوون إليه، ولا مكان يستقرون به، وإنما يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، كما يقال: فهو لا داخلون في مصرف ابن السبيل، أو في الفقراء والمساكين. وسواء أكانوا من هؤلاء أم أولئك أم منهما معاً، فإن الإسلام يحب للإنسان أن يكون ابن بيت يسكن إليه ويستقر به، ويذكره له أن يكون ابن سبيل ليس له نسبة إلا إليه، لأن الطريق أهله وذووه، وأمه وأبواه. ومن هنا كان من المقرر في الشريعة أن يكون لكل إنسان مسكن لائق به يزوره ويعاله، وعدًّا من الحاجات الأصلية التي لا بد للمرء منها ليعيش ويبقى.

وقد سبق ذكر نقل النورى في بيان معنى الكفاية التي بدونها يكون الإنسان فقيراً أو مسكيناً عن عَدَ المسكن حاجة أصلية للإنسان، مثل الطعام الذي يقيم أوده والملابس الذي يستره^(١). والأصل أن يكون هذا المسكن ملوكاً لساكته. فإن لم يتيسر ذلك فبالأجرة. وقال ابن حزم في بيان الأشياء الأساسية، التي يجب أن تتوافر لكل إنسان في ظل النظام الإسلامي: «وفرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك - إن لم تقم الزكوات ولا في سائر المسلمين بهم - فيقام لهم بما يلزمهم من القوت الذي لا بد منه، ومن ملبس للصيف والشتاء مثل ذلك، ومن مسكن يكفهم من الشمس والمطر وعيون المارة»^(٢).

وما يمكن أن يلحق بابن السبيل هنا «اللقيط» الذي لا يعرف له نسب ينتهي إليه ولا أسرة يأوي إليها، فإن السبيل أهله وأمه وأبواه. وقد عنت الشريعة الإسلامية باللقيط: وخصصت كل كتب الفقه بباباً كاملاً لتفصيل أحكامه. واللقطاء ثمرة لجرية افترافها غيرهم، فلا يحملون إثمتها. قال تعالى: «وَلَا تَكُسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تُرِرُ وَازِرَةٌ وَرَأْزِرٌ أُخْرَى» [الأنعام: ١٦٤]؛ فمن الواجب أن يكون لهم حظ من مال الزكاة ترعى به شئونهم، وينفق منه على حسن تربيتهم، وإعدادهم لغد طاهر مستقيم.

والذين لا يدخلون اللقيط في «ابن السبيل» يدخلونه قطعاً في الفقراء والمساكين؛ فهو من مصارف الزكاة بلا نزاع.

(١) راجع ذلك تحت عنوان «مستوى لائق للمعيشة» ص ٣٠، ٣١.

(٢) المحلى ج ٦ ص ١٥٦.

الزكاة أول مؤسسة للضمان الاجتماعي في التاريخ

وبهذا يتضح لنا قام الوضوح أن الزكاة، كما شرعها الإسلام، هي أول مؤسسة للضمان الاجتماعي، عرفها التاريخ. وإذا كان الضمان الاجتماعي في الغرب لم يعرف إلا في هذا العصر، ولم يأخذ صورته الرسمية إلا في سنة ١٩٤١ حين اجتمعت كلمة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية في ميشيغان الأطلنطي على وجوب تحقيق الضمان الاجتماعي للأفراد،^(١) فإن الضمان الاجتماعي في تاريخنا قد بدأ تشييعاً وتطبيقاً منذ فجر الإسلام، أي منذ فرضت الزكاة، وجعلت الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة التي يقوم عليها بناؤه.

وإذا كان الدافع لتلك الدول الغربية هو استرضاء شعوبها وحثها على الاستمرار في النضال، وتأمين المحاربين على من يخلفونهم من ذرية وأزواج، فإن الدافع إلى الزكاة في الإسلام لم يكن شيئاً عارضاً، ولا نتيجة لثورة من الفقراء أو طلب منهم أو من غيرهم، بل كان الدافع إلى ذلك هو أمر الله الذي قرن الزكاة بالصلة في كتابه الكريم، وجعل ترك هذه ومنع تلك سبباً لدخول النار، كما جاء في القرآن في مسألة المجرمين: ﴿مَا سَلَكُمْ فِي سَقْرٍ﴾ **قالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلَّينَ** **وَلَمْ نَكُ نُطَعِّمُ الْمِسْكِينَ** ﴿[المثاث: ٤٢ - ٤٤]﴾.

كما جعل إهمال العناية بالفقير والمسكين من مظاهر الكفر والشكريبي يوم الدين: **﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَلِّبُ بِالدِّينِ﴾** **فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتَمَ﴾** **وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾** **﴾[الماعون: ١ - ٣]﴾**. ويقول في شأن صاحب المال والسلطان المستحق للعذاب في الجحيم: **﴿إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ﴾** **وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾** **﴾[الحاقة: ٣٢، ٣٤]﴾**. فلم يكتف بإيجاب إطعام المسكين، حتى أوجب الحضن على إطعامه، وجعل ذلك فرضاً بارزاً في الدين، يذكر جنباً إلى جنب، مع الإيمان بالله العظيم، وجعل تركه موجباً لاصطدام الجحيم، واستحقاق العذاب الأليم.

ومع تطور الضمان الاجتماعي في الغرب، وارتفاعه عما كان عليه في شأنه، نراه حتى اليوم لم يبلغ شأون الضمان الاجتماعي الإسلامي الذي حققته الزكاة، من حيث شموله لكل محتاج حاجة دائمة أو طارئة، وتحقيقه «تام الكفاية» لكل حاجاته هو وأسرته التي يعولها، فضلاً عما ذهب إليه الإمام الشافعى وأصحابه ومن وافقهم في وجوب تحقيق «كفاية العمر»

(١) الضمان الاجتماعي - للدكتور صادق مهدي السعيد ص ١٢٦.

والغنى الدائم للفقراء، بحيث لا يحتاجون بعدها إلى معونة أو مساعدة. وهو مذهب الفاروق عمر الذي نفذه عملاً وتطبيقاً، وأوصى به تshireعاً وتوجيهاً.

لم تكن الزكاة مجرد إسعاف مؤقت للفقير والمسكين، ثم يترك بعدها لأنساب الفقر ومخالب الفاقة. كلاً. فالزكاة، كما شرعها الله تعالى ورسوله، وطبقها الراشدون، معونة دورية متنظمة، بحيث يهـلـ العام الجديد، فيهـلـ معهـ الخـيرـ علىـ المستـحـقـينـ منـ حصـيلـةـ زـكـاةـ الأـموـالـ الـخـوليـةـ كـالـأـنـعـامـ وـالـنـقـودـ وـالـتـجـارـةـ وـالـصـنـاعـةـ. ومـثـلـ ذـلـكـ كـلـمـاـ جـاءـ الـحـصـادـ وـالـبـخـاذـ وـافـاهـمـ نـصـيـبـهـمـ مـنـ زـكـاةـ الزـرـوعـ وـالـشـمـارـ.

ومنهج الإسلام أن يصل إليهم حقهم في مثواهم ومستقرهم، بدوا كانوا أو حضرا، ولا يكلـفـواـ أـنـ يـأـتـواـ هـمـ لـيـتـسـلـمـواـ حـظـهـمـ مـنـ الزـكـاةـ. وـيـسـاعـدـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـ الـأـصـلـ فـيـ الـزـكـاةـ أـنـ تـفـرـقـ حـيـثـ جـمـعـتـ، وـلـاـ تـنـقـلـ إـلـاـ لـحـاجـةـ وـمـصـلـحةـ مـعـتـبـرـةـ شـرـعاـ. فـلـيـسـ مـنـ سـيـاسـةـ الـإـسـلـامـ أـنـ تـوـخـذـ الـأـمـوـالـ مـنـ الـقـرـىـ وـالـبـوـادـىـ، وـلـتـنـفـقـ عـلـىـ الـمـوـاصـمـ، كـمـاـ كـانـ الـأـبـاطـرـةـ وـالـمـلـوـكـ يـفـعـلـونـ فـيـ فـارـسـ وـالـرـوـمـ وـغـيـرـهـمـ، قـبـلـ ظـهـورـ الـإـسـلـامـ.

من صور التطبيق للزكاة في عهد عمر

روى أبو عبيد في كتابه «الأموال» قصة ذات مغزى ودلالة، جرت في عهد الفاروق عمر ابن الخطاب. ينبغي أن نسجلها هنا. يقول راوي القصة:

بينما عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة، وإذا أعرابية، فتوسمت الناس فجاءته فقالت: إني امرأة مسكينة، ولئن بنون: وإن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، كان بعث محمد بن سلمة ساعياً -تعنى جابياً وموزواً للصدقة- فلم يعطنا، فلعلك -يرحمك الله- أن تشفع لنا إليه! قال، فصاح بـ«يرفأة» -خادمه- أن ادع لـي محمد بن سلمة، فقالت: إنه أبـعـجـ حاجـتـي أـنـ تـقـومـ مـعـ إـلـيـهـ.

فقال: إنه سيفعل -إن شاء الله.

فجاءه «يرفأة» فقال: أجب.. فجاء.. فقال: السلام عليكم يا أمير المؤمنين، فاستحيت المرأة.. فقال عمر: والله ما آلو أن أختار خياركم. كيف أنت قائل إذا سألك الله عز وجل عن هذه؟! فدمعت عيناً محمد.. ثم قال عمر: إن الله بعث إلينا نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فصدقناه واتبعناه، فعمل بما أمره الله به، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين، حتى قبضه الله على ذلك.. ثم استخلف الله أبا بكر، فعمل بيته، حتى قبضه الله.. ثم استخلفني فلم آل أن

اختار خياركم .. إن بعثتك فناد إليها صدقة العام، وعام أول، وما أدرى، لعلى لا
أبعثك ..

ثم دعا لها بجمل، فأعطها دقيقا وزينا، وقال: خذى هذا حتى تلتحقينا بخبير، فإننا
نريد لها .. فأتته بخبير فدعا لها بجملين آخرين، وقال: خذى هذا فإن فيه بلاغا، حتى يأتيكم
محمد بن مسلمة، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعام وعام أول^(١).

وما أجدنا أن نقف عند هذه القصة وقفه قصيرة، لتحليلها ونأخذ العبرة منها، إن المتأمل في
هذه الواقعة التاريخية يجدها تدل - بأحداثها وحوارها - على مبادئ ومعان كثيرة وسامية حقا.

إنها تدل على مدى شعور الحاكم المسلم بمسئوليته عن كل فرد يعيش في ظل حكم الإسلام
ولو كان امرأة أو عراية في بادية قصبة. وتدل على مدى شعور الأفراد أنفسهم بحقهم المعلوم
في عدن الدولة المسلمة، الزكاة التي فرضها الله على أغنيائهم، لترد على فقرائهم.

وتدل على أن الزكاة كانت الدعامة الأولى لبناء الضمان الاجتماعي أو التكافل المعيشى في
المجتمع المسلم. وتدل على أنها كانت معونة منتظمة مستمرة، إذا لم تصل لصاحبيها في مكانه
فإن من حقه أن يتظلم ويشكوا.

وتدل على أن السياسة العمرية الراشدة هي إعطاء ما يكفى ويفتى. فقد أعطى المرأة أو لا
جملًا محملًا بالدقيق والزيت، ثم أخذ بـ جملين آخرين، وجعل هذا كلّه عطاء مؤقتا حتى
يعطيها محمد بن مسلمة حقها من العامين: الماضي والحاضر. كما تدل من ناحية أخرى أن
نصيب الفرد السنوي من الزكاة - رجلا كان أو امرأة - لم يكن بالشىء الهين، مع بساطة
المجتمع البدوى، وقلة حاجاته.

وتدل بعد ذلك كلّه على أن عمر - رضى الله عنه - لم يكن في ذلك مبتدعا، بل كان متبعا
لستة رسول الله - عليه السلام - وخلفيته أبي بكر الصديق - رضى الله عنه .

وثيقة فقهية تاريخية من عهد عمر بن عبد العزيز

ولقد سدت الزكاة كل ما يتصور من أنواع الحاجات، الناشئة عن العجز الفردي، والخلل
الاجتماعي، أو الظروف العارضة التي تطرأ على حياة كثير من الناس. ومن الوثائق التي
تركها التاريخ الإسلامي، ما كتبه الإمام ابن شهاب الزهري للمخلصة الراشد عمر بن عبد العزيز
عن مواضع الستة في الزكاة ليعمل بها في خلافته، فذكر فيما ذكر:

(١) الأموال ص ٥٩٩.

«إن فيها نصيباً للزمني والمغددين (أصحاب العجز الأصلي)، ونصيباً لكل مسكون به عاهة لا يستطيع عيلة وقليلها في الأرض (أصحاب العجز الطارئ كالعامل الذي يصاب في عمله، والمجاهد الذي يصاب في الحرب)، ونصيباً للمساكين الذين يسألون ويستطيعون (يعني: حتى يأخذوا كفاياتهم ولا يحتاجوا بعدها إلى السؤال)، ونصيباً لمن في السجون من أهل الإسلام، من ليس له أحد، ونصيباً لمن يحضر المساجد من المساكين الذين لا عطاء لهم ولا سهم (أى ليس لهم رواتب ولا معاشات منتظمة) ولا يسألون الناس، ونصيباً لمن أصابه فقر وعليه دين ولم يكن شئ منه في معصية الله، ولا ينتمي في دينه أو قال في دينه، ونصيباً لكل مسافر ليس له مأوى، ولا أهل يأوي إليهم، فيزوره ويطعمه وتعرف ذاته حتى يجد متنلاً أو يقضي حاجة»^(١).

ومن هذه الوثيقة الفقهية التاريخية، نجد أن الضمان الاجتماعي الإسلامي، ضمان شامل لكل أصناف المحتاجين في المجتمع، وشموله لكل حاجاتهم المتنوعة.

ضمان شامل للمسلمين وغير المسلمين:

ومن روائع الإسلام، أنه لم يجعل دائرة هذا الضمان مقتلة على المسلمين وحدهم، دون غيرهم من أهل الملل الأخرى. هذا مع أن الدولة الإسلامية التي قررت هذا الضمان ورعايته لم تكن دولة قومية ولا إقليمية، بل دولة فكرية وعقيدة، فهي دولة أساسها الإسلام. ويرغم هذا، أبي عدل الإسلام - وهو عدل الله - إلا أن تكون دائرة الضمان الاجتماعي في دولته إنسانية عامة، تسع كل من يستظل بنوء الإسلام ويعيش في كنف مجتمعه، مسلماً كان أو غير مسلم.

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدّى بن أرطأة والى البصرة من قبيله، يوصيه ببعض الواجبات التي يجب أن يرعاها في ولايته.

وقد قرئ الكتاب على جمهور الناس بالبصرة لأهميته، وكان مما جاء فيه:

«وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبرت سنه، وضفت قوته، وولت عنه المكاسب، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه».

«وذلك أنه بلغنى أن أمير المؤمنين عمر رَبْشَيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس.

(١) انظر: الأموال ص ٥٧٨ - ٥٨٠.

فقال : «ما أنسفتاك ، أن كنا أخذنا منك الجزية في شبيبتك ، ثم ضيّعناك في كبرك» ! «ثم أجري عليه من بيت المال ما يصلحه» ^(١) .

ويحسن بى أن أسرد هذه القصة كما رواها الإمام أبو يوسف أكبر أصحاب أبي حنيفة فى كتابه «الخراج» ، وهو الكتاب الذى ألقه لأمير المؤمنين هارون الرشيد حين سأله أن يضع له كتابا جاما ، يعمل به فى جباية الخراج والعشور والصدقات ، وغير ذلك من أمور السياسة المالية ، مريدا بذلك رفع الظلم عن الرعية والصلاح لأمرهم ^(٢) .

قال : «حدثنى عمر بن نافع عن أبي بكرة قال : مرّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه بباب قوم وعليه سائل يسأل : شيخ كبير ، ضرير البصر ! فضرب عمر عضده من خلفه وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟ قال : يهودي .

قال : فما ألحاك إلى ما أرى ؟

قال : أسأل الجزية وال الحاجة والسن .

قال راوى الخبر : فأخذ عمر بيده ، وذهب به إلى منزله ، فرضخ له بشىء من المنزل ، ثم أرسل إلى خازن بيت المال ، فقال : انظر هذا وضريبه (أمثاله) ، فوالله ما أنسفتاه أن أكلنا شيئا ثم ندخله عند الهرم ! **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾** [التوبه : ٦٠] ، والقراء هم المسلمون ، وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع عنه الجزية وعن ضريبه .

قال أبو بكرة راوى الخبر : أنا شهدت ذلك من عمر ورأيت ذلك الشيخ ^(٣) .

هذه واقعة مشهورة متداولة فى كتب الفقهاء والمحدثين . وكثيرا ما تكون شهرة الواقع حجابا دون الوقوف عندها ، وتأمل ما فيها من التوجيهات والأفكار .

والذى يتأمل هذه القصة يجد بها واصحة المجرى ، ناطقة بالحق ، نابضة بالعدل ، دالة على كثير من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية المهمة . وحسبنا أن نسجل منها :

١ - أن مذ الأيدي للناس بالسؤال أمر كان مستنكرا وغريبا في المجتمع الإسلامي في عهد عمر ، بحيث استلتفت صنيع هذا الرجل نظره .

٢ - أن كفالة الدولة الإسلامية لرعاياها ليست مقصورة على المسلمين ، بل تشمل جميع أهل الذمة ولو كانوا يهودا .

(١) الأموال : لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٤٦ . (٢) مقدمة الخراج ص ٣ .

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ١٢٦ ط ثانية ١٣٥٢ المطبعة السلفية .

٢- أن عمر لم يكتف بما أعطاه من ماله الخاص، ولم يأمر له بمنحة عاجلة، ثم بدعه لعجز الشيخوخة، وقسوة الفقر، ولكنه أجرى عليه من بيت المال ما يصلحه. ومعنى هذا أنه فرض له مساعدة اجتماعية دورية تصلحه وتكتفيه.

٤- أن عمر لم يجعل هذه المساعدة استثناء خاصاً بهذا الشيخ، ولكنه قررها مبدأً عاماً يشمله ويشمل كل من يشابهه من أهل الحاجة من غير المسلمين.

٥- أن عمر لم يفعل ذلك ابتداعاً ولا ابتكاراً من عند نفسه، ولكنه رد ذلك إلى كتاب الله الذي أوجب الصدقات للفقراء والمساكين، وهذا وأمثاله منهم.

٦- أن المحدثين والمؤرخين لم ينقلوا أن أحداً من الصحابة أنكر على عمر صنيعه هذا، مما يدل على موافقتهم عليه. وهذا يسمى الفقهاء «الإجماع السكوتى».

٧- أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه بالبصرة يأمره بتطبيق هذا المبدأ، وأن أبا يوسف سجل ذلك في «الخراج» ليأمر الرشيد ولاهه وعماله بتنفيذها، مما يدل على أن هذا مبدأً مستمداً لدى الفقهاء - من الوجهة النظرية، ومرعىً لدى حكام الإسلام - من الوجهة العملية.

٨- أن لكل حق يقابلها واجب، ومن حق الحكومة أن تفرض الضرائب العادلة ومن واجبها أن ترعاى الضعفاء وذوى الحاجة من الرعية. أما أن تأخذ الحكومة الضرائب من المواطن عند قدرته، وتهمله إذا عجز، فليس من العدل والإنصاف.

٩- أن الدولة الإسلامية لا تتضرر حتى يتقدم إليها الضعفاء وذوى الحاجة بطلبات للمساعدة الاجتماعية، بل عليها هي أن تطلبهم وتبحث عنهم لتسد حاجتهم، وإن لم يسألوا أو يطلبوا. ولهذا قال عمر لخازنه: انظر هذا وضرياءه.. . ويؤيد ذلك حديث الرسول ﷺ في بيان حقيقة المسكين: «الذى لا يفطرن له فیتصدق عليه، ولا يقوم فیسأل الناس»، ومفهومه أن على الناس أن يسألوا عنه.

١٠- أن القصة تدل على أن عمر يرى في أموال الزكاة متسعًا لذوى الحاجة من أهل الكتاب لاستدلاله بآية «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ...» [التوبه: ٦٠] وهو مروى عن الزهرى وابن سيرين وعكرمة وغيرهم. وحجتهم عموم لفظ الفقراء والمساكين في الآية، من غير تمييز بين فقير وفقير (١).

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤٠، تفسير الطبرى ج ١٤ ص ٣٠٨، والروض النضير ج ٣ ص ٤٢٦، والمجمع للنحوى ج ٦ ص ٢٢٨.

وَمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْبَلَذْرِيُّ فِي تَارِيْخِهِ: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ عَنْ مَقْدِمَهُ الْجَابِيَّةِ مِنْ أَرْضِ دَمْشَقٍ - بِقَوْمٍ مَجْدُومِينَ مِنَ النَّصَارَى، فَأَمَرَ أَنْ يُعْطُوْمِنَ الصَّدَقَاتِ، وَأَنْ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الْقُوْتَ^(١). فَالظَّاهِرُ مِنَ الصَّدَقَاتِ هُنَّا أَنَّهَا الزَّكَاةُ الْمُفْرُوضَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ عَادَةً تَحْتَ يَدِ الْوَلَاةِ حَتَّى يَجْرُوا مِنْهَا الْقُوْتَ. وَيَكُنُ الْعَمَلُ بِهَذَا الرَّأْيِ إِذَا اتَّسَعَتْ حُصْنَيْلَةُ الزَّكَاةِ وَفَضَلَّتْ عَنْ حَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) فَتْرَحُ الْبَلَادَنَ ص ١٧٧ ط : بَيْرُوْتَ .

٢- مشكلة الكوارث والديون

ومن المشكلات التي تعرض للناس في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية: مشكلة الكوارث والخسائر الاقتصادية التي تصيب الناس دون أن يعودوا لها عدتها أو يحسبوا لها حسابها. والخروف من هذه الكوارث المجهولة المغيبة في صدر الزمن هو نفسه مشكلة أيضاً، لأنه يحرم الفرد من الشعور بالطمأنينة النفسية ويجعله يحيا في قلق وتوتر، خاتماً على نفسه وعائلته من مصير غير معلوم، ومستقبل غير مأمون.

والإسلام يحرص على أن يعيش كل فرد من أبنائه في كفافية من العيش، وأمن من المخوف، ليستطيع أن يؤدي عبادة الله أداء خشوع وإحسان. ولهذا، طالب الله قريشاً بعبادته متناً عليهم بهاتين النعمتين: الكفاية والأمن. فقال تعالى: ﴿لِيَلْفَلِفُ قَرِيشٌ ۚ إِلَّا فِيهِمْ رِحْلَةُ الشَّتَاءِ وَالصَّيفِ ۚ فَلَيُعِدُّوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمْنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قرיש: ١ - ٤]. وشرّ ما يصاب به بلد، أن يحرم هاتين النعمتين، كما قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَنَةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغْدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنَّمَّا اللَّهُ بِإِيمَانِهِ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢].

ومن أجل ذلك، رأينا التشريع الإسلامي يكفل لكل من يعيش في ظل دولة - مسلماً كان أو غير مسلم - مستوى ملائماً من المعيشة يجد فيها الغذاء والكساء والمسكن، كما يجد سبل العلاج والتعليم ميسّرة له. وقد رأينا كيف أسهمت الزكاة في معالجة مشكلة البطالة بتهيئة العمل للعاطل. وفي معالجة مشكلة الفقر بإعطاء الكفاية للمحتاج: كفافاته وعائلته لمدة عام (على قول) أو كفافاته العمر كله (على قول آخر). ومن كان عنده بعض الكفاية أعطى تمام الكفاية رفعاً لمستوى معيشته.

كوارث الزمن وديون الناس:

ييد أن الإنسان قد يكون في كفاية من العيش، بل في سعة منه، ولكن لا يلبث أن يعشه الدهر بناته، ويضره ضربات مفاجئة، تتركه فقيراً بعد غنى، ذليلاً بعد عز، مضطرباً بعد طمأنينة وأمان. تلك هي الكوارث المفاجئة، التي لا يد للإنسان في جلبها أو دفعها.

يكون التاجر في رغد من العيش فتفرق السفينة التي تحمل ثمارته، أو يحترق متجره وفيه رأس ماله. ومثل ذلك صاحب «المصنع» الذي يصاب مصنعه، أو يتوقف بغير تفريط منه. وصاحب الزرع أو الغرس الذي تنزل الآفات السماوية، فتجتاح زرعه أو غرسه. وكذلك الصالح الذي أكلت «الدودة» قطنه أو قسمه أو أذرته أو الذي هلكت جاموساته فكاد يهلك بعدها غماً.

الكوارث اقتضت نظام التأمين في الغرب:

هذه الكوارث التي طالما خربت دوراً عامرة، وأنفقت أنساناً كانوا في بحبوحة من الغنى، جعلت الكثيرين يخافون على متاجرهم ومصانعهم ورؤوس أموالهم، وعلى ذويهم من بعدهم، فبحثوا عن شيء يأمنون به من ضربات الدهر وغدرات الأيام، فكان من ذلك نظام التأمين الذي عرفه الغرب في القرون الأخيرة في صور شتى وألوان عديدة. وهو نظام لا يخلو من القيل والقال فيما يلبسه من الغرر أو التغريب، وما يسرى في عروقه من المعاملات الربوية المحرمة في الإسلام.

نظام التأمين الإسلامي:

و قبل أن يعرف المجتمع الغربي نظام التأمين بقرون، كان المجتمع الإسلامي يؤمّن أفراده بطريقته الخاصة، إذ كان «بيت مال المسلمين» هو شركة التأمين الكبرى التي يلجأ إليها كل من تكبه الدهر، فيجد فيه العون واللذاد. إنه لا يترك المصائب تحت رحمة تبرعات قد تصل إليه من الخيرين من الناس، وقد لا تصل. وإن كان لا يمنع ذلك، بل يرغب فيه، تمية لعواطف الخير ومشاعر الرحمة بين الناس، وقد قال النبي ﷺ ل أصحابه عندما شكا إليه رجل جائحة حلّت به: «تصدقوا عليه» فتصدق الناس عليه⁽¹⁾.

(1) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن.

في سهم الغارمين متسع لتفطية الكوارث،

نعم. لا يدع الإسلام الشخص المنكوب لتعبر عات الناس الطيبين وحدها، بل يجعل له نصيباً في بيت المال، وفي مال الزكاة بالذات، يطالب به ولـى الأمر، غير هـيـاب ولا خـجل، فهو رـجـلـ منـ الـمـسـلـمـينـ يـطـلـبـ حـقـهـ مـنـ بـيـتـ الـمـسـلـمـينـ. فقد نص القرآن على أن للغارمين نصيباً في مصارف الزكـاةـ *فـرـيـضـةـ مـنـ اللـهـ* [التوبـةـ: ٦٠ـ]. والغارمون هـمـ الـذـينـ رـكـبـتـهـمـ دـيـونـ لـاـ يـقـدـرـونـ عـلـىـ الـوـفـاءـ بـهـاـ،ـ سـوـاـ أـكـانـتـ مـنـ أـجـلـ الـاـسـهـلـاـكـ،ـ أـمـ مـنـ أـجـلـ الـإـتـاجـ الـذـيـ قـدـ يـصـابـ بـكـسـادـ السـلـعـةـ،ـ أـوـ بـنـافـسـةـ غـيـرـ مـتـكـافـةـ،ـ أـوـ غـيـرـ ذـلـكـ.

وفي حـدـيـثـ قـبـيـصـةـ بـنـ الـمـخـارـقـ الـذـيـ ذـكـرـنـاـهـ مـنـ قـبـلـ:ـ أـنـ النـبـيـ عـلـىـهـ السـلـامـ قـالـ لـهـ:ـ «ـإـنـ الـمـسـأـلـةـ لـتـحـلـ إـلـاـ لـلـلـاـثـلـاثـةـ..ـ وـذـكـرـ مـنـهـمـ رـجـلـاـ أـصـابـتـهـ جـائـحـةـ اـجـتـاحـتـ مـالـهـ،ـ فـحـلـتـ لـهـ الـمـسـأـلـةـ حـتـىـ يـصـبـ قـوـاماـ مـنـ عـيـشـ،ـ أـوـ قـالـ:ـ سـدـادـاـ مـنـ عـيـشـ»ـ.

وقد جاء عن مفسـرـيـ السـلـفـ فـيـ تـأـوـيلـ مـعـنـيـ «ـالـغـارـمـ»ـ فـيـ آيـةـ مـصـارـفـ الـزـكـاةـ أـنـ الـغـارـمـ مـنـ اـحـتـرـقـ بـيـتـهـ أـوـ ذـهـبـ السـيـلـ بـيـالـهـ،ـ فـادـانـ عـلـىـ عـيـالـهـ^(١)ـ.

كم يعطى المنكوب بالكارثة؟

ولقد رأينا حـدـيـثـ الرـسـوـلـ الـكـرـيمـ لـقـيـصـةـ بـيـحـ لـهـ أـنـ يـطـالـبـ بـحـقـهـ،ـ وـيـسـأـلـ أـولـىـ الـأـمـرـ حـتـىـ يـصـبـ قـوـاماـ مـنـ عـيـشـ أـوـ سـدـادـاـ مـنـ عـيـشـ.ـ فـقـوـامـ عـيـشـ مـنـ اـحـتـرـقـ بـيـتـهـ أـنـ يـبـيـنـ لـهـ بـيـتـ مـلـاثـمـ يـسـعـهـ،ـ وـيـؤـثـرـ بـاـيـلـيـقـ بـحـالـهـ.ـ وـقـوـامـ عـيـشـ التـاجـرـ الـذـيـ أـصـبـ فـيـ تـجـارـتـهـ وـثـرـوـتـهـ أـنـ يـدـورـ دـوـلـابـ تـجـارـتـهـ وـإـنـ لـمـ يـعـدـ كـمـاـ كـانـ سـعـةـ وـثـرـوـةـ.ـ وـهـكـذـاـ،ـ كـلـ إـنـسـانـ بـحـسـبـهـ،ـ وـكـذـلـكـ صـاحـبـ الـمـصـنـعـ الـذـيـ أـصـبـ فـيـ مـصـنـعـهـ.

وـمـنـ الـفـقـهـاءـ مـنـ يـرـىـ أـنـ يـعـطـيـ مـثـلـ هـذـاـ مـاـ يـعـودـ بـهـ إـلـىـ حـالـتـهـ الـأـوـلـىـ^(٢)ـ،ـ وـلـكـنـ أـرـىـ أـنـ الـأـخـذـ بـهـذـاـ الرـأـيـ أـوـ ذـاكـ مـوـقـفـ عـلـىـ قـدـرـ مـالـ الزـكـاةـ كـثـرـةـ وـقـلـةـ،ـ وـحـاجـةـ الـمـصـارـفـ الـأـخـرـىـ شـدـةـ وـضـعـفـاـ.

(١) انظر: فصل «الغارمون» من مصارف الزكـاةـ مـنـ كـتـابـنـاـ (فـقـةـ الـزـكـاةـ)ـ الـجـزـءـ الثـالـثـ.

(٢) ذـكـرـهـ الغـزالـيـ فـيـ «ـالـإـلـيـاءـ»ـ جـ ١ـ صـ ٢٠١ـ طـ الـحلـيـ.

الزكاة تأمين فريد من نوعه:

والزكاة بهذا ت النوع فريد من التأمين الاجتماعي ضد الكوارث، ومفاجآت الحياة، سبق كل ما عرفه العالم - بعد - من أنواع التأمين. وفضلاً عن السبق الزمني لهذا التأمين الذي حققه الإسلام لأبنائه بنظام الزكاة، نراه أسمى وأكمل وأأشمل من التأمين الذي عرفه الغرب في العصر الحديث بمراحل ومراحل.

فالتأمين على الطريقة الغربية - لا يعوض إلا من اشتراك بالفعل في دفع أقساط محددة لشركة التأمين. وعند إعطاء التمويل، يعطي الشخص المنكوب على أساس المبلغ الذي أمن به، لا على أساس خسائره وحاجته. فمن كان قد أمن ببلغ أكبر، أعطى تمويلاً أكثر، ومن كان مبلغه أقل كان نصيحة أقل، مهما عظمت مصيبة وكثرة حاجته. وذروة الدخل المحدود يؤمّنون عادة ببالغ أقل، فيكون حظهم - إذا أصابتهم الكوارث - أدنى. وذلك أن أساس التأمين الغربي التجارة والكسب من وراء الأشخاص المؤمن لهم. أمّا التأمين الإسلامي، فلا يقوم على اشتراط دفع أقساط سابقة، ولا يعطي المصاب بالجائحة إلا على أساس حاجته، وبقدر ما يجبر كسره، ويفرج ضائقته.

قضاء ديون الغارمين:

على أن نظام الإسلام قد التفت إلى أمر لم يلتفت إليه أي نظام سابق أو لاحق، في إعانة المنكوبين. وذلك حين قرر المساهمة العملية في الرفقاء بالتزامات «الغارمين»، وهو الذين طوّقت أعناقهم الديون، سواء غرموا المصلحة الاجتماعية كإصلاح ذات الين، أم غرموا مصلحة أنفسهم وأسرهم. فالأولون قد قاموا بعمل خير، فوجب أن يعانون عليه، ترغيباً في مكارم الأخلاق، ولهذا يعطون من الزكاة وإن كانوا أغنياء. أمّا الآخرون فلا يعطون إلا عند العجز عن الرفقاء بما عليهم، كله أو بعضه، وهو لاءٌ هم الذين نعنفهم بالحديث هنا.

إن مؤسسة الزكاة لا تقف من هؤلاء موقفاً سلبياً، بل تعمل على تحريرهم من رية الدين، وفك أخالله عن أعناقهم، مهما يكن حجم هذا الدين، ما دام قد لزمهم في غير سفه ولا معصية لله تعالى. ولا تكلف الشريعة الإسلامية المدين ببعض حوانجه الأصلية، ليقضى منها ما عليه، بل تدع له مسكنه وأثاثه ومتاعه وركوبته وكل ما يلزم لعيشته، ويتولى بيت مال الزكاة أو بيت المال العام قضاء ما عليه. هذا ما قررته الشريعة، وما أثبته الواقع التاريخي بالفعل.

كتب الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز إلى ولاته في الأقاليم: أن اقضوا عن الغارمين. فكتب إليه أحدهم يقول: إنما نجد الرجل له المسكن، وله الخادم، والفرس والآلات (أى وهو مع ذلك غارم). فكتب إليه عمر: إنه لا بد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخدم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أى يكون له الآلات في بيته، نعم فاقضوا عنه، فإنه غارم^(١).

ولم يكتف بأداء الديون عن الأحياء وحدهم، بل طلب إلى ولاته قضاءها عن الأموات، حتى تبرأ ذمته أمام الله سبحانه، وحتى لا يضيع حق الدائرين. وفي ذلك كتب إلى أبي بكر ابن حزم: إن كل من هلك وعليه دين لم يكن في خُرقة (أى سفهه وتبذيره) فاقض عنه دينه من بيت مال المسلمين^(٢). ولم يكن ابن عبد العزيز في ذلك مبتداعا شيئاً من عند نفسه، بل كان متابعاً لهدي رسول الله ﷺ الذي كان يتولى قضاء دين من مات من المسلمين -بوصفه إمامهم وولي أمرهم -بعد ما أفاء الله عليه من مال الفقير والفتائم والصدقات، وأعلن عن سياسته في ذلك فقال: «أنا أولى بكل مسلم من نفسه. من ترك مالاً فلورته، ومن ترك دينه، أو ضياعاً (أولاداً ضائعين لصغرهم وحاجتهم) فلالي وعلي»^(٣).

ومن ثم كان الرأي الراجح: أنه يشرع قضاء دين الميت من الزكاة، لعموم الآية، وللمحدث المذكور. وهو مذهب مالك وأبي ثور، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية.

أهداف الإسلام من مساعدة الغارمين:

ولكن لماذا يحرص نظام الإسلام على قضاء ديون الغارمين؟

الواقع أن الإسلام يرمي من وراء ذلك إلى تحقيق جملة أهداف كبيرة:

الأول : يتعلق بالمدين الذي أثقله الدين، وغشيه من أجله هم الليل وذل النهار، وأصبح معرضاً بسببه للمطالبة والحبس والعقوبة وسوء السمعة في المجتمع. فإذا قضى عنه دينه، فقد كفى ما أهمه، واستعاد ثقته بنفسه والمجتمع، وبالحياة، ولم يسخط على يومه، ولم يناس من غده، بل رجع إلى الساحة من جديد يعمل

(١) الأموال لأبي عبيد ص ٥٥٦، وسيرة عمر بن عبد العزيز لأبي عبد الحكم ص ١٣٠.

(٢) السيرة المذكورة ص ٥٧.

(٣) متفق عليه.

ويكذب ويكافح، غير يائس ولا مقهور. وبهذا أيضا نستمر المؤسسات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة، ولا تنهار لمجرد خسارة تصيبها، أو دين يثقلها.

والثاني: يتعلق بالدائن، الذي أقرض المدين، وأعانه على مصلحته المشروعة. وقد تكون هذه المصلحة عملا من أعمال الإنتاج والتنمية التي تنفع المجتمع كله. فالشريعة حين تساعد على الوفاء بدينه، من مال الزكاة، تماماً صدور المقرضين طمأنينة على أن قروضهم لن تضيع، ما دام في صندوق الزكاة سعة، وفي حصيلتها وفرة... وبهذا تعمل على إشاعة وتبثث أخلاق المروءة والتعاون والفرض الحسن. كما تسهم من هذا الجانب في محاربة الربا.

الثالث: أنه في جو الثقة والطمأنينة والأمل، تزداد حركة الأموال، وحركة الأيدي، وحركة العقول، وتعمل كل الطاقات لتنمية إنتاج الأمة، وزيادة ثروتها وخيراتها. وفي هذه الحركة بركة، وفي هذا العمل العقلاني والبدني خير وخير للمجتمع والأمة.

إن الزكاة حين تقوم بدورها في مساعدة من تصيبهم الخسائر، وتحيط بهم الديون، من رجال المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية، إنما تشد أزر العاملين في حقول الإنتاج المختلفة؛ وتقوى من عزائمهم، إذا علموا أن المجتمع لن يضيعهم، ولن يتخلى عنهم في ساعة العسرة، ولن يدعهم فريسة للكارثة أو الخسارة أو الديون، بل يمد إليهم يده حتى ينهضوا ويقفوا على أقدامهم ولا يضطروا - تحت وطأة المطالبة وضغوط الدائنين - إلى إعلان إفلاسهم وانسحابهم من ميدان الإنتاج.

شريعة الله وقوانين البشر

ولا يقدر قيمة هذا الموقف الذي وقفه الشريعة الإسلامية من أصحاب الديون إلا من عرف موقف الشرائع الأخرى قديماً وحديثاً.

فقوانين الحضارة الغربية الحديثة - التي استمدت منها معظم قوانيننا الوضعية في عالمنا العربي والإسلامي - لا تلزم الدولة بتقديم أي عون للمدين، مهما يكن سبب دينه وبراءته من أي ظلم أو تفضير. بل تشدد عليه القبضة حتى تضطره إلى إعلان إفلاسه، وتصفية تجاراته، وخراب بيته، وسقوط اسمه وسمعته.

أما قدما فقد جاء في القانون الروماني المسمى «قانون الألواح الثانية عشر»: أن المدين إذا عجز عن دفع ديونه يحكم عليه بالرق إن كان حرّاً، ويحكم عليه بالحبس أو بالقتل إذا كان رقيقاً^(١).

ومثل ذلك ما كان معروفاً لدى بعض العرب في الجاهلية، من بيع من أعسر في الدين لحساب الدائن. وروى بعضهم أن ذلك قد استمر فترة في أول الإسلام، ثم نسخ، ولم يعد للدائن سبيل إلى رقبة المدين. قال تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذُو عَسْرَةٍ فَنِذْرٌ إِلَى مَيْسِرٍ وَّإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [البقرة: ٢٨٠].

(١) نقل ذلك صاحب كتاب «روح الدين الإسلامي»، ص ٣٢٨.

٤- مشكلة التفاوت الاقتصادي الفاحش

ولا يخفى على دارس ما تعانيه المجتمعات من قديم ، ولا تزال تعانيه إلى اليوم ، وهو مشكلة فقدان التوازن بين الأفراد والطبقات ، وظهور الفوارق الضخمة والتفاوت الاقتصادي الفاحش ، الذي نلحظه في بعض المجتمعات التي تضم من يلعب بالملايين ، ومن يفتقد «الملايين» ، وقد عرفنا من دراستنا لأثر الزكاة في علاج الفقر: أن هدف الزكاة ليس مقصورا على محاربة الفقر بمعونة وقافية أو دورية ، ولكن من أهدافها توسيع قاعدة الملك ، وتكتير عدد المالك ، وتحويل أكبر عدد مستطاع من الفقراء والمعوزين إلى أغنياء ، مالكين لما يكفيهم بل لما يتم كفایتهم ، وكفاية من يعولونه طوال العمر . إذ إن هدف الزكاة إغاثة الفقير بقدر ما تسمح به حصيلتها ، وإخراجه من دائرة الحاجة إلى دائرة الكفاية الدائمة ، وذلك بتمليك كل محتاج ما يناسبه ويغطيه ، كأن تملك الساجر متجرًا وما يلزمها ويتبعه ، وتملك الزارع ضياعة وما يلزمها ويتبعها ، وتملك المحترف آلات حرفه وما يلزمها ويتبعها . فهي بهذا تعمل على تحقيق هدف عظيم: هو التقليل من عدد الأجراء ، والزيادة في عدد المالك .

وذلك ، أن من أهداف الإسلام الكبيرة في ميدان الاقتصاد والاجتماع ، إقامة توازن اقتصادي واجتماعي عادل . ومقتضى هذا أن يشترك الناس في الخيرات والمنافع التي أودعها الحال في هذه الأرض ، ولا يقتصر تداولها على فئة الأغنياء وحدهم ويحرم الآخرين . قال تعالى: «**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**» [البقرة: ٢٩] . وكلمة «**جَمِيعًا**» في الآية يصح أن تكون تأكيداً لما في الأرض ، أو للناس المخاطبين ، ولا مانع من إرادة المعنين معاً . فالمعنى على هذا: أن جميع ما في الأرض مخلوق للناس جميعاً ، لا تستأثر به فئة دون أخرى .

تقريب الإسلام بين الفوارق التطبيقية:

ومن هنا يعمل الإسلام على عدالة التوزيع ، وتناسب الملكيات في المجتمع . وهو بنظام

الزكاة والفناء وغيرهما يعمل على إعادة التوازن، وتنسيق الفوارق، وتقرير المستويات بعضها من بعض^(١)، كما نصّ على ذلك صراحة في كتاب الله عزّ وجلّ في آية توزيع الفيء فقال: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَلَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَئْنَ السَّبِيلُ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. وكما طبق النبي عليه السلام ذلك في توزيع أموال بنى النضير على المهاجرين وحدهم، رفعاً لمستواهم بعد أن أخرجوا من ديارهم وأموالهم. ولم يعط الأنصار شيئاً للأرجلتين كانت بهما حاجة.

وإذا كان الإسلام قد أقرّ التفاوت بين الناس في المعيش والأرزاق، لأنّه بلا شك -نتيجة لتفاوت فطري في الموهب والملكات، والقدرات والطاقات، فمن المقرر أن الاعتراف بهذا التفاوت والتفاضل، ليس معناه أن يدع الإسلام الغني يزداد غنىًّا، والفقير يزداد فقرًا، فتتسع الشقة بين الفريقين، ويصبح الأغنياء في المجتمع «طبقة» كتب لها أن تعيش في أبراج من العاج، توارث التعليم والغني، ويسى الفقراء «طبقة» كتب عليها أن «الموت» في أكواخ من البؤس والحرمان. بل تدخل الإسلام بتشريعاته القانونية، وتنظيماته العملية، ووصاياته الترغيبية والترهيبية، لتقرير المسافة بين هؤلاء وأولئك، فعمل على الحد من طغيان الأغنياء، والرفع من مستوى الفقراء.

دور الزكاة في هذا التقرير

ولست هنا في مقام الحديث عن وسائل الإسلام الكثيرة في هذا التقرير، وإنما أتحدث عن الزكاة بحسبانها وسيلة بارزة من هذه الوسائل، إذ هي أخذ من الغنى وإعطاء للفقر.

إننا إذا تصورنا المجتمع الإسلامي الصحيح، الذي يعمل أفراده، فيتقنون العمل، استجابة لنداء الإسلام: يعيشون في مناكب الأرض الذلول، ويلتمسون الرزق في خبایاها، وينتشرون في أرجائها زراعاً، وصناعاً، ومحارباً، وعاملين في شتى الميادين، ومحترفين بشتى الحرف، مستغلين لكل الطاقات، متضعين بكل ما استطاعوا مما سخر الله لهم في السموات والأرض جمِيعاً منه. إذا تصورنا هذا المجتمع، فكم تكون نسبة القادرين الذين تجب عليهم الزكاة في ثرواتهم ودخولهم؟ إن النسبة بلا ريب ستكون كبيرة جداً، والعدد سيكون هائلاً. وكم تكون نسبة الذين قعد بهم العجز عن العمل، أو أعيتهم كثرة العيال وقلة الدخل؟ إنها بلا شك

(١) انظر في ذلك: *الثروة في ظل الإسلام*، للأستاذ البهـي الخولي ص ١٢٨ / ١٤٤.

ستكون نسبة ضئيلة جداً، والعدد سيكون محدوداً، وهنا يتسع المجال - وحصلة الزكاة من الصخامة كما ذكرنا - لتأخذ منها عن سعة لتمويل ذوى الدخل الضئيل أو الذين لا دخل لهم، فتقرب المسافة بينهم وبين غيرهم من الموسرين من أبناء الأمة.

إن أعظم آفة تصيب المجتمع وتهز كيانه هرزاً، وتتخر في عظامه من حيث يشعر أولاً يشعر: أن يوجد الشراء الفاحش إلى جانب الفقر المدقع أن يوجد من يملك القنطرة المقتطعة ومن لا يملك قوت يومه أن يوجد من يضع يده على بطنه يشكو زحمة التخمة، ويجواره من يضع يده على بطنه يشكو عضة الجوع أن يوجد من يملك القصور الفخمة لا يسكنها ولا يحتاج إليها، وبالقرب منه حجرة «البدروم» التي تضم في أحشائها الدقائق رجلاً وأبنته وزوجه وأولاده !!

إن هدف الزكاة ألا يقع هذا التفاوت الشاسع البشع. وأقل ما تتحققه أن يختفي هذا الفريق الثاني الذي لا يجد مستوى المعيشة اللائق به من الطعام والكساء والمأوى. وأكثر من ذلك أنها تعمل على أن ترتفع بهؤلاء حتى يقتربوا من أولئك ويدخلوا في زمرة الأغنياء المالكين.

٥- مشكلة كنزا النقود وحبسها

النقود وسيلة وليست غاية.

كانت هداية الله الإنسان إلى اتخاذ نظام النقود المعدنية (الذهب والفضة) بدلاً من نظام المقاييسة وما يصحبه من تعقيد وبطء وبدائية - نعمة يجب على الناس أن يشكروها ولا يكفروها، ويعرفوا الحكمة من ورائها. وشكر النعمة: أن تستعمل فيما خلقت له. وإنما خلقت النقود ل التداول وتحريك وتتفق فيستفيد من ورائها كل الذين يتداولونها. ولكن الناس سرعان ما غفلوا عن حقيقة هذه النقود و مهمتها، فاتخذها كثيراً منهم غاية في نفسها، وركبوا الصعب والذلول في جمعها، حتى إذا حصلوا عليها، حبسوها عن الحركة، وعطلوها عن السير، وتركوها راكرة كالماء الأسن. وبعبارة أخرى: أصبحوا عبيداً للنقود، للدرهم والدينار، والدنانير. وما أتعس الإنسان إذا بات عبد الدرهم والدينار.

فلما جاء الإسلام دعاهم إلى أن يتحرروا من عبودية الدينار والدرهم، وأن يعملوا على تحريك النقود وتشميرها، وإنفاقها فيما ينفع الفرد والجماعة. وشدد الحملة على كنزاً ها وتجميدها وتعطيلها عن أداء رسالتها في الحياة الاقتصادية. ونزل في ذلك آياتان من كتاب الله تهددان بأشد الروعيد للكاذبين الأشحاء. قال تعالى: **هُوَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُشَرِّهُمْ بِعِذَابٍ أَلِيمٍ (٢٤) يَوْمَ يُحْمَنُ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكَوَّنُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجَنُوبُهُمْ وَظَهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لَأَنفُسِكُمْ فَلَدُوْقُوا مَا كَنَّتُمْ تَكْنِزُونَ** [التوبه: ٣٤، ٣٥].

كلام الإمام الغزالى في كنزا النقود وحكمه تحريرمه:

ومعنى الكنز في أصل اللغة: جمع المال وخرزه أو دفنه، وهو ما يفهم من ظاهر الآيتين. وقد ذهب إلى ذلك بعض الفقهاء، ومنهم الإمام الغزالى الذى أيد ذلك في «الإحياء» تأييداً

بلغوا مستمدًا من وظيفة النقد في الحياة الاقتصادية، وبيان حكمة الله في هداية الإنسان إلى استعمال الدرارم والدنانير حاكمين، وأن كثرهما مناف لهذه الحكمة، فقال:

«جعل الله تعالى الدرارم والدنانير حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال، حتى تقدر الأموال بهما، فيقال: هذا الجمل يساوى مائة دينار وهذا القدر من الزعفران يساوى مائة؛ فهما من حيث إنهما متساويان لشيء واحد إذن متساويان: وإنما أمكن التعديل بالتقدير، إذ لا غرض في أعيانهما (ما داما نقدان)... فإذا خلقهما الله لتنادا لهما الأيدي، ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل. ولحكمة أخرى وهي التوصل بهما إلى سائر الأشياء، لأنهما عزيزان في أنفسهما، ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة، فمن ملكهما فكانه ملك كل شيء، لا كمن ملك ثوبا، فإنه لم يملك إلا الشوب، فلو احتاج إلى طعام ربما لم ير غب صاحب الطعام في الشوب، لأن غرضه في دابة مثلاً، فاحتياج إلى شيء هو في صورته كأنه ليس بشيء، وهو في معناه كأنه كل الأشياء... فهذه هي الحكمة الثانية.

«فكل من عمل فيهما (في التقدير) عملاً لا يليق بالحكم، بل يخالف الغرض المقصود بالحكم، فقد كفر نعمة الله تعالى فيهما... فإذا من كثرهما فقد ظلمها وأبطل الحكم فيهما، وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه، لأنه إذا كثر فقد ضيّع الحكم، ولا يحصل الغرض المقصود به... وما خلقت الدرارم والدنانير لزيف ولا لعمرو خاصة، إذ لا غرض للأحاداد في أعيانهما، فإنهما حجران، وإنما خلقا لتنادا لهما الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس، وعلامة معرفة للمقادير مقومة للمراتب... فأخبر الله تعالى الذين يعجزون عن قراءة الأسطر الإلهية المكتوبة على صفحات الموجودات، بخطء إلهي لا حرف فيه ولا صوت، لا يدرك بعين البصر، بل بعين البصيرة. أخبر هؤلاء العاجزين بكلام سمعوه من رسوله ﷺ حتى وصل إليهم -بواسطة الحرف والصوت- المعنى الذي عجزوا عن إدراكه، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقِدُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبه: ٣٤]. (١) أهـ.

على أن الإسلام لم يقف في محاربة الكثرة عند حد التحريم والوعيد الشديد، بل خطأ خطورة عملية لها قيمتها وأثرها، في تحريك النقد المكتنزة وإخراجها من مكانتها ومحورها

(١) إحياء علوم الدين ج ٤ - كتاب التكثير ص ٩١، ٩٢ ظ دار المعرفة بيروت.

إلى ساحة الحركة والانطلاق، لتقوم بدورها في إنعاش الاقتصاد، ومقاومة البطالة، ومطاردة الركود في الأسواق.

دور الزكاة في محاربة الکنز

تتلى هذه الخطوة المباركة في فرض الزكاة كل حول، فيما بلغ نصابا من رأس المال النقدى سواء شمره صاحبه بالفعل أم لا، وهذه أمثل خطة للفضاء على حبس النقود واكتنازها، ذلك الداء الوبيل الذى حار علماء الاقتصاد فى علاجه، حتى اقترح بعضهم أن تكون النقود غير قابلة للاكتناز لأن يحدد لها تاريخ إصدار، ومن ثم تفقد قيمتها بعد مضى مدة معينة من الزمن، فتبطل صلاحتها للادخار والکنز . وتسمى هذه العملية المفترحة «النقد الذائبة»^(١).

قام بعض رجال الغرب الاقتصاديين بتنفيذ فكرة أخرى، وهى فرض رسم «دمغة» شهرية على كل ورقة نقدية حتى يحاول كل من يحوزها فى يده التخلص منها قبل نهاية الشهر، ليدفع الرسم غيره، وهذا يؤدى إلى نشاط التبادل، واتساع حركة التداول، وانعاش الاقتصاد بوجه عام^(٢).

وهذه الوسائل - ما اقترح منها وما نفذ فعلا - تلابسها صعوبات وتعقيدات كثيرة - ولكنها على أى حال، تؤيد وجهة النظر الإسلامية في النقد، ومقاومة اكتنازها بطريقة أبسط وأيسر من تلك الطرق، وهى فرض ٥٪ عليها سنويا، مما يحفز الإنسان حفزا إلى تنميتها واستغلالها، حتى تنمى بالفعل وتدر دخلاً متنظما، وإلا أكلتها الزكاة عبر الأيام.

ولهذا جاء في الحديث والأثار الحث على الاتجار بأموال اليتامي حتى لا تأكلها الزكاة. وإنما جاء الحث على تنمية أموال اليتامي خاصة: لأن المظنون في الإنسان لا يهمل مال نفسه فيدعي تنميته وتشميره، بمقتضى الدافع الذاتي والرغبة في المال، أما اليتامي فمالهم في أيدي أوصياء قد يهملون تشميره عمداً أو كسلاً. فجاء هذا الأمر النبوى الكريم يوجب ابتناء التنمية في هذه الأمة . حفظاً عليها من التناقض والفناء.

(١) انظر: كتاب «النظم النقدية والمصرفية» للدكتور عبد العزيز مرعى ص ٣١ سنة ١٩٥٨.

(٢) انظر: كتاب «خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي» للأستاذ محمود أبو السعود ص ٤٠ وما بعدها، وفيه تفصيل للتجربة المذكورة، التي طبعت في بلدية (فورجل) بالنمسا، ولاقت لجاجاً كبيراً في حرب البطالة والربا والاكتناز، وانتقلت إلى بلاد أخرى ثم طبقتها البنوك السكنية.

وإذا كانت نسبة التقدّم هي ٥٪٢، فالواجب أن تكون تنميّتها بطريقة تدرّبها أكثر من هذه النسبة. وهذا من شأنه أن يدفع العقول الاقتصاديّة المفكّرة لتفتّش عن آفاق جديدة للتنمية والتشمير، وتبحث عن أفضل الوسائل للكسب المشروع، الذي يتّسع لإخراج الزكّة وسدّ أبواب النّفقات الشخصيّة والتّكاليف العائليّة والإسهام في أعباء المجتمع الأخرى. وهذا أبلغ رد على الذين يدعون إلى استغلال التقدّم المدخرة بفوائد معتدلة السعر، فإنّ نتيجة هذه الفوائد المعتدلة – على افتراض التسلّيم بها – ستتعلّمها الزكّة، وبذلك تأخذ منهم باليمين ما كسبوه بالشّمال.

ثانياً: شروط نجاح الزكاة

تمهيد:

من فضل الله تعالى على المسلمين أن سرت فيهم يقظة عامة، بعد جهاد طويل قام به مجددون أصلاء، ودعاة صادقون، ونهض به حركات وجماعات نذرت نفسها لخدمة الإسلام وتجليه خصائصه ورد الأمة إليه، وجمع كلمتها عليه. ويرغم ما أصاب مؤلاء الرجال وتلك الحركات من محن وشدائد، تشعر من حولها الأبدان، شاء الله لا تضيع جهودهم سدى، وأن يرعى النبات الذي زرعوه حتى يتوتى بعض أكله بإذن ربه.

ومن ثمرات هذه الجهود والجهاد: التنادى القوى الجهير في كل مكان من عالم الإسلام بوجوب الرجعة إلى الشريعة الإسلامية، واتخاذها أساساً للدستور والقوانين.

وفي مقدمة ما اتجهت إليه الأنوار تطهير الاقتصاد القائم من آثار الاستعمار التشعري، والعمل على إيجاد اقتصاد إسلامي سليم. ويتمثل ذلك في أمرين أساسين:

١- إقامة البنوك الإسلامية وتحرير الاقتصاد من رجس الربا، الذي لعن رسول الله أكله وموكله وكاتبه وشاهده.

٢- إقامة بيوت الزكاة، أو إنشاء صناديق للزكاة، لإقامة التكافل، والإسهام في تحقيق العدل الاجتماعي وحل مشكلات المجتمع.

ولكن ثمة قضية ينبغي أن نهرب منها، حين تتحدث عن الزكاة في الإسلام وأثرها في حل المشكلات الاجتماعية، وتنمية الجماعة الإسلامية. هذه القضية هي ارتياح بعض المعاصرين في نجاح الزكاة وتحقيق أهدافها الاجتماعية وال الإنسانية والإسلامية في هذا العصر، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

(أ) توقف الاجتهاد اللازم للحكم فيما جد من أموال نامية لم تعرف في عصور المجتهدين ، وينبغي أن تدخل في أوعية الزكاة .

(ب) غلبة العصبية المذهبية ، وروح التقليد ، على العلماء الذين يختارون عادة لتقدير أحكام الزكاة ، بحيث يحكم المذهب السائد ، لا المذهب الراجح في المسألة .

(ج) ضعف الضمير الديني والوعي الإسلامي لدى الفرد المسلم اليوم ، إن تركنا الزكاة للأفراد ، والخوف من التعقيد والإسراف والاضطراب ، الذي يلزمه الأجهزة الإدارية الحكومية في كثير من بلادنا ، إذا كانت الدولة هي التي ستتجهي الزكاة وتصرفها .. وقد أثبتت التجربة في بعض البلاد التي تقوم حكوماتها على أمر الزكاة أنها لم تحقق ما كان مرجواً منها .

وفي ظني ، أن هذا الارتياب له ما يسوغه من الواقع إذا لم نواجهه بصرامة وحسم ، وتوفير المناخ الإيجابي اللازم ، لكي تتحقق الزكاة أهدافها في هذا العصر ، وخصوصاً إذا تولت شئونها مؤسسة أو إدارة مخولة من السلطة الشرعية ، وهو ما لا بد منه اليوم ، لضعف الوازع الفردي ، وغلبة حب الدنيا على الناس .

ومن هنا ، يجب أن نعلن أن نجاح «مؤسسة الزكاة» في تحقيق أهدافها وأثارها في حياة المجتمع المسلم وعلاج مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية - من مطاردة الفقر والعوز ، وإقامة ضمان اجتماعي شامل ، وتأمين ذوى الحاجات الطارئة ، وتقريب الفوارق بين الأفراد والثغرات ، وتطهير الجماعة من أسباب التحاسد والتbagض ، وإعانة الآخيار على إصلاح ذات البين ، وتعزيز الدعوة إلى الإسلام ، وتبسيط عقيدته ، وتأليف القلوب عليه ، وغير ذلك مما تتحققه الزكاة لدين الإسلام ودولته وأهله - هذا النجاح مرهون بحسن فهمنا للزكاة ، وحسن تطبيقنا لها .

وبعبارة أخرى : إن الزكاة لا تؤتى أكلها ، ولا يجتنى ثمرها ، إلا بشرط يجب توافرها . وبإهمال هذه الشروط أرى أن إصدار أي قانون للزكاة لا يحقق ما ينشده المخلصون من ورائه .

الشرط الأول توسيع قاعدة إيجاب الزكاة

هناك شروط ضرورية لضمان نجاح الزكاة في التطبيق المعاصر، وخصوصاً إذا قامت عليها مؤسسة. وأول شرط - لكي تنجح الزكاة في تحقيق أهدافها وأثارها - هو الأخذ بنظرية الموسعين في إيجاب الزكاة. ومضمون هذه النظرية: أن كل مال نام يكون «وعاء» أو «مصدراً» للزكاة، ولو لم ينص النبي ﷺ على وجوب الأخذ منه بذاته، فيكوننا أنه يدخل في العمومات القرآنية والنبوية.

وهذا يخالف ما ذهب إليه بعض الفقهاء المضيقين في إيجاب الزكاة، كابن حزم وغيره، من وجوب الاقتصار على الأصناف التي أخذ منها النبي ﷺ وحصرها في «المحلى» في ثمانية: الإبل، والبقر، والغنم، والقمح، والشعير، والتمر، والفضة والذهب⁽¹⁾، حتى الزبيب لم يثبت عند ابن حزم فيه حديث صحيح، فلم يقل به. فلا زكاة عنده في الشروة الزراعية إلا في الحنطة والشعير والتمر.. ولا في المعادن إلا في الذهب والفضة.. ولا زكاة عنده في عروض التجارة.

ومن الفقهاء من يضيق حتى يقترب من هذا الرأي، ومنهم من يوسع حتى يشمل كل مال نام في عصره. وأوسع الفقهاء في إيجاب الزكاة هو أبو حنيفة. فهو يوجبه في كل ما أخرجت الأرض مما يقصد بزراعته النساء، حتى إنه لا يشترط في ذلك نصاباً. ويوجبه في الخيل والحيوانات، المستولدة للنماء، ويوجبه في الحلى، ولكنه لم يوجبه إلا على مكلف، فآخر مال الصبي والجنون من وجوب الزكاة فيه، كما أنه لم يوجب العشر في الأرض المثrajية، فآخر بذلك كثيراً من أراضي المسلمين من وعاء الزكاة..

(1) انظر: المحلى ج ٢، ص ٢٢٢ - ٢٤٠.

ونظرية ابن حزم ومن وافقه عليها أخيراً كالشوكياني، وصديق حسن خان^(١) في تضييق «وعاء» الزكاة، تقوم على أصلين: الأول: حرمة مال المسلم التي ثبت بالنصوص، فلا يجوز أن يؤخذ شيء من ماله إلا بنسق. والثاني: أن الزكاة تكليف شرعى، والأصل براءة الذم من التكاليف إلا ما جاء به نسق، حتى لا يشرع في الدين ما لم يأذن به الله. أما القياس فكله باطل؛ فلا يجوز عند ابن حزم إعماله وخصوصاً في باب الزكاة. هذا هو منطلق ابن حزم ومن تبعه، وأساس تفكيرهم واجتهادهم في هذا الباب.

أما نظريتنا فهي مغايرة لذلك تماماً، وهي تعتمد على أصول أخرى تعارض هذين الأصلين. وسنوضحها بإيجاز فيما يلى:

١ - إن عمومات القرآن والسنّة ثبتت أن في كل مال حقاً أو صدقة أو زكاة، كما في قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ فِي أُمُوْلِهِمْ حِقٌّ مُّعْلُومٌ﴾** [المعارج: ٢٤]. وقوله تعالى: **﴿خُذْ مِنْ أُمُوْلِهِمْ صَدَقَةً﴾** [التوبه: ١٠٣]. وقوله **﴿أَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ فِي أُمُوْلِهِمْ صَدَقَةً﴾** [التوبه: ١٠٣]. وقوله **﴿فَتَرَدَ عَلَى فَقَرَائِهِمْ﴾**، وقوله: «أدوا زكاة أموالكم»، من غير فصل بين مال ومال، في ذلك كله. وعرفنا من السنة أن المقصود من الكلمة «الأموال» في هذه النصوص وأمثالها هو «الأموال النامية»، لا الأشياء المعدة للاتفاع الشخصي. فلم يجز استثناء بعض الأموال من هذا الحق أو الزكاة أو الصدقة إلا بدليل. وقد رد القاضي ابن العربي على الظاهرية الذين نفوا وجوب الزكاة في عروض التجارة، لعدم ثبوت نص خاص فيها، فقال وما أحسن ما قال:

«قول الله عز وجل: **﴿خُذْ مِنْ أُمُوْلِهِمْ صَدَقَةً﴾** [التوبه: ١٠٣]، عام في كل مال، على اختلاف أصنافه وتبين أسمائه، واختلاف أغراضه، فمن أراد أن يخصه في شيء فعليه الدليل^(٢)».

٢ - إن كل غنى في حاجة إلى أن يتذكر ويظهر: يتذكر بالبذل والإتفاق، ويظهر من ردبة الشج والأثانية، ولهذا قال تعالى: **﴿خُذْ مِنْ أُمُوْلِهِمْ صَدَقَةً تُظْهِرُهُمْ وَتُتَرَكِيْهِمْ بِهَا﴾** [التوبه: ١٠٣]. ولا يعقل أن يكون هذا التذكر والظهور واجباً على زارع الخطة

(١) انظر: الدرر البهية للشوكياني وشرحها لصديق حسن خان، المسمى «الروضة الندية» ج١، ص ١٩٢ - ١٩٤.

(٢) شرح الترمذى ج ٣، ص ١٠٤.

والشوير، دون صاحب البساتين الفسيحة من التفاح، والمانجو، والموالح، والشاي، أو مالك المصانع المتشحة والعمارات الضخمة التي تدر من الأرباح والإيرادات أضعاف أضعاف ما تدره الأرض الزراعية التي كثيراً ما يكون زارعها مستأجرأ لها، وليس مالكاً لرقبتها.

وقد قال العلامة الكاسانى الحنفى فى دلالة العقل (بجوار النقل طبعاً) على فرضية العشر فيما خرج من الأرض: إن إخراج العشر إلى الفقير من باب شكر النعم، وإقدار العاجز ونقويته على القيام بالفرائض، ومن باب تطهير النفس من الذنوب (ومنها الشح)، وتزكيتها (أى بالبذل والإنفاق)، وكل ذلك لازم عقلاً وشرعأ^(١). وصدق فيما قال، ولزوم ذلك لكل غنى كلزومه لصاحب الزرع والشمر ولا فرق.

٣- إن كل مال فى حاجة إلى أن يتظاهر، لما قد يشوبه من شبكات فى أثناء كسبه وتنميته، وظهوره المال إنما تكون بإنخراج زكاته، كما جاء فى الصحيح عن ابن عمر: «إن الله فرض الزكاة طهرا للأموال»^(٢). وكما روى فى بعض الأحاديث: «إذا أديت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره»^(٣). ولا يعقل أن يكون هذا التطهير مقصوراً على الأنواع الثمانية التى ذكرها ابن حزم، دون غيرها من الأموال التى أصبحت هي الآن عماد الشروة، فكل الأموال فى حاجة إلى أن تتطهر ويدهش شرها بالزكاة.

٤- إن الزكاة إنما شرعت لسد حاجة الفقراء والمساكين والغارمين وابن السبيل، ولإقامة المصالح العامة لل المسلمين كالجهاد فى سبيل الله، وتأليف القلوب على الإسلام، والولاء لأهله، وإعانة كل غارم لإصلاح ذات البين، ونحو ذلك مما يعز به دين الإسلام ودولته.

وسد هذه الحاجات وتحقيق هذه المصالح واجب على كل ذى مال. ومن المستبعد أن يكون الشارع قد قصد إلقاء هذا العبء، على من يملك خمساً من الإبل أو أربعين من الغنم أو خمسة أوستى من الشعير، ثم يعفى كبار الرأسماليين الذين يملكون أعظم المصانع، وأضخم العمارت، أو كبار التجار، والأطباء والمهندسين، وكبار الموظفين ورجال المهن

(١) بداع المصانع ج ٢ / ٥٤.

(٢) رواه البخارى فى كتاب الزكاة من صحيحه.

(٣) رواه ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم عن جابر، ج ١، ص ٣٩٠، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الحافظ ج ٣، ص ١٧٥، رجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وفهـ كما عند البزار.

الحرة الذين يكسبون في اليوم الواحد، ما يكسبه صاحب الخمسة من الإبل، أو الخمسة من أوسق الشعير في سنوات!

وفكرة الإسلام في المال أنه في الحقيقة مال الله، وأن الإنسان مستخلف فيه، أو نائب عن مالكه الأصلي، وأن لأخوانه من الفقراء وذوى الحاجات حقاً في هذا المال بصفتهم عباد الله، وكذلك المصالح العامة للملة بحسبانها «في سبيل الله». وهذه الفكرة تشمل كل مال، وتنطبق على كل غنى، سواء كان ماله من الزراعة أم الصناعة أم التجارة أم غيرها من الأعمال الحرة.

٥- إن القياس أصل من أصول الشريعة عند جمهور الأمة، وإن خالف في ذلك ابن حزم وإخوانه من الظاهرية. ولهذا، نرى قياس كل مال نام على الأموال التي أخذ منها الرسول وأصحابه الزكاة. فنحن نقطع بأن الشريعة لا تفرق بين متماثلين، كما لا تجمع بين مختلفين في الحكم. فنحن حين نحكم -بوساطة القياس- بوجوب الزكاة في مال إنما نحكم الشرع نفسه، ولا نشرع في الدين ما لم يأذن به الله، وبخاصة إذا عرفنا: أن الزكاة ليست من أمور العبادة الممحضة، بل هي جزء من النظام المالي والاجتماعي في الإسلام. وإدخال القياس في باب الزكاة ليس شيئاً جديداً ولا أمراً نكراً، فقد عرف ذلك منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم. ومن ذلك:

(أ) أن عمر أمر بأخذ الزكاة من الخيل، لما تبين له أن فيها ما تبلغ قيمته مبلغاً عظيماً من المال، وتبعه في ذلك أبو حنيفة، مادامت سائمة، واتخذت للنماء والاستيلاد.

(ب) أن أحمد أوجب الزكاة في العسل، لما ورد فيه من الأثر، وقياساً على الزرع والشمر، وأوجب الزكاة في كل معدن، قياساً على الذهب والنفحة.

(ج) أن الزهرى والحسن وأبا يوسف أوجبوا فيما يستخرج من البحر من لؤلؤ وعنبر ونحوهما الخمس، قياساً على الركاز والمعدن.

(د) أن كل مذهب من المذاهب المتبوعة أدخل القياس في الزكاة في أحكام عدة، كقياس الشافعية غالباً قوت البلد، أو غالباً قوت الشخص على ما جاء به الحديث في زكاة الفطر، من التمر أو الرزيب أو الحنطة، أو الشعير، وكقياسهم كل ما يقتات على الأقوات الأربع المذكورة، التي جاء بها النص في عشر الزرع والشمر.

٦- إننا لا نعارض في حرمة مال المسلم، وحقه في ملكيته الخاصة، ولكننا نرى أن حق الله.

وبعبارة أخرى: حق الجماعة - في ماله، وكذلك حق ذوى الحاجة من الفقراء والمساكين، ثابت أيضاً بتصوّره. وقد أيد ابن حزم نفسه بذلك، فأوجب في المال حقوقاً سوى الزكاة، وجعل من حق أولى الأمراء إجبار الأغنياء على أدانها للفقراء، وجعل من حق الفقير أن يقاتل من أجل ذلك، ولا يعرض نفسه للهلكة جوعاً وعرضاً⁽¹⁾

ولكن الأولى من إيجاب حقوق سوى الزكاة: أن يستوفى أولاً من كل مال حق الزكاة، حتى يستوفى جميع الأغنياء في هذا التكليف، ثم - إذا بقيت حاجة لم تسد - رجعنا إلى الأغنياء كافة فقلنا لهم: في أموالكم حق سوى الزكاة.

شبهة وردّها:

يقيّت شبهة عدم أخذه عَلَيْهِم الزكاة من بعض الأموال النامية في عصره، مثل الخيل من الحيوانات، والحضراءات من المزروعات.

وردّى عليها من ناحيتين:

الأولى: أن نماءها كان ضعيفاً، فعندها تخفيضاً عن أصحابها، وتشجيعاً لهم. وقد يؤيد ذلك قوله عَلَيْهِم: «قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق»⁽²⁾.

الثانية: أنه تركها لإيان أصحابها وضيائيرهم. فعدم أخذه لا يستلزم أنهم لا يخرجون هم منها ما يظهرها ويظهرهم ويزكيهم، وقد علموا من دينهم أن في الأموال حقاً، وأنه لا خير في مال لا يذكر.

ومن هنا نرى أن التزام مذهب معين - وربما القول المشهور فيه فقط - في إصدار قانون للزكاة، وإغلاق الباب دون المذاهب المعتمدة الأخرى، ورفض كل اجتهاد جديد مبني على اعتبارات شرعية سليمة، كما رأينا ذلك في بعض القوانين التي صدرت بشأن الزكاة في أكثر من بلد إسلامي، سيكون نتيجته تقليل حصيلة الزكاة إلى حد تعجز معه عن الرفاء بأغراضها المشودة، كما هو واقع بالفعل في تلك الأقطار التي تلتزم بأخذ الزكاة من مواطنها المسلمين. كما أن له نتيجة سلبية أخرى، وهي: التفرقة الواضحة بين الأغنياء من أصحاب الأموال

(1) المحل، ج1، ص 109.

(2) رواه أحمد وأبو داود من حديث على، وفي إسناده كلام.

النامية بعضهم وبعض ، فتحجب الزكاة على ذي مال ولا تحجب على آخر ، بل قد تحجب على ذي المال القليل على حين يعفى ذو المال الكثير .

وأذكر أنى منذ سنوات كنت أقوم بزيارة لبلاد الشرق الأقصى ، ومنها ماليزيا وإندونيسيا ، وكان من الأسئلة المهمة المتكررة التى وجهت إلى هناك وخصوصاً فى ماليزيا ، وفي جامعة الملايو من مدیرها وأساتذتها وطلابها هو : هل صحيح أن من سياسة الإسلام الاقتصادية أن يعفى من الزكاة كبار الزراع الذين يملكون مئات الهكتارات أوآلافها من مزارع المطاط أو الشاي ، أو جوز الهند أو المانجو أو غيرها من الفواكه ، في حين يوجب الزكاة على صغار الزراع ، الذين يزرعون مساحات صغيرة من القمح أو الأرز ، وربما لم يكونوا ملائكة للأرض المزروعة ، بل مستأجرين لها؟

هذا السؤال بهذه الصيغة ، وهذه الصورة ، ليس من باب الخيال أو الاختلاف ، ولكنه يعبر عن واقع قائم بالفعل هناك . واقع استغله الشيوعيون وأشباههم ، ليشوهوها به وجه الزكاة وحقيقةها لدى المثقفين من أبناء المسلمين .

هذا الواقع هو ما تجرى عليه - بالفعل - المجالس الإسلامية في الولايات الماليزية المختلفة ، حيث تأخذ الزكاة من الأقوات والحبوب كالقمح والأرز والشعير . وهذه أكثر من يزرعها صغار الفلاحين ، وكثيراً ما يكونون مستأجرين للأرض ، لا مالكين لها . ولكنها لا تأخذ الزكاة من الفواكه والخضروات والشاي وغيرها ، مما يملك أكثره ويستغله كبار المالك ، وهو ما آثار هذه التساؤل .

والسبب في هذا هو التزام المجالس الإسلامية بالمذهب السائد عندهم ، وهو مذهب الشافعى رضى الله عنه ، وهو أضيق المذاهب الأربعة في إيجاب الزكاة ما أخرجت الأرض ، فهو لا يوجبه إلا فيما يقتاته الناس في حالة الاختيار ، وما عدا ذلك فلا زكاة فيه . ولا مجال هنا لمناقشة هذا الرأى ، فقد ناقشه وغيره في كتابي «فقه الزكاة»⁽¹⁾ فليرجع إليه . ولكن الذي أريد أن أقوله هنا : إن قول الإمام الشافعى أو غيره من الأئمة - رضى الله عنهم - إنما هو اجتهاد يزجر صاحبه عليه ، أصحاب أو أخطأ ، ومن حقنا أن ندعه إلى غيره إذا تبين لنا ضعف مأخذة ، وقوه مأخذ غيره .

(1) انظر فقه الزكاة ، ج 1 ، ص ٣٤٩ ، وما بعدها . خامسة . مؤسسة الرسالة بيروت ص ٣٦٧ وما بعدها . الطبيعة الحادية والعشرون . نشر مكتبة وهبة بالقاهرة .

وقد أجاز القائلون بالتقليد والتزام المذاهب أنفسهم، للمقلّد الملتزم بمذهب أن يخالف إمامه في بعض المسائل ويأخذ بقول غيره: إما مطلقاً وإما بشرط. كما إذا ظن أن مذهب غير إمامه في تلك المسألة أقوى من مذهب إمامه. وكذلك إذا اتّسّر له صدره ولم يكن قاصداً للتلّاعب^(١).

وقد رأينا من كبار علماء المذاهب من يخرج عن مذهبه في أكثر من مسألة إذا اقتضاه الدليل لذلك. وفي مسألتنا هذه، نجد القاضي أبي بكر ابن العربي رأس علماء المالكية في عصره، يخرج عن مذهب إمامه مالك، مرجحاً مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنهم جميعاً.

فتجده في كتابه «أحكام القرآن» عند تفسير الآية الكريمة [من سورة الأنعام: ١٤١]:
 «وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالْخَلْ وَالزَّرْعُ مُخْتَلِفُ أَكْلِهِ وَالزَّيْنُونُ وَالرَّمَانُ مُتَشَابِهٍ وَغَيْرُ مُتَشَابِهٍ كُلُّوْا مِنْ ثَمَرٍ إِذَا أَثْمَرَ وَأَتَوْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»
 يذكر مذاهب الآئمة في زكاة ما أخرجت الأرض، ويدرك ما أخذها من النصوص والاعتبارات. ثم يقول: «أَمَا أَبُو حَنِيفَةَ فَجَعَلَ الْآيَةَ مِرَآتَهُ فَأَبْصَرَ الْحَقَّ، فَأَوْجَبَهُ فِي الْمَأْكُولِ قَوْتَنَا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَبَيْنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ: «وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشَرُ»^(٢).

وفي شرحه لحديث «وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشَرُ» من كتابه «عارضه الأحوذى في شرح الترمذى» يعرض للمسألة مرة أخرى فيقول: «وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وأولاها قياماً بشكر النعم، وعليه يدل عبّوم الآية والحديث»^(٣).

وهذا من إنصاف هذا الفقيه المالكى الكبير رضي الله عنه، برغم شدته على الحفظة في بعض المسائل. ولكن الحق أحق أن يطبع، وكل من عدا المقصوم يوْجَدُ من كلامه ويترك. وهذا ما ينبغي أن يعيه إخواننا المتشدّدون في التزام مذاهبهم، ولو تمثّل ذلك في إصدار قوانين عامة.

وما يدرى هؤلاء الأشحّة الأفاضل الملتزمين بمذهب الشافعى في زكاة الرزق والثمار أينه - رضي الله عنه - لو قدر له أن يشهد عصرنا وما فيه من تيارات، ويرى ما رأينا من مفارقات، لعله يعيد النظر في اجتهاده وينجزه عبر قيامه باجتهاد جديداً وليس هذا بغرير عليه، فكم من

(١) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكيانى. ص ٢٧٢.

(٢)، (٣) انظر: كتابنا «فقه الزكاة»، ج ١، ص ٣٥٦، ٣٥٧، ط. خامسة، وص ٣٨٥، ٣٨٦ من الطبعة الخامسة والعشرين، نشر مكتبة وهبة القاهرة.

مسائل عرف له فيها قولان مختلفان: قديم في العراق، وجديد في مصر، وأصبح من المعروف في مذهبه: قال الشافعى في القديم، وقال في الجديد! وما ذلك إلا لأنه رأى في مصر ما لم يكن قدرأى، وسمع فيها ما لم يكن قد سمع، فلا غرو أن يتغير اجتهاده.

والخلاصة: أن الالتزام الصارم بمذهب واحد في كل القضايا والمسائل وإغفال ما عداه، قد يفضي بنا إلى أشياء لم يقصد إليها الأئمة أنفسهم، مما يمكن أن يشوش به المشوشون على عدالة الإسلام. والواجب عند إصدار قانون عام في عصرنا أن نأخذ من اجتهادات المذاهب ما نراه أرجح دليلاً، وأقوى مأخذنا، فذلك ألين بتحقيق مقاصد الشرع، ومصالح الخلق.

ولو جاز للإنسان المسلم أن يلتزم بمذهب واحد يأخذ بأقواله كلها - ويعزى إليه ورخصه، وما شدد فيه وما سهل، وما قوى دليله وما ضعف - لم يجز ذلك في الأمور التي تتصل بعموم الناس، وبقضايا المجتمع. ولماذا نضيق على أنفسنا، وقد وسع الله تعالى علينا؟ ولماذا نرضى بالتقدير، وعندنا من اجتهادات المذاهب وأئمة السلف ثروة فقهية طائلة، احترف بقيمتها العلمية والشرعية الدارسون المتخصصون، حتى من غير المسلمين؟

الشرط الثاني تحصيل زكاة الأموال ظاهرة وباطنة

يتم الشرط الأول شرط ثان لا بد منه، لكي تأتي الزكاة بمحصيلة كافية، تتناسب الأهداف الكبيرة التي يرجى أن تتحققها، والمشكلات الكثيرة التي ينطوي بها علاجها. فقد يخشى المخلصون أن تنشأ مؤسسة للزكاة، يعلن الناس عليها آمالاً عراضاً، فإذا هي لا يصل إليها إلا مبالغ ضئيلة لا تغنى، لا سيما إذا أخذنا بالرأي السائد الذي يجعل زكاة الأموال الباطنة موكولاً إلى الأفراد، وليس لمؤسسة الزكاة علاقة بها. وينبغي لنا أن نلقي بعض الضوء على هذه المسألة.. فقد قسم الفقهاء الأموال التي تجب فيها الزكاة إلى ظاهرة وباطنة:

فالظاهرة هي التي يمكن لغير مالكها معرفتها وإحصاؤها، وتشمل المحصولات الزراعية من حبوب وثمار، والثروة الحيوانية من إبل وقر وغنم.. والأموال الباطنة هي التقد و ما في حكمها، وعروض التجارة. وانختلفوا في زكاة الفطر، فألحقها بعضهم بالظاهرة، وبعضهم بالباطنة.

فأما القسم الأول: وهو المال الظاهر - فقد اتفقوا - تقريراً - على أن ولاية جبائه ونفيقه على مساحيقه لولى الأمر في المسلمين، وليس من شأن الأفراد، ولا يترك لذمهم وضمائرهم وتقديرهم الشخصي. وهو الذي تواترت الروايات أن النبي ﷺ كان يبعث رسلاً وعماه لتحصيل الواجب عليهم فيه، وهو الذي يُجبر المسلمين على أداءه للدولة، ويجاهدون على منعه⁽¹⁾. ولهذا قال أبو بكر في شأن قبائل العرب التي أبْتَأْتَ أن تدفع إلىه الزكاة التي كانوا يدفعونها لرسول الله ﷺ: «والله ولو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه». وهذا كان في الأموال الظاهرة، وبخاصة الأنعام.

(1) انظر: الأموال ص ٥٣١.

أما القسم الثاني: وهو الأموال الباطنة من النقود وعروض التجارة - فقد اتفقا على أن الإمام أن يتولى أخذها، ويقوم بتوزيعها على أهلها، ولكن هل يجب عليه ذلك؟ وهل له أن يجبر الناس على دفعها إليه وإلى موظفيه؟ وأن يقاتلهم على ذلك، كما فعل أبو بكر؟ هذا ما اختلف فيه الفقهاء.

والذى أراه أن النصوص والأدلة الشرعية التى جعلت الزكوة من شئون الإمام أو الحكومة المسلمة، لم تفرق بين مال ظاهر ومال باطن، وأن الواجب على الحكومة المسلمة - متنى وجدت - أن تتولى أمر الزكاة تحصيلاً وتوزيعاً.

هذا هو الأصل في تلك الفريضة، كما يتبيّن ذلك فيما يلى:

(أ) قال الإمام الرازى فى تفسيره الآية: **﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ...﴾** [التوبه: ٦٠]: «دللت هذه الآية على أن هذه الزكوة يتولى أخذها وتفرقتها الإمام ومن يلى من قبله. والدليل عليه: أن الله تعالى جعل للعاملين سهماً فيه، وذلك يدل على أنه لا بد في أداء هذه الزكوات من عامل، والعامل هو الذى نصبه الإمام لأنّه أخذ الزكوات، فدلل هذا النص على أن الإمام هو الذى يأخذ هذه الزكوات. ونتأكد هذا النص بقوله تعالى: **﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ...﴾** [التوبه: ١٠٣]. فالقول بأن المالك يجوز له إخراج زكاة الأموال الباطنة بنفسه إنما يعرف بدليل آخر. ويمكن أن يتمسّك في إثباته بقوله تعالى: **﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومٌ﴾** [الذاريات: ١٩]. فإذا كان ذلك الحق حقاً للسائل والمحروم، وجب أن يجوز دفعه إليه ابتداء»^(١).

على أن هذه الآية التي ذكرها الرازى لا تصلح متمسكاً، لأن حق السائل والمحروم ثابت أيضاً في الأموال الظاهرة بالتمسك، ومع ذلك دلت الدلائل على أنها من شأن الإمام، لا من شئون الأفراد، كما يبيّن هو نفسه.

(ب) وقال المحقق الحنفى الشهير كمال الدين بن الهمام: إن ظاهر قوله تعالى: **﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ...﴾** الآية [التوبه: ١٠٣]، يوجب حق أخذ الزكوة مطلقاً للإمام (يعنى: في الأموال الظاهرة والباطنة). وعلى هذا كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والخلفيةتان من بعده. فلما ولى عثمان، وظهر تغيير الناس، كره أن يفتت الشعاعة على الناس

(١) التفسير الكبير للرازى، ج ٦، ص ١١٤.

مستور أموالهم، ففُوض الدفع إلى الملائكة نيابة عنه، ولم يختلف الصحابة عليه في ذلك، وهذا لا يسقط طلب الإمام أصلًا. ولذا لو علم أن أهل البلد لا يؤدون زكاتهم طالبهم بها^(١).

(ج) وعا يدل على أن النبي ﷺ كان يأخذ الزكاة من الأموال كلها، ظاهرة أو باطنية: ما رواه أبو عبيد والترمذى والدارقطنى: أن النبي ﷺ بعث عمر ساعيًا على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله. فقال: قد عجلت لرسول الله ﷺ صدقة سنتين، فرفعه عمر إلى النبي ﷺ فقال: «صدق عمى، قد تعجلنا منه صدقة سنتين^(٢). والمعروف أن العباس كان تاجراً، ولم يكن ماله زرعاً وماشية.

(د) وقد ورد حديث مشابه لذلك: أن النبي ﷺ بعث ساعاته جمع الزكاة، فقال بعض اللامزين: منع ابن جميل، وخالف بن الوليد، والعباس بن عبد المطلب. فخطب رسول الله ﷺ فكتب عن اثنين: عن العباس وخالف، وصدق على ابن جميل. وما قال: «إنهم يظلمون خالداً. إن خالداً احتبس أدراعه وأعتدته في سبيل الله. وأما العباس عم رسول الله ﷺ فهي عليه ومثلها معها» وفي رواية: « فهي علىٰ ومثلها معها»^(٣).

(ه) يؤيد ذلك ما رواه أبو داود وغيره من حديث على أن النبي ﷺ قال: «هاتوا رب العشور، من كل أربعين درهماً درهم». الحديث^(٤). فقوله: «هاتوا» يدل على طلب الزكاة من النقود، وإعطائها للإمام.

(و) وقد وردت الروايات الكثيرة: أن أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية وعمر ابن عبد العزيز وغيرهم، كانوا يأخذون الزكاة من العطاء، وهي رواتب الجنود ومن في حكمهم من المرتبين في الديوان.

(١) فتح القدير لابن الهمام، ج ٢، ص ٤٨٧، ط. بولاق.

(٢) الأموال ص ٥٨٩، والحديث قد ورد من عدة طرق لم تخل من ضعيف، ولكن يقوى بعضها بعضاً. انظر (فتح الباري)، ج ٢، ص ٣١٤. وقد استدل الفقهاء بالحديث على جواز تعجيل الزكاة.

(٣) الأموال، ص ٥٩٢، ٥٩٣، والحديث رواه أحمد والشیخان. نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٤٩.

(٤) انظر: (معالم السنن)، ج ٢، ص ١٨٨، ١٨٩. وتعليق ابن القبيم على هذا الحديث في تهذيب سنن أبي داود. مع المصدر نفسه.

كان أبو بكر رضي الله عنه إذا أعطى إنساناً العطاء، سأله: هل لك مال؟ فإن قال: نعم، زكي ماله من عطائه، وإنما لم يعطاه.

وكان ابن مسعود يزكي أعطياتهم من كل ألف خمسة وعشرين (من باب الحجز من المنع كما يقال اليوم، إذ كان مذهب عدم اشتراط الحول في المال المستفاد).

وكان عمر إذا خرج العطاء جمع أموال التجار، فحسب عاجلها وأجلها، ثم يأخذ الزكاة من الشاهد والغائب^(١).

وعن قدامة قال: كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضي الله عنه أقبض عطائي سأله: هل عندك مال وجبت فيه الزكاة؟ فإن قلت: نعم، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال، وإن قلت: لا، دفع إلى عطائي^(٢).

(ز) كما أن الفتوى التي رويت عن ابن عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم في وجوب دفع الزكاة إلى الأماء وإن ظلموا، لم تفرق بين مال ظاهر، ومال باطن.

وقد ذكر بعض العلماء دليلاً فرق به بين الماليين: وذلك هو السنة العملية، إذ لم يصلنا نقل متواتر أو مشهور، يدل على أن الرسول ﷺ بعث عماله ليأخذوا حصة بيت المال من هذه الأموال، نقوداً كانت أو عروضاً تجارية، ويرسلوا بها إليه، أو يوزعواها على المستحقين بتغريض منه، كما صنع في الأموال الظاهرة الأخرى.

ولهذا ذهب من ذهب من الأئمة إلى جواز دفع صدقة هذا المال الباطن إلى السلطان، أو توريقها بنفسه، بشرط أن يتلقى الله، ويضعها مواضعها، لا يحابي بها أحداً، أى الأمرين فعله صاحبه كان مؤدياً للفرض الذي عليه.

على أن إذا صحت التفرقة بين الماليين في السنة النبوية، وأن الرسول ﷺ لم يكن يرسل سعادته لأخذ الزكاة من المال الباطن أو الصامت - كما يسمى - فإن ذلك كان لسبعين:

١ - أن الناس كانوا يأتون بها طائعين إلى رسول الله ﷺ بدافع الإيمان، والرغبة في أداء الواجب إرضاء لله تعالى.

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ج ٤، ص ٤٤.

(٢) الأم: للشافعى. ج ٢، ص ١٤، ط. بولاق الأولى.

٢- وأن حصر هذا النوع من المال كان غير ممكن إلا ل أصحابه، فترك زكاته وإن خارجها لذمهم وضمائرهم التي أحياها الإسلام.

وقد استمرت الزكاة تجتمع بواسطة الإمام ونوابه من الأموال الظاهرة والباطنة، وإن اختلفت طريقة عمر عن طريقة النبي ﷺ وخلفه أبي بكر، بالنظر للأموال الباطنة، لاتساع رقعة الدولة. فقد وضع عمر نظام «العشرين» الذين يأخذون من التجار زكاة سلعهم إذا مرروا بها على العاشر.

فلما جاء عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، كانت موارد بيت المال من الفيء والغنايم، والخرج والجزية، والعشور والصدقات، قد بلغت أرقاماً هائلة، بعد ما أفاء الله عليهم من الفتوح، وأفاض عليهم من الشروات. فرأى عثمان أن يجمع الزكاة من الأموال الظاهرة فحسب، وأما الأموال الباطنة فيدع أمرها إلى أربابها يؤدون - تحت مسؤولتهم - زكاتهم بأنفسهم، ثقة منه بأمانة الناس ودينهم، وإشفاهاً عليهم من عن التحصيل والتغتيش، وتوفيراً لفقات الجباية والتوزيع. وكان ذلك اجتهاداً منه رضي الله عنه، وإن أدى ذلك - فيما بعد - إلى إهمال كثير من الناس الزكاة في أموالهم الباطنة، لمارق دينهم، وقل يقينهم.

وقد فسر بعض الفقهاء ذلك بأن أمير المؤمنين عثمان أذن ل أصحاب الأموال الباطنة في أداء زكاتها. وفي هذا يقول الكاساني في «البدائع»: كان يأخذها رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم إلى زمن عثمان رضي الله عنه. فلما كثرت الأموال في زمانه، رأى المصلحة في أن يفوض الأداء إلى أربابها، بجماع الصحابة، فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام. ألا ترى أنه قال: «من كان عليه دين فليؤده، ولزيك ما بقى من ماله». فهذا توكيلاً لأرباب الأموال بإخراج الزكاة، فلا يبطل حق الإمام. لهذا قال أصحابنا: إن الإمام إذا علم من أهل بلد أنهم يتركون أداء الزكاة فإنه يطالبهم بها»^(١).

ومن هذا يتبيّن أن الأصل العام هو: أن الإمام هو الذي يجمع الزكوات من الأموال الظاهرة والأموال الباطنة، وأنه لما صعب جمعها من الأموال الباطنة في عهد عثمان، وكانت أموال بيت المال بكل أقسامه مكدسة فيه، تركها لأربابها يؤدونها بالنيابة عنه، فإذا أخلوا بواجب النيابة، ولم يؤدوا حق الله في ماله، تولى الإمام الجمع بنفسه، كما هو الأصل.

(١) بداع الصنائع، ج٢، ص٧.

وإذا كان الأصل أن ولاية الأموال كلها من حق الدولة، فما حكم زكاة الأموال الباطنة في عصرنا؟ ومن يتولى أخذها في عصرنا؟ تعرض لهذه المسألة شيوخنا الأجلاء: عبد الوهاب خلاف، وعبد الرحمن حسن و محمد أبو زهرة رحمهم الله، وذلك في بحثهم عن «الزكاة» الذي قدم حلقة الدراسات الاجتماعية المعقّدة بدمشق سنة ١٩٥٢م، والتي نظمتها الجامعة العربية. قالوا:

«قد تعيّن الآن أن يتولى ولّي الأمر جمع الزكاة من كل الأموال الظاهرة والباطنة لسببين: أولهما: أن الناس تركوا أداء الزكاة في كل الأموال ظاهرها وباطنها، فلم يقوموا بحق الوكالة التي أعطاها لهم الإمام عثمان بن عفان ومن جاء بعده من الأمراء والولاة. وقد قرر الفقهاء أن ولّي الأمر إن علم أن أهل جهة لا يؤدون الزكاة، أخذها منهم قهراً، لا فرق في ذلك بين مال باطن ومال ظاهر. وعلى ذلك، فقد زالت الوكالة، ووجب الأخذ بالأصل، والسير على ما قرره الفقهاء.

ثانيهما: أن الأموال صارت كلها ظاهرة تقريباً، فالمقولات التجارية تخصى كل عام بإيراداتها، ولكل تاجر صغير أو كبير سجل تجاري تخصى فيه أمواله، وتعرف فيه الخسارة والأرباح، فالطرق التي تعرف بها الأرباح لفترض عليها ضرائب الحكومة، تعرف أيضاً لفترض على رأس المال وعليها فريضة الزكاة، التي هي حق الله وحق السائل والمحرر. أما النقود فأكثرها مودع بالمصارف وما يشبهها، وعلمها بهذه الطريقة سهل ومبسط، والذين يودعون نقودهم بطون الأرض ليسوا في الحقيقة من أهل اليسار الفاحش، وعددهم يقل الآن شيئاً فشيئاً. فليترك أمر هؤلاء إلى دينهم.

«ولقد قرر الفقهاء في حالة المخصوص لقرار الإمام عثمان رضي الله عنه أنه في حالة ظهور الأموال الباطنة، يأخذ منها الزكوة بعمال الإمام. ولذلك كان عمل العاشرين قائماً مع الأخذ بقرار عثمان، لأنهم كانوا يأخذون الزكوة عند انتقال النقود وعرض التجارة من بلد إلى بلد، إذ بذلك كانت تُعد ظاهرة لا باطنة، فكانوا يأخذونها عند الانتقال، إلا إذا أقام المول الدليل على أنه أعطاها للقراء، أو أعطاها لعاشر آخر في هذا العام»^(١).

وهذا الكلام من الوضوح وقوه الدليل بحيث لا يحتاج إلى تعليق. وقد أيدته في كتابي «فقه الزكوة».

(١) حلقة الدراسات الاجتماعية للجامعة العربية، الدورة الثالثة، بحث «الزكوة».

ومن هنا أرى أن كل قانون يصدر للزكاة في عصرنا، ينبغي أن يستوعب الأموال الباطنة والظاهرة معاً، فإن الباطنة هي جل الأموال النامية في هذا الزمن، كما لا يخفى.

ولو تركنا الأخذ من الأموال الباطنة (النقد والتجارات) في دول الخليج، مثل المملكة العربية السعودية، أو الإمارات العربية المتحدة أو دولة الكويت أو دولة قطر أو البحرين مثلاً، فماذا يبقى بعدها وعاء للزكاة؟ ستبقى الأنعام (الإبل والبقر والغنم) والزروع والشمار، وهذه لا تكون ثروة تذكر، ولا يتأتى من ورائها حصيلة تحقق الأهداف الكبيرة المنوطة بفرضية الزكاة.

ولعمري، ماذا تأخذ مؤسسة الزكاة من مدينة مثل جدة أو دبي أو أبي ظبي - مع ما أفاء الله عليها من خير ونعمة - لو فصرنا وعاء الزكاة على الأموال الظاهرة وحدها؟ إنما نجد هناك بقراً ولا غنماً، ولن نجد زرعاً ولا ثمراً، وإنما نجد مئات الملايين بلآلاف الملايين، من الريالات أو الدراهم المستوفية لشروط الزكاة، عاملة في التجارة ونحوها، أو مدخنة في البنوك. فكيف ندعها ولا نستوفى منها حق الله المعلوم، المظہر للنفس والمال؟

ومثل ذلك يقال في المدن التجارية الغنية مثل الرياض، والكويت والدوحة والمنامة ومسقط، وكذلك القاهرة والإسكندرية أو بغداد أو دمشق أو عمان وغيرها.

ولكنني لا أرى بأيّاً بأن نترك نسبة معينة من الزكاة الواجبة كالربع أو الثلث لضمان أرباب المال، يوزعونها بمعرفتهم واختيارهم على المستورين من أقاربهم وجيئانهم، قياساً على أمر الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه للخارجين أن يدعوا الثلث أو الربع لأرباب المال، (فقد فسره بعضهم بأن يترك لهم ذلك، ليصرفوا زكاتهم بأنفسهم) ^(١).

وقد صدر مرسوم بالملكة العربية السعودية يوجب على بيت المال أن يستوفى من الرعايا السعوديين نصف الزكاة المفروضة على النقد وعروض التجارة، ويتركباقي لهم، ينفقونها بمعرفتهم على المستحقين الذين فرض الله لهم الزكاة، وحسابهم على الله.

(١) هذا التفسير مروي عن الإمام الشافعى رضى الله عنه. وللمحدث تفسير آخر وهو أشهر وأرجح، وهو أن يترك لهم المقدار المذكور ليتصرفو فيه بالأكل والإهداء ونحو ذلك، ولا يطلب منهم زكاة ما أكلوه وتصرفو فيه. (يقال: خَرَصَ النَّخْلَ وَالْكَرْمَ، أى حَرَرَ مَا عَلَيْهِ مِن الرُّطْبِ ثُمَّاً، وَمِنَ الْعَنْبِ زَبِيبًا). انظر: فقه الزكاة، جـ ١، ص ٣٨٦، وما بعدها، ط. الرسالة الثامنة عشرة أو ص ٤١٤ وما بعدها من الطبعة الحادية والعشرين لمكتبة وهبة بالقاهرة.

وكان ذلك بناء على رغبة المسؤولين في أن يتولوا بأنفسهم توزيع جزء من الزكاة على أقاربهم وجيرانهم.

ورأى في هذا المقام:

- ١ - لا يزداد على الثلث فيما يترك للأفراد، والثلث كثير كما في الحديث.
- ٢ - أن يعين لذلك حد أعلى، كأن يقال: من زاد ثلث زكاته عن مائة ألف ريال أو درهم أو عن عشرة آلاف - مثلاً - فالباقي كله يعطى لمؤسسة الزكاة.
- ٣ - أن يكون للمؤسسة الحق فيأخذ مقدار الواجب كله، إذا تبين لها أن المكلف لا يدفع ما ترك له من الزكاة لمستحقها.

الشرط الثالث حسن الإدارة

والشرط الثالث لنجاح الزكاة هو حسن الإدارة التي تشرف على جبايتها وتوزيعها. فإن أفضل الأنظمة إذا أدارته أيدٍ غير أمينة، أو عقول غير فاهمة لعملها، انقلب الحسن في أكفها إلى سبي، والطيب إلى خبيث، فهناك علاقة وثيقة بين النظام أو القانون وبين من يقوم على تفديله، حتى قيل: إن العدل ليس في نص القانون، بل في ضمير القاضي.

وحسن الإدارة: الذي نريده يتمثل في عدة عناصر، أهمها أمران:

- 1- حسن اختيار العاملين في مؤسسة الزكاة.
- 2- مراعاة التبسيط والاقتصاد في النفقات الإدارية.

وستنخص كل عنصر منهما بكلمة:

أولاً، حسن اختيار العاملين على الزكاة:

ونعني بحسن اختيار العاملين على الزكاة مراعاة ما اشترطه الفقهاء في العامل: أن يكون مسلماً، كافياً لعمله، عالماً به، أميناً فيه. وقد اهتم فقهاء الشرعية ببيان الشروط العامة لكل من يلى عملاً عاماً. وجماع هذه الشروط اثنان، هما: القوة والأمانة. وإليهما الإشارة بما جاء في القرآن الكريم: **﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرَتِ الْقُرْبَىُ الْأَمِينُ﴾** [القصص: ٢٦]. وقد يعبر عن الأمانة بالحفظ، وعن القوة بالعلم كما في قوله تعالى على لسان يوسف: **﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَرَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِظٌ عَلَيْمٌ﴾** [يوسف: ٥٥].

وعند المفاضلة بين القوة والأمانة في الوظائف والأعمال، يرجع أهل القوة في شئون الجهاد ونحوه، ويرجع أهل الأمانة في شئون المال.

إن العمل في الشؤون المالية مزلة قدم، لا يثبت فيها ضعفاء الأخلاق، ومهازيل الإيمان، الذين تزيغ أبصارهم عند أول بارقة من الدنيا، والذين يتبعون الهوى فيما يجمعون وفيما يصرفون. وهو لاء يعطون صورة سيئة عن نظام الزكاة وعن الإسلام كله، ويؤسرون الجمهور - بسوء سلوكهم - من جدوى تطبيق أحكام الإسلام. لهذا ينبغي التدقيق والتصرّى في كل من يتولى أمر الزكاة تحصيلاً، أو توزيعاً أو إشرافاً، وخصوصاً في الجهاز المركزي لمؤسسة الزكاة؛ لأنّه بمتابة القلب الذي إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله. وقد يساعد على تحقيق هذه الغاية قبول نسبة معينة في أجهزة الزكاة من المتطوعين المعروفين بقوّة دينهم وحسن أخلاقهم، من يقومون بهذا العمل احتساباً وطلبًا لما عند الله.

إن الزكاة فريضة دينية، وينبغي لمن يعمل في جهازها أن يَعْدُ نفسه في عبادة أو في جهاد. وقد جاء عن النبي ﷺ: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته»^(١). يجب أن يتصف بالعدل، فلا يحابي من يحب، ولا يحيف على من يكره، لا يدخله الرضا في باطل، ولا يخرجه الغضب عن حق، ولا يكون همه محاباة الأغنياء، أو إرضاء الفقراء، بل يجعل كل همه إرضاء الله تبارك وتعالى.

ومن الأمثلة الرفيعة على هذه الصفة الكريمة، ما رواه المحدثون والمورخون عن عبدالله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه، حين بعثه النبي ﷺ خارضاً (أي حازراً ومقدراً بالظن) لشمار خبير، وكان النبي ﷺ زار عهم عليها بنصف ثمرها. فلما أتاهم جمعوا له حلباً من حلى نسائهم، فآهدوها إليه، على طريقة اليهود في شراء الذم بالمال حيناً، وبالشهوات حيناً آخر. ولكن ابن رواحة واجههم بما لم يكونوا يتوقعون، وقال لهم في إيمان القوى، وقوّة المؤمن: يا معاشر اليهود، والله إنكم لأبغض خلق الله إلى، وما ذاك بمحاملي على أن أحيف عليكم. وأما ما عرضتم على من رشوة، فإنها سحت، وإنما لا نأكلها. ثم خرّص عليهم، ثم خيرهم أن يأخذوها أو يأخذها هو، فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض!

وفي رواية أنه قال لهم: والله ما أعلم في خلق الله أحداً أعظم مني، وأعده لرسول الله ﷺ منكم. والله ما خلق الله أحداً أبغض إلى منكم، والله ما يحملني ذلك على أن أحيف عليكم قدر مثقال ذرة، وأنا أعلمها!

(١) رواه أحمد وأبو داود (٢٩٣٦)، والترمذى وحسنه (٦٤٥)، وابن ماجه (١٨٠٩)، وابن خزيمة في صحيحه، وأخرجه الحاكم أيضاً، ج١، ص٤٠٦، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وبعد هذه الكلمات المضيئة خرَصَ ابن رواحة الشمار جميـعاً: الذي لل المسلمين والذى للـيهود، ثمانون ألف وـسـقـ. فقال اليـهود خـرـقـتنا (أو أكثرـتـ عليناـ). فقال ابن رواحة: إنـ شـتـمـ فأـعـطـونـاـ أـرـبعـينـ أـلـفـ وـسـقـ، وـنـخـرـجـ عـنـكـمـ، وـإـنـ شـتـمـ أـعـطـيـنـاـكـمـ أـرـبعـينـ أـلـفـ وـسـقـ وـتـخـرـجـونـ عـنـاـ. فـنـظـرـ بـعـضـهـمـ إـلـىـ بـعـضـ، فـقـالـواـ: بـهـذـاـ قـامـتـ السـمـوـاتـ وـالـأـرـضـ! وـبـهـذـاـ يـغـلـبـونـكـمـ.

ويـجـبـ عـلـىـ موـظـفـ الزـكـاـةـ أـنـ يـكـوـنـ عـفـيـقاـ، لـاـ تـمـتـيـدـهـ وـلـاـ عـيـنـهـ إـلـىـ شـيـءـ منـ مـالـ الزـكـاـةـ، فـإـنـهاـ حـقـ الـفـقـرـاءـ وـالـمـسـاـكـينـ وـسـائـرـ الـمـسـتـحـقـينـ، وـلـيـسـ لـهـ مـنـهـ إـلـاـ مـقـدـارـ مـاـ رـصـدـلـهـ، جـزـاءـ عـلـىـ عـمـلـهـ. فـمـنـ سـالـ لـعـابـهـ بـعـدـ ذـلـكـ إـلـىـ شـيـءـ مـاـ مـنـ مـالـ الزـكـاـةـ فـأـخـذـهـ، فـقـدـ أـكـلـ حـقـ الـفـقـرـاءـ وـالـمـحـاجـجـينـ، بـلـ أـكـلـ فـيـ بـطـنـهـ نـارـاـ.

وـقـدـ شـدـدـ النـبـيـ عـلـيـهـ كـعـاـيـةـ التـشـدـيدـ فـيـ الـخـرـصـ عـلـىـ مـالـ الزـكـاـةـ وـأـنـذـرـ الـعـامـلـيـنـ عـلـيـهـاـ بـأـشـدـ الـعـذـابـ إـذـاـ هـمـ تـهـاـوـنـاـ فـيـ ذـلـكـ، فـاـسـتـحـلـوـاـ لـأـنـفـسـهـمـ أـخـذـ شـيـءـ مـاـ جـمـعـوـهـ. فـعـنـ عـدـىـ بـنـ عـمـيـرـةـ قـالـ: سـمـعـتـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـيـهـ كـلـيـمـ يقولـ: (مـنـ اـسـتـعـمـلـنـاـهـ مـنـكـمـ عـلـىـ عـمـلـ فـكـتـمـاـ مـخـيـطـاـ (إـيـرـةـ خـيـطـ) فـمـاـ فـوـقـهـ كـانـ غـلـوـلـاـ (خـيـانـةـ) يـأـتـىـ بـهـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ) (١).

وـعـنـ عـبـادـةـ بـنـ الصـامـاتـ: أـنـ هـبـلـيـشـ بـعـثـهـ عـلـىـ الصـدـقـةـ، فـقـالـ: (يـاـ أـبـاـ الـوـلـيدـ، اـتـقـ اللـهـ، لـاـ تـأـتـىـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ بـيـعـيـرـ تـحـمـلـهـ لـهـ رـغـاءـ، أـوـ بـقـرـةـ لـهـ خـوارـ، أـوـ شـاءـ لـهـ ثـغـاءـ)! فـقـالـ: يـاـ رـسـوـلـ اللـهـ، إـنـ ذـلـكـ لـكـذـلـكـ؟! فـقـالـ: (أـيـ وـالـذـىـ تـفـسـىـ بـيـدـهـ). فـقـالـ: فـوـالـذـىـ بـعـثـكـ بـالـحـقـ، لـاـ أـعـمـلـ لـكـ شـيـئـاـ أـبـداـ) (٢). أـعـلـنـ ذـلـكـ (عـبـادـةـ) خـشـيـةـ عـلـىـ نـفـسـهـ وـدـيـنـهـ أـنـ يـسـهـ شـرـرـ هـذـاـ الـوعـيدـ وـهـوـ لـاـ يـشـعـرـ، وـهـوـ مـنـ هـوـ فـيـ الـمـسـلـمـيـنـ.

حـتـىـ الـهـدـيـةـ، لـمـ يـجـزـهـاـ النـبـيـ عـلـيـهـ كـلـيـمـ لـلـعـامـلـيـنـ عـلـىـ الزـكـاـةـ، لـأـنـهـ كـثـيـرـاـ مـاـ تـكـوـنـ رـشـوـةـ مـقـنـعـةـ، وـلـهـذـاـ أـنـكـرـ النـبـيـ عـلـيـهـ كـلـيـمـ إـنـكـلـاـرـاـ شـدـيـدـاـ عـلـىـ أـحـدـ عـمـالـ الزـكـاـةـ حـيـنـ اـحـتـجـزـ بـعـضـ مـاـ جـاءـ بـهـ وـقـالـ: هـذـاـ هـدـيـةـ أـهـدـيـتـ إـلـيـ. فـخـطـبـ عـلـيـهـ فـيـ ذـلـكـ، وـكـانـ عـاـقـالـهـ: أـفـلـاـ جـلـسـ فـيـ بـيـتـ أـبـيـهـ وـأـمـهـ حـتـىـ تـأـتـيـ هـدـيـتـهـ إـنـ كـانـ صـادـقـاـ؟! وـالـلـهـ لـاـ يـأـخـذـ أـحـدـ مـنـكـمـ شـيـئـاـ بـغـيـرـ حـقـ، إـلـاـ لـقـيـ اللـهـ يـحـمـلـهـ يـوـمـ الـقـيـامـةـ... (٣).

(١) رـوـاهـ مـسـلـمـ وـأـبـوـ دـاـوـدـ وـغـيـرـهـماـ. التـرـغـيـبـ لـلـمـنـذـرـ، كـتـابـ الصـدـقـاتـ. بـابـ التـرـغـيـبـ فـيـ الـعـمـلـ عـلـىـ الصـدـقـةـ بـالـتـقـوـىـ.

(٢) رـوـاهـ الطـبـرـانـيـ فـيـ الـكـبـيرـ، وـإـسـنـادـهـ صـحـيـحـ كـمـاـ قـالـ الـمـنـذـرـيـ. الـمـصـدـرـ السـابـقـ. وـقـالـ الـهـيـشـمـيـ فـيـ مـجـمـعـ الـرـوـاـيـاتـ (٨٦/٣): رـجـالـهـ رـجـالـ الصـحـيـحـ.

(٣) الشـيـخـانـ وـأـبـوـ دـاـوـدـ.

ومن هنا، نصح الإمام أبو يوسف أمير المؤمنين هارون الرشيد أن يجتهد في حسن اختيار العاملين على الصدقات، فقال في كتابه «الخراج»: ومر يا أمير المؤمنين باختيار رجل أمين عفيف ناصح مأمون عليك وعلى رعيتك، قوله جميع الصدقات في البلدان، ومره فليوجه فيها أقواماً يرتكبهم ويسأله عن مذاهبهم وطراطفهم وأماناتهم يجمعون إليه صدقات البلدان. فإذا جمعت إليه أمرته فيها بما أمر الله جل شأنه به فأنفذه. ولا تولها عمال الخراج، فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج. وقد بلغنى أن عمال الخراج يسعشون رجالاً من قبلهم في الصدقات يظلمون ويعسفون ويأتون ما لا يحل ولا يسع. وإنما ينبغي أن يتخير للصدقة أهل العفاف والصلاح. فإذا ولتها رجلاً ووجه من قبله من يوثق بدينه وأماناته، أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى، ولا تجري عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة.

ولا ينبغي أن يجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور، لأن الخراج في جميع المسلمين، والصدقات لمن سمي الله عز وجل في كتابه⁽¹⁾.

وما قاله أيضاً:

فمر يا أمير المؤمنين العاملين عليها بأخذ الحق، وإعطائه من وجب له وعليه، والعمل في ذلك بما سنه رسول الله ﷺ، ثم الخلفاء من بعده. واعلم أنه من سن سنة حسنة، كان له أجرها ومثل أجر من عمل بها، من غير أن يتقصى من أجورهم شيء، ومن سن سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها، من غير أن يتقصى من أوزارهم شيء⁽²⁾.

ثانياً: مراعاة «التبسيط» والاقتاصاد في النفقات الإدارية،

ومن حسن الإدارة الذي نريده ونشترطه هنا: التيسير (التبسيط) والاقتاصاد في النفقات الإدارية ما أمكن ذلك. وهذا يعني البعد عن التعقيد والتکليف والإغرار في المظاهر الشكلية، والتخفيف من كل ما يزيد النفقات، فإن هذا كله يوصل إلى المقصود بأقصر الطرق، وأقل التكاليف.

تعيين موظفين محليين: وعما يقلل من النفقات تعيين موظفين من نفس أهل القرى والبلاد التي تجمع منها الزكوات، بدلاً من المغتربين الذي يكلفون مؤسسة الزكاة رواتب أكبر. أما أهل القرى

(1) الخراج لأبي يوسف، ص ٨٠، ط. السلفية.

(2) نفسه، ص ٧٦.

فهم يسكنون في بيوتهم ويعيشون مع أسرهم، مما يجعلهم يعيشون ويرضون بمرتب أقل من غيرهم. كما يمكن الاستعانة ببعض الموظفين المحليين، كالمعلمين والكتبة والمحاسبين وغيرهم، للعمل في مؤسسة الزكاة - مساء - بأجر إضافية بسيطة، تعطى بدلاً من التفرغ الكامل.

قبول المتطوعين: ومن تقليل النفقات قبول من يرغب في العمل محسباً من عرف بالتدبر والاستقامة، فضلاً عما في وجود هذا العنصر من فوائد ومزايا، نظراً لما يحمل بين جنبيه من غيره وحماسة للعمل، ورغبة صادقة في إنجاحه، ومقاومة كل ما يعوقه، ومن يعوقه أو ينحرف به، أو يستغله لمصالح شخصية. فهذا الصنف الذي يقدم جهوده مخلصاً لله تعالى، ولا يريد جزاء ولا شكوراً، يُعدّ صمام أمان للمؤسسة التي يعمل بها، من ناحية، وقوة محركة دافعة لحسن إنتاجها من ناحية أخرى. فضلاً عن أنه لا يكلف المؤسسة شيئاً^(١). مع الحذر من الغلاة والمتنطعين الذين قد يفسدون أكثر مما يصلحون.

أخذ القيمة بدلاً من العين: ومن التبسيط اللازم في التحصيل: جواز أخذ القيمة في الزكاة بدلاً عن العين. وقد اختلف في ذلك الفقهاء على أقوال: فمنهم من يمنع ذلك، ومنهم من يجيزه بلا كراهة، ومنهم من يجيزه مع الكراهة، ومنهم من يجيز في بعض الصور دون بعض. وأكثر التشددين في منع إخراج القيمة هم الشافعية والظاهرية. ويعقّلهم الحفيفة، فهم يجيزون إخراجها في كل حال. وعند المالكية والحنابلة روايات وأقوال.

ففي مختصر «خليل»: أن دفع القيمة لا يجزى، وقد تبع فيه ابن الحاجب وأبن بشير. وقد اعترضه في التوضيح بأنه خلاف ما في المدونة. ونصله المشهور في إعطاء القيمة: أنه مكروه لا محرم^(٢). وفي شرح الرسالة لابن ناجي^(٣) قول لأشب وابن القاسم بأن إخراج القيمة مطلقاً جائز. وقيل عكسه. وفي المدونة: من جبره المصدق على أخذ ثم الصدقة رجوت أن يجزيه. قال الشيوخ: لأنه حاكم، وحكم الحاكم يرفع الخلاف^(٤).

وأما عند الحنابلة فذكر في «المغني» أن ظاهر مذهب أحمد: أنه لا يجزى إخراج القيمة في شيء، من الزكوات، لا زكاة فطر، ولا زكاة المال، لأنه خلاف السنة. وروى عن أحمد القول بالجواز فيما عدا زكاة الفطر^(٥).

(١) انظر: الموارد المالية في الإسلام، ص ٣٧٩.

(٢) انظر الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه، ج ١، ص ٥٠٢.

(٣) ج ١، ص ٣٤٠.

(٤) انظر: شرح الرسالة لزروق، ج ١، ص ٣٤٠.

(٥) المغني، ج ٣، ص ٦٥، ط. المدار الثانية.

والسبب الأول لهذا التزاع يرجع إلى اختلاف زوايا النظر إلى حقيقة الزكاة: هل هي عبادة وقرية لله تعالى، أو حق مرتب في مال الأغنياء للفقراء، ويعبرنا: ضرورة مالية مفروضة على مالك النصاب؟

والحق أن الزكاة تحمل المعتين. ولكن بعض الفقهاء كالشافعى وأحمد - في المشهور عنه - وبعض المالكية، وكذلك الظاهرية، غلبوا معنى العبادة والقرية في الزكاة، فمحتموا على المالك إخراج العين التي جاء بها النص، ولم يجوزوا إخراج القيمة. وغلب أبو حنيفة وأصحابه وأخرون من الأئمة الجانب الآخر: أنها حق مالى قصد به سد خلة الفقراء، فجوزوا إخراج القيمة.

ولكل من الفريقين أدلة لا يتسع المقام لبسطها^(١) وحسبنا أن نشير إليها.

فمن أدلة المانعين:

(أ) أن الزكاة قرية لله تعالى، وكل ما كان كذلك فسيله أثر يتبع فيه أمره تعالى. وكما لا يجوز في الصلاة إقامة السجود على الخد والذقن، مقام السجود على الجبهة والألف. كذلك لا يجوز في الزكاة إخراج قيمة الشاة أو البعير.

(ب) ومعنى ثان: هو: أن الزكاة وجبت لدفع حاجة الفقير، وشكراً لله على نعمة المال، وال حاجات متعددة، فينبغي أن يتسع الواجب.

(ج) وبعد ذلك قد روى أبو داود وابن ماجه: أن النبي ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، والبعير من الإبل، والبقر من البقر»^(٢). وهو نص يحجب الوقوف عنده، فلا يجوز تجاوزه إلى أخذ القيمة.

أما الذين أجازوا إخراج القيمة بدلاً عن العين، من الحنفية ومن وافقهم من الفقهاء، فاستندوا إلى ما يلى:

(أ) إن الله تعالى يقول: «**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً**» [التوبه: ١٠٣]، فهو تنصيص على أن المأخوذ مال، والقيمة مال، فأشبّهت المتصوّص عليه. أما بيان النبي ﷺ لما

(١) راجع في ذلك كتابنا (فقه الزكاة)، ج ٢. (٨٤٩-٨٥٨) الطبعة الحادية والعشرون، نشر مكتبة وهبة بالقاهرة.

(٢) ذكره في المتنى، وقال الشوكاني: صصححه الحاكم على شرطهما، وفي إسناده عطاء عن معاذ، ولم يسمع منه، لأنّه ولد بعد موته أو في سنة موته أو بعد موته بسنة. نيل الأوطار، ج ٤، ص ١٥٢، ط. العثمانية.

أجمله القرآن بمثل: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينِ شَاةً شَاةً»، فهو للتيسير على أرباب الماشي، لا لتشديد الواجب به، فإن أرباب الماشي تعز فيهم التقدّم، والأداء ما عندهم أيسر عليهم^(١).

(ب) وقد روى البيهقي بسنده، والبخاري معلقاً عن طاوس قال: قال معاذ باليمين: أثثوني بخمسين أو لبيس آخره منكم مكان الصدقة، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة. وفي رواية: أثثوني بعَرْضِ ثِيَابِ آخْدَهُهُمْ مِنْكُمْ مَكَانُ الْذِرَّةِ والشعير...^(٢). ومعاذ هو نفسه راوي حديث «أخذ الحب من الحب، والشاة من الغنم...».

(ج) وروى أحمد والبيهقي: أن عاماً أرتجع ناقة مسنه بغيرين من مواشى الصدقة، وأخذ الناقة بغيرين إنما يكون باعتبار القيمة.

(د) أن المقصود من الزكاة إغاثة الفقير وسد خلة المحتاج، وهذا يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة، وربما يكون تحقيق ذلك بأداء القيمة أظاهر وأيسر. ومهما تتبع الحاجات فالقيمة قادرة على دفعها.

(ه) روى سعيد بن منصور في سنته عن عطاء قال: كان عمر بن الخطاب يأخذ العُرُوض في الصدقة من الدرام^(٣).

وأعتقد أننا بعد التأمل فيما أشرنا إليه من أدلة الفريقين يتبيّن لنا رجحان ما ذهب إليه الحنفية في هذا المقام، تستدّهم في ذلك الأخبار والآثار، كما يستدّهم النظر والاعتبار.

والحقيقة أن تغليب جانب العبادة في الزكاة وقياسها على الصلة في التقيد بما ورد من نص فيما يرْخَدُ، لا يتفق مع طبيعة الزكاة التي رجح فيها مخالفو الحنفية أنفسهم الجانب الآخر: أنها حق مالي، وعبادة متميزة، فأوجبوها في مال الصبي والمجنون، حيث تسقط عنهم الصلة. وكان أولى بهم أن يذكروا هنا ما قالوه هناك، وردوا به على الحنفية الذين أسقطوا الزكاة عن غير المكلفين قياساً على الصلة.

والواقع أن رأى الحنفية أليق بعصرنا وأهون على الناس، وأيسر في الحساب، وخصوصاً إذا كانت هناك إدارة أو مؤسسة تتولى جمع الزكاة وتفرّقها؛ فإن أخذ العين يؤدّي إلى زيادة

(١) المبسوط للسرخسي في فقه الحنفية، ج ٢، ص ١٥٧.

(٢) السنن الكبير للبيهقي، ج ٤ ص ١١٣، ورواه البخاري في كتاب الزكاة من صحيحه معلقاً.

(٣) المغني، ج ٣، ص ٦٥.

نفقات الجبائية، بسبب ما يحتاج إليه نقل الأشياء العينية من مواطنها إلى إدارة التحصيل، وحراستها، والمحافظة عليها من التلف، وتهيئة طعامها وشرابها وحظائرها. إذا كانت من الأنعام - من مؤنة وكلف كبيرة، مما ينافي مبدأ الاقتصاد في النفقات الإدارية.

وقد روى هذا الرأي عن عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وإليه ذهب سفيان الثوري. وروى عن أحمد مثل قولهم في غير زكاة الفطر^(١)، وقال التنوبي: وهو الظاهر من مذهب البخاري في صحيحه^(٢). وقال ابن رشيد: وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية، مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل^(٣).

وقد ذهب الإمام ابن تيمية مذهبًا وسطًا بين الفريقيين المتنازعين، قال فيه: الأظهر في هذا: إن إخراج القيمة لغير حاجة، ولا مصلحة راجحة، منوع منه. ولهذا قدر النبي ﷺ^(٤) الأوقاص^(٤) بثاتين أو عشرين درهماً، ولم يعدل إلى القيمة، ولأنه متى جوز إخراج القيمة مطلقاً، فقد يعدل المالك إلى أنواع رديته، وقد يقع في التقويم ضرر، ولأن الزكاة مبنها على المواساة، وهذا يعتبر في قدر المال وجنسه. وأما إخراج القيمة للمحاجة أو المصلحة، أو العدل، فلا بأس به: مثل أن يبيع ثمر بستانه أو زرعه بدراهم، فهنا إخراج عشر الدراهم يجزئه، ولا يكلف أن يشتري ثمراً أو حنطة، إذا كان قد ساوى الفقراء بنفسه. وقد نص أحمد على جواز ذلك. ومثل أن يجرب عليه شاة في خمس من الإبل وليس عنده من يبيعه شاة، فإخراج القيمة هنا كاف، ولا يكلف السفر إلى مدينة أخرى ليشتري شاة. ومثل أن يكون المستحقون للزكاة طلبوا منه إعطاء القيمة لكونها أفعى، فيعطيهم إياها، أو يرى الساعي أنها أفعى للفقراء، كما نقل عن معاذ بن جبل: أنه كان يقول لأهل اليمن: اشتوني بخمسين أو ليس، أيسر عليكم، وخير لمن في المدينة من المهاجرين والأنصار. وهذا قد قيل: إنه قاله في الزكاة، وقيل في الجزية^(٥).

وهذا قريب مما اخترناه، وال الحاجة والمصلحة في عصرنا تقتضي جوازأخذ القيمة ما لم يكن في ذلك ضرر بالفقراء أو أرباب المال.

(١) المغني، ج ٣، ص ٦٥. (٢) المجمع، ج ٥، ص ٤٢٩.

(٣) فتح الباري، ج ٢، ص ٢٠٠، ط. الحلبي.

(٤) يراد به فرق ما بين قيمة الأئش وقيمة الذكر في الإبل، مثل ما بين بنت اللبؤن وبين اللبؤن، وما بين قيمة سن معينة والسن التي تليه، كالفرق بين بنت المخاض وبين اللبؤن.

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٢٥، ص ٨٢، ٨٣، ط. السعودية.

الشرط الرابع حسن التوزيع

والشرط الرابع لنجاح الزكاة في تحقيق أهدافها الإنسانية والاجتماعية هو: حسن التوزيع وقيامه على أساس سليمة، بحيث لا يحرم من الزكاة من يستحقها، ويأخذها من لا يستحقها، أو يأخذ المستحق ما لا يغنى، أو يأخذ الأحسن حالاً، ويترك الأشد حاجة. وأضرب هنا بعض الأمثلة لهذه الأسس التي هدى إليها الإسلام.

أولاً: التوزيع المحلي:

أول ما يتطلب هنا: التوزيع المحلي، وأعني بالتوزيع المحلي أن يكون المستحقون في كل جهة أولى بزكاتها من غيرهم من المستحقين في جهات أخرى، على ما هو معروف في نظام «اللامركزية» أو الهيئات المحلية. فكل قرية أو مجموعة قرى متاخمة أولى بما يجمع من زكاة أغبنها عن طريق فرع مؤسسة الزكاة في هذه القرى. فما فضل منها كان أقرب القرى إليها أولى به من غيرها عن طريق فرع المؤسسة في «المركز» الإداري للمنطقة. فما فضل عن حاجة المركز نقل إلى مؤسسة الزكاة في «المحافظة» (حسب التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية). وفي كل بلد إسلامي تبع نفس الطريق في البداية بالوحدة الصغرى، ثم الانتقال إلى ما هو أكبر منها.

وما فضل عن حاجة مؤسسة الأقاليم كله، نقل إلى المؤسسة المركزية للزكاة، لتساعد منه الأقاليم التي تقل حصيلة زكاتها، أو يكثر الفقراء وذوي الحاجة فيها أكثر من غيرها، ولتقيم منه المشروعات - لصالح المستحقين - التي يعجز إقليم واحد عن إقامتها من حصيلة الزكاة.

هذا هو هدى الإسلام في إنفاق حصيلة الزكاة، وهذه هي سياسة الحكمة العادلة، التي

تفق هي وأحدث ما أرتقي إليه تطور الأفكار والأنظمة الإدارية والسياسية والمالية في عصرنا.

ولا نعرف قيمة ما جاء به الإسلام هنا، حتى نوازنه بما كان يحدث في بلاد الفرس والروم وغيرها من بلاد المدينة، قبل الإسلام. فقد عرف الناس، في عصور الجاهلية وفي عهود الظلام في أوروبا وغيرها، كيف كانت تجسي الضرائب والمكوس من الفلاحين والصناع والمحترفين وصغار التجار وغيرهم من يكسب رزقه بكد اليمين، وعرق الجبين، وسهر الليل وتعب النهار، لتهب هذه الأموال - المزروعة بالعرق والدم والدموع - إلى الإمبراطور أو الملك أو الأمير أو السلطان، في عاصمته الزاهية، فينفقها في توطيد عرشه، ومظاهر أبهته، والإغراق على من حوله من الحراس والأنصار والأتباع. فإن بقى فضل، فلتتوسيع العاصمة وتجميدها واسترضاء أهلها. فإن فضل شيء، فلأقرب المدن إلى جنابه العالى. وهو في ذلك كله غافل عن تلك القرى الكادحة المتعبة، والديار العاملة الثانية، التي منها جبب هذه المكوس، وأخذت هذه الأموال.

فلما جاء الإسلام وأمر المسلمين بآياته الزكاة، كما أمر ولى الأمر بأخذها، جعل من سياسته: أن توزع في الإقليم الذي تجسي منه. وهذا متفق عليه في شأن الماشي والزرع والشمار، فإن الزكاة تفرق حيث يوجد المال. واتفقوا أيضاً على أن زكاة الفطر توزع حيث يقيم الشخص الذي وجبت عليه. وختلفوا في التقويد ونحوها: هل توزع حيث يوجد المال أو حيث يوجد المالك^(١)، والأشهر الذي عليه الأكثرون: أنها تبع المال لا المالك^(٢).

والدليل على هذه السياسة هو سنة الرسول ﷺ، وخلفائه الراشدين. فعین وجه ﷺ سعادته وولاته إلى الأقاليم والبلدان لجمع الزكاة، أمرهم أن يأخذوها من أغنياء البلد، ثم يردوها على فقرائه.

ولقد جاء في حديث معاذ - المتفق على صحته - أن النبي ﷺ أرسله إلى اليمن، وأمره أن يأخذ الزكاة من أغنيائهم ويردها على فقرائهم. قال البغوي في شرح السنة: فيه دليل على أن

(١) انظر: حاشية الدسوقي، جـ١، ص ٥٠٠.

(٢) في عصرنا يكون المالك في قرية أو إقليم ناء، وتقوده في مصرف بالعاصمة أو بدولة أخرى أحياناً، فالأولى في مثل هذه الحالة أن تبع الزكاة المالك لا المال.

نقل الصدقة عن بلد الوجوب لا تجوز مع وجود المستحقين فيه، بل صدقة أهل كل ناحية لمستحق تلك الناحية^(١).

وكذلك نفذ معاذ وصيحة النبي ﷺ، ففرق زكاة أهل اليمن في المستحقين من أهل اليمن، بل فرق زكاة كل إقليم في المحتاجين منه خاصة، وكتب بذلك لهم كتاباً كان فيه: من انتقل من مختلف^(٢) عشيرته فصدقته وعشره في مختلف عشيرته^(٣).

ومن أبي جحيفة قال: قدم علينا مصدق رسول الله ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا، فكنت غلاماً يتيمًا، فأعطاني منها قلوصاً (ناقة)^(٤).

وفي الصحيح: أن أعرابياً سأله رسول الله ﷺ عن عدة أستلة منها: بالله الذي أرسلك: آللله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ قال: «نعم».

وروى أبو عبيد عن عمر رضي الله عنه أنه قال في وصيته: أوصي الخليفة من بعدي بكل ذمة وأوصيه بكل ذمة، وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام: أن يأخذ من حواشى أموالهم فيردوها في فقرائهم^(٥).

وكذلك كان العمل في حياة عمر: أن يفرق المال حيث جمع، ويعود السعاة إلى المدينة لا يحملون شيئاً، غير أحسانهم التي يتلقعون بها، أو عصيهم التي يتوكثون عليها.

وسئل عمر عمما يأخذ من صدقات الأعراب: كيف نصنع بها؟ فقال عمر: والله لأردن عليهم الصدقة، حتى تروح على أحدهم مائة ناقة أو مائة بعير^(٦).

هذا إلى أن نقل الزكاة من بلد مع حاجة فقرائهم، مدخل بالحكمة التي فرضت لأجلها، ولذا قال في «المغني»: ولأن المقصود بالزكاة إغاثة الفقراء بها، فإذا أبحنا نقلها أفضى إلى بقاء فقراء ذلك البلد محتاجين^(٧).

(١) جه، ص ٤٧٤، ط. المكتب الإسلامي.

(٢) قال ابن الأثير في النهاية: المخلاف في اليمن كالرستاق في العراق يعني: أنه اسم لإقليم إداري كالمحافظة أو القضاء.

(٣) رواه عنه طاوس بأسناد صحيح، أخرجه سعيد بن منصور وأخرج نحوه الأثر كما في نيل الأوطار، ج ٢، ص ١٦١.

(٤) رواه الترمذى وقال: حديث حسن.. المصدر نفسه.

(٥) الأموال، ص ٥٩٥.

(٦) المصنف لابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٠٥، ط. حيدر آباد.

(٧) المغني، ج ٢، ص ٦٧٢.

وعلى هذا المنهج الذى اخنته الرسول ﷺ وخلفاؤه الراشدون سار أئمة العدل من الحكام، وأئمة الفتوى من فقهاء الصحابة والتابعين.

فعن عمران بن حصين رضى الله عنه، أنه ولى عاملاً على الصدقة - من قبل زياد بن أبيه أو بعض الأمراء فى عهده بني أمية - فلما رجع قال له : أين المال؟ فقال : وللمال أرسلتني؟! أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله ﷺ، ووضعناه حيث كنا نضعه^(١).

ولوى محمد بن يوسف التقى طاووساً - فقيه اليمن - عاملاً للصدقة على مخلاف (إقليم) فكان يأخذ الصدقة من الأغنياء فيضعها في القراء، فلما فرغ قال له : ارفع حسابك . فقال : مالى حساب : كنت أخذ من الغنى فأعطيه المسكين^(٢).

وعن فرق السبع قال : حملت زكاة مالى لأقسامها بمكة ، فلقيت سعيد بن جبیر ، فقال : أرددتها فاقسمها في بلدك^(٣).

وعن سفيان الثورى : أن زكاة حملت من الري إلى الكوفة ، فردها عمر بن عبد العزيز إلى الري^(٤).

قال أبو عبيد : والعلماء اليوم مجتمعون على هذه الآثار كلها : أن أهل كل بلد من البلدان أو ماء من المياه (بالنظر للبادية) أحق بصدقتهم مادام فيهم من ذوى الحاجة واحد فما فوق ذلك ، وإن أتى ذلك على جميع صدقتهم ، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها . واستدل بخبر معاذ الذى عاد بحلسه الذى خرج به على رقبته ، وخبر سعيد الذى قال : كنا نخرج لتأخذ الصدقة فما نرجع إلا بسياطنا . ويخبر مراجعة عمر ومعاذ حين أرسل إليه بعض ما فضل من صدقات أهل اليمن .

قال أبو عبيد : فكل هذه الأحاديث أثبتت أن كل قوم أولى بصدقتهم حتى يستغوا عنها ، ونرى استحقاقهم ذلك دون غيره إنما جاءت به السنة لحرمة الجوار ، وقرب دارهم من دار الأغنياء^(٥).

فإن جهل المصدق فتحمل الصدقة من بلد إلى آخر سواء وبأهلها فقر إليها ، ردها الإمام

(١) رواه أبو داود وابن ماجه . انظر نيل الأوطار ، ج٤ ، ص ١٦١ .

(٢) ، (٣) ، (٤) الأموال ، ص ٥٩٥ .

(٥) الأموال ، ص ٥٩٥ .

إليهم، كما فعل عمر بن عبدالعزيز، وكما أفتى به سعيد بن جبیر^(١). إلا أن إبراهيم (النخعى) والحسن (البصري) رخصا في الرجل يؤثر بها قرابتة.

قال أبو عبيد: وإنما يجوز للإنسان في خاصته وماله: فأما صدقات العوام (جمهور الأمة) التي تليها الأئمة (أولوا الأمر) فلا^(٢).

وإذا كان الأصل المتفق عليه أن الزكاة تفرق في بلد المال الذي وجبت فيه الزكاة، فإن من المتفق عليه كذلك أن أهل البلد إذا استغناوا عن الزكاة كلها أو بعضها، لأنعدام الأصناف المستحقة أو لقلة عددها وكثرة مال الزكاة. جاز نقلها إلى غيرهم: إما إلى الأمام - وبعبارة أخرى: المؤسسة المركزية للزكاة، لتصرف فيها حسب الحاجة - وإنما إلى أقرب البلد إليهم.

فالأصل في الزكاة أن تفرق حيث جمعت، رعاية لحرمة الجوار، وتنظيمًا لمحاربة الفقر ومصادرته، وتدريبًا لكل إقليم على الاكتفاء الذاتي، وعلاج مشكلاته في داخله، ولأن فقراء البلد قد تعلقت أنظارهم وقلوبهم بهذا المال، فكان حقوقهم فيه مقدمة على حق غيرهم. وهذا ما جعل الناس في عصرنا يقبلون على نظام الإدارة المحلية، ويتذمرون بمزاياه.

ومع ذلك كله، لا أرى مانعًا من الخروج على هذا الأصل، إذا رأى الإمام العادل - بمثابة أهل الشورى - في ذلك مصلحة للمسلمين وخير الإسلام. بل قد يجحب ذلك، كما إذا اجتاز الأداء بلدًا، واحتاج أهله إلى مساعدة عاجلة، أو اجتازته فيضانات، أو أصابته زلازل أو كوارث كبيرة، أو مجاعة عامة. فالمؤمنون إخوة، والمسلمون أمة واحدة.

ويعجبني ما قاله الإمام مالك في هذا: لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد^(٣). وقال ابن القاسم من أصحابه: إن نقل بعضها لضرورة رأيته صواباً^(٤). وروى عن سخنون أنه قال: ولو بلغ الإمام أن في بعض البلاد حاجة شديدة، جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحاج، والمسلم أخوه المسلم لا يسلمه ولا يظلمه^(٥).

(١) الأموال، ص ٥٩٥.

(٢) نفسه، ص ٥٩٨.

(٣)، (٤)، (٥) تفسير القرطبي، ج ٨، ص ١٧٥.

وذكر في المدونة عن مالك: أن عمر بن الخطاب كتب إلى عمرو بن العاص وهو بمصر، عام الرماد (وهو عام المجاعة) ياغوئاه ياغوئاه للعرب ١١ جهز إلى غيراً يكون أولها عندى وأخرها عندك، تحمل الدقيق في العباء (الثياب). فكان عمر يقسم ذلك بينهم على ما يرى، ويوكل على ذلك رجالاً، ويأمرهم بحضور نحر الإبل، ويقول: إن العرب تحب الإبل، فأشف أن يستحيوها، فلينحرنها، ولتأتمنوا بلحومها وشحومها وليلبسوا العباء الذي أتى فيه الدقيق^(١).

وهكذا تكافل الأقاليم والأقطار الإسلامية في ساعة العسرة، ويكمel بعضها بعضاً. وهذا شأن الأمة الواحدة. وهو ما يناقض التعرات الإقليمية المتعصبة المغلقة.

ثانياً، العدل بين الأصناف والأفراد،

ومن حسن التوزيع المطلوب العدل بين الأصناف التي جعلها الله ورسوله مصارف للزكاة، والعدل بين أفراد كل صنف من المستحقين. ولستأنت بالعدل التسويية بين أصناف المصارف أو أشخاص الأصناف، كما يقوله الإمام الشافعى رضى الله عنه. وإنما نعني بالعدل مراعاة الأهلية وشدة الحاجة، ومصلحة الإسلام العليا. وهذه بعض القواعد التي ينبغي اتباعها، وفقاً لأرجح الأقوال في التوزيع على الأصناف والأشخاص:

- ١ - ينبعى تعميم الأصناف المستحقة إذا كثر المال، ووُجِدَت الأصناف وتساوت حاجاتها أو تقاربها. ولا يجوز حرمان صنف منها مع قيام سبب استحقاقه ووجود حاجته. وهذا يتبعى في حق الإمام أو السلطة الشرعية التي تجمع الزكوات وتفرّقها على المستحقين.
- ٢ - تعميم الأصناف المروجدة بالفعل من الشهانية. وليس بواجب أن نسوى بين كل صنف وأخر في قدر ما يصرف له، وإنما يكون ذلك حسب العدد وال الحاجة. فقد يوجد في إقليم ألف فقير ولا يوجد من الغارمين وأبن السبيل إلا عشرة، فكيف يعطى عشرة ما يعطاه ألف؟ لهذا نرى الأوفق هنا ما ذهب إليه مالك ومن قبله ابن شهاب، من إيشار الصنف الذي فيه العدد وال الحاجة بالنصيب الأكبر^(٢) خلافاً للمذهب الشافعى.

(١) المدونة الكبرى، ج١، ص ٢٤١، وهذا الأثر رواه الحاكم في المستدرك بأطول مما في المدونة، وقال صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، ج١، ص ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٢) قال الدردير في شرحه الصغير: ينذر إيشار المحتاج على غيره بأن يخص بالإعطاء، أو يزاد له فيه على غيره، على حسب ما يقتضيه الحال، إذ المقصود سد الحاجة، ج١، ص ٢٣٤.

٣- يجوز صرف الزكاة كلها لبعض الأصناف خاصة، لتحقيق مصلحة معتبرة شرعاً تقتضي التخصيص. كما أنه عند إعطاء صنف من الأصناف الثمانية لا يلزم التسوية بين جميع أفراده في قدر ما يعطونه. بل يجوز المفاضلة بينهم حسب حاجاتهم، فإن الحاجات تختلف من فرد إلى آخر. المهم أن يكون التفضيل - إن وجد - لسبب ومصلحة لا لهوى وشهوة. ودون إجحاف بالآخرين من الأصناف أو الأفراد^(١).

٤- ينبغي أن يكون الفقراء والمساكين هم أول الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة، فإن كفایتهم وإغناهم هو الهدف الأول للزكاة، حتى إن الرسول ﷺ لم يذكر في حديث معاذ وغيره إلا هذا المصرف. «تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقراهم»؛ وذلك لما لهذا المصرف من أهمية خاصة. فلا يجوز للحاكم أن يأخذ أموال الزكاة لينفقها على المتطوعين بالجيش مثلاً، ويدع الفئات الضعيفة المحتاجة من أهل الفقر والمسكينة يأكلها الجموع والعرى والضياع، ويحرقها الحقد والحسد والبغضاء. وكل هذا مالم تطأ ظروف خاصة مؤقتة تجعل علاجها مقدماً على علاج الفقر والمسكينة، مثل غزو الأجنبي الكافر للبلد مسلم، فيقدم صدّ الغزو على غيره.

٥- ينبغي الأخذ بذهب الشافعى في تعين الحد الأقصى، الذي يصرف للعاملين على الزكاة جبائية وتوزيعاً. وقد حدد بمقدار «الشمن» من حصيلة الزكاة. فلا يجوز الزراعة عليه. فإن مما يعاد على أكثر الضرائب الوضعية: أن مقداراً كبيراً مما يجيئ منها ينفق على الإدارات والأجهزة المكلفة بالجبائية، فلا تصل المبالغ المحصلة من الممولين إلى الخزانة، إلا بعد أن تكون قد نقصت نقصاً ملحوظاً، بسبب الإسراف في نفقات الجبائية والتحصيل، وما تستلزم فخامة المناصب، وأناقة المكاتب، والعناء بالظاهر، والميل إلى

(١) من أجود ما قرأت في ذلك ما في شرح الأزهار من كتب الزيدية، ج١، ص ٥١٨، قال: ولا يجوز للإمام ذلك التفضيل إلا إذا كان غير مجحف بالأصناف الباقية، فاما إذا كان مجحفاً لم يجز، لأن ذلك حيف وميل عن الحق. ومعنى الإجحاف هنا: أن يعطي أحد الفئتين فرقاً ما يقضى دينه والآخر دون ما يفي بيده، أو يعطي أحد ابن سبيل ما يلتفه وطنه، والآخر دون ذلك. أو يعطي فقير ما يكفيه وعوله (عياله) والآخر دون ما يكفيه وعوله، من غير سبب مقتضى لذلك، كان يكون المفضل مؤلفاً أو نحو ذلك. ويجوز للإمام أن يفضل بعض الأشخاص فيعطيه أكثر مما أعطى غيره لعدد السبب فيه، الموجب لاستحقاق الزكاة، وذلك نحو أن يكون هذا الشخص فقيراً ممجاهداً عاملأً غارماً، فإنه يعطى أكثر من غيره لاجتماع هذه الوجوه فيه. اهـ.

التعييد، من تكاليف جمة وأموال طائلة. وهذا في الحقيقة إنما يؤخذ من نصيب الجهات المستحقة التي تصرف فيها حصيلة ما جبى من المال.

ثالثاً، الاستئثار من أهلية الاستحقاق للزكاة،

ونعني بهذا ألا تصرف الزكاة لكل من طلبها، أو كل من تظاهر بالفقر والمسكمة، أو ادعى أنه غارم أو ابن سبيل، أو زعم أنه يجاهد في سبيل الله. بل لا بد من التثبت والاستئثار من استحقاق الشخص للزكاة عن طريق من يعرفه من عدول أهل محلته من لهم إدراك ومعرفة يمثل حاله. وما يعين على هذا: ما قلناه من ضرورة توزيع الزكاة في كل محلة على المستحقين من أهلها، ولا ريب أن أهل كل قرية أو بلد أدرى بذوى الحاجة والعوز بينهم، وأعرف بمدى الفقر والمتظاهرين بالمسكمة كذباً واحتيالاً على الناس.

وقد صرخ عن النبي عليه السلام حديث ينبعى أن يعد أصلاً في التثبت والاستئثار من أهلية كل من تصرف له الزكاة. وذلك هو حديث قبيصه بن المخارق الذي رواه أحمد ومسلم في صحيحه. وفيه:

«أن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة:

- (أ) رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة حتى يصيّبها ثم يمسك (يكف عن السؤال).
- (ب) ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة، حتى يصيّب قواماً من عيش..
- (ج) ورجل أصابته فاقة، حتى يقول ثلاثة من ذوى الحاجة من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة، فحلت له المسألة، حتى يصيّب قواماً من عيش».

قال الإمام الخطابي: «في هذا الحديث علم كثير وفوائد جمة، ويدخل في أبواب من العلم والحكم. وذلك أنه قد جعل من تحل له المسألة من الناس أقساماً ثلاثة: غنياً، وفقيرين، وجعل الفقر على ضربين: فقراً ظاهراً وفقراً باطلاً».

فالغنى الذي تحل له المسألة هو صاحب الحمالة وهي الكفالة، والحميل: هو الكفيل والضمير. وتفسير الحمالة: أن يقع بين القوم الشاجر في الدماء والأموال، ويحدث

بسببهما العداوة والشحنة، ويختلف منها الفتق العظيم، فيتوسط الرجل فيما بينهم، ويُسْعَى في إصلاح ذات البين، ويُتَضَمَّن مالاً لأصحاب الطوائل يتضرّضهم بذلك، حتى تسكن الشائرة، وتعود بينهم الألفة. فهذا الرجل صنع معروفاً وابتغى بما أتاه صلاحاً، فليس من المعروف أن تورك^(١) الغرامه عليه في ماله، ولكن يعان على أداء ما تحمله منه، ويعطى من الصدقة قدر ما تبرأ به ذمته، ويخرج من عهدة ما تضمنه منه. وأما النوع الأول من نوعي أهل الحاجة (وهو ذو الفقر الظاهر) فهو رجل أصابه جائحة في ماله فأهلكته، والجائحة في غالب العرف: هي ما ظهر أمره من الآفات كالسيل يغرق مtauعه، والنار تحرقه، والبرد يفسد زرعه وثماره، في نحو ذلك من الأمر. وهذه أشياء لا تخفي آثارها عند كونها وقوعها. فإن أصحاب الرجل شيء منها فأصاب ماله وافتقر، حلّت له المسألة، ووجب على الناس أن يعطوه الصدقة من غير بينة يطالبونه بها على ثبوت فقره، واستحقاقه إياها.

وأما النوع الآخر (ذو الفقر الباطن)، فلياقاً هو فيمن كان له ملك ثابت، وعرف له يسار ظاهر، فادعى تلف ماله من لص طرقه، أو خيانة من أودعه، أو نحو ذلك من الأمور التي لا يبين لها أثر ظاهر في المشاهدة والعيان. فإذا كان ذلك، ووُقِعَتْ في أمره الريبة في التفوس لم يعط شيئاً من الصدقة إلا بعد استبراه حاله، والكشف عنه بالمسألة من أهل الاختصاص به، والمعرفة بشأنه. وذلك معنى قوله: «حتى يقول ثلاثة من ذوى الحججا من قومه: قد أصابت فلاناً فاقة». واشترطه الحججاً تأكيد لهذا المعنى، أي: لا يكونون من أهل الغباوة والغفلة، من يخفى عليهم بواطن الأمور ومعاناتها، وليس هذا من باب الشهادة، ولكن من باب التبيّن والتعرّف، وذلك أنه لا مدخل لعدد الثلاثة في شيء من الشهادات.. فإذا قال ثغر من قومه أو جيرانه أو من ذوى الخبرة بشأنه: إنه صادق فيما يدعى به أعطى من الصدقة»^(٢).

وما يؤكد اشتراط الحججا فيمن يزكون طلب الفقير من الزكاة: أن الجاهل كثيراً ما يغتر بالظاهر والسطح ولا ينفذ إلى الأعمق، ليتبين حقيقة ما فيها. فقد يحسب المتعطف غنياً، كما يحسب كل سائل فقيراً، وليس الأمر كذلك. فقد وصف القرآن فقراء المسلمين في المدينة، من هم أولى الناس بالزكوة وغيرها من الصدقات، فقال تعالى: ﴿لِلْفَقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا

(١) في تاج العروس: من المجاز: ورك الذب عليه إذا حمله وأضافه إليه وقرنه به كأنه يلزم إياه.. وإنه لورك في هذا الأمر أي ليس له فيه ذنب.

(٢) معالم السنن، المطبوع مع مختصر المتنبي وتهذيب ابن القيم، ج ٢، ص ٢٣٧، ط. السنة الحمدية.

فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِعُونَ حَرَباً فِي الْأَرْضِ يَخْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ
[البقرة: ٢٧٣].

وينبغي أن يكون هذا الحديث الشريف أساساً في تزكية من لا يعرف عنهم الفقر وال الحاجة، أو من يكون ظاهراً لهم الاستغناء، فيحتاجون إلى «لجنة ثلاثة» تزكيتهم، ويكون أن يكون ذلك في صورة غير علنية، حتى لا تخرج كرامتهم أمام الناس.

الشرط الخامس تحكّم العمل بالإسلام

و قبل هذه الشروط كلها، يجب أن يتوافر شرط ضروري لنجاح الزكاة. ولئن أخرناه في الترتيب والمكان، إنه لسابق في الرتبة والمكانة. هذا الشرط هو ضرورة تكامل العمل بالإسلام. وبعبارة أخرى: التحول الحقيقي إلى الإسلام، بإيجاد المجتمع المسلم الذي ينقاد لأحكام الله، ويعمل بفرائضه، ويتجنب محارمه. فالزكاة لا تحقق أهدافها وتؤتي أكلها في مجتمع مضيئ لفرائض الله، متلهك لمحارم الله، معطل لأحكام الله، لا ينقيض بشريعة الإسلام ولا بتراثية الإسلام.

و دليلنا على ذلك: أن الله تعالى لم يأمرنا بالزكاة منفردة فقط، لأن الزكاة وحدتها لا تقيم المجتمع المسلم. إنما أمرنا بالزكاة مفرونة بالصلوة حيناً، و يتغيرها من الفرائض والواجبات حيناً آخر.

ولهذا لا يتصور أن تنجح الزكاة في مجتمع يضيئ الصلاة و يتبع الشهوات، وقد قال الله تعالى: **﴿وَأَقِيمُوا الصُّلُوةَ وَأَتُوا الزُّكَّةَ﴾** [البقرة: ٤٣، الخ]. وقال أبو بكر: «والله لا يقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة». ولذا قرنت الزكاة بالصلوة في ثمانية وعشرين موضعاً من كتاب الله.

ولا تنجح الزكاة في مجتمع سكت عن الفحشاء والمنكر، وأغምض عينه على الفساد والباطل، وعطل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قرر الله بينهما وبين الزكاة والصلوة في أكثر من موضع في كتابه: **﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَقِيمُونَ الصُّلُوةَ وَيَؤْتُونَ الزُّكَّةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ﴾**

وَرَسُولُهُ ﷺ [التوبه: ٧١]. «وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لِقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ الَّذِينَ إِنْ مَكَانُهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمْرُوا بِالْمُعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [الحج: ٤٠، ٤١].

ولا تنجح الزكاة في مجتمع أضعاف الشورى واستبد بأمره الطغاة، والقرآن الكريم قد جعلها واسطة العقد بين الصلاة والإتفاق الذي كثيراً ما يعبر به عن الزكاة، وذلك في قوله تعالى: «وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقَهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣٨﴾ [الشورى: ٣٨].

ولا تنجح الزكاة في مجتمع ساءت صلاته، وضاعت في اللغو أو قاته، وشاعت فيه الفواحش، وضيّعت في الأمانات، ونكثت العهود، وقد وصف الله مجتمع المؤمنين بقوله: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ حَاضِرُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْرِيْبِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلرِّزْكَةِ فَاعْلَوْنَ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلْوَمِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَواتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ [المؤمنون: ١ - ٩].

إن فرائض الإسلام وأحكامه مترابطة متكاملة، لا يغنى بعضها عن بعض، ولكل منها دوره، وتأثيره في حياة الفرد والمجتمع، وإهمال بعضها يؤثر في قوة مجتمعها. ولهذا أنكر القرآن على بني إسرائيل قبلنا، أخذهم ببعض الدين دون بعض، وإيمانهم ببعض الكتاب دون بعض، فقال تعالى في خطابهم: «أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خَزِيٌّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِقَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُغَفِّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُصْرُوْنَ ﴿٨٦﴾ [البقرة: ٨٥، ٨٦].

وقد أمر الله رسوله أن يحكم بكل ما أنزل الله، وحذر من دسائس أهل الكتاب وخدعهم أن يفتتوه عن بعض ما أنزل الله إليه. وهو أمر لكل حاكم مسلم من بعده. قال تعالى: «وَإِنْ

احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَشْيِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَخْذُرْهُمْ أَنْ يَفْتُرُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ [المائدة: ٤٩].

نظام الإسلام كل لا يتجزأ،

ومن هنا أقول: إن إنشاء مؤسسة للزكاة، أو إصدار قانون ينظم تحصيلها وتوزيعها، يجب أن يكون جزءاً من خطة متكاملة لتطبيق النظام الإسلامي، والعودة الصحيحة إلى الحياة الإسلامية.

إن نظام الإسلام للحياة نظام متكامل، لا تصلح تجزئته، ولا أخذ بعضه دون بعض؛ فقد يكون الذي ترك مكملاً أو شرطاً للذى أخذ، وهنا يصبح البعض المأخوذ عدم القيمة، أو ضئيل النفع على الأقل. ولهذا أمر الله المؤمنين بالدخول في الإسلام كله، والعمل بتعاليمه وشرائعه كافية، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كُلَّهُ وَلَا تَبْغُوا خُطُرَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨]. والسلم هنا هو الإسلام، لأنّه مصدر السلام للنفس وللمجتمع، أى ادخلوا في شرائع الإسلام جملة، لا كما أراد بعض اليهود أن يدخلوا في الإسلام، مع الاحتفاظ ببعض شرائعهم وتقاليدهم القدية، فرفض القرآن ذلك، إلا أن يدخلوا في السلم كافية، وياخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه والعمل بجميع أوامره وترك جميع زواجره^(١).

ولهذا، كان الأخذ بجزء من نظام الإسلام دون سائره، خروجاً على منطق الإسلام نفسه، الذي يرفض التجزئة لأحكامه وتعاليمه. ثم هو- في الوقت نفسه- أخذ لا يجدى كثيراً في علاج أمراض المجتمع علاجاً حاسماً، وحل مشكلاته من الجذور.

هب أن أحد المجتمعات التي يعيش الإسلام فيها غريباً اليوم، أراد أن يأخذ نظاماً كنظام الزكاة، وحده ويطبقه، فماذا تكون التسليمة؟

في رأىي كما يلى:

(١) جمع حصيلة ضئيلة لا تكفى لمواجهة الفقر المتشر و المشكلات الاجتماعية الجمة الناشئة من ورائه. وضالة الحصيلة نرجعها لعدة أسباب، أهمها:

(١) انظر: تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٢٤٧، طبعة الحلب.

أولاً: ضعف الوازع الديني والوعى الإسلامي لدى كثير من الناس ، نتيجة للغزو الفكري الأجنبي الكافر. أضعف إلى ذلك ، تهرب الناس من أداء الزكاة للحكومة؛ لكثره ما يرهقهم من ضرائب أخرى؛ ولعدم ثقتهم بالحكومات التي تجبي الزكاة، وهي لا تحكم بما أنزل الله؛ ولا اعتقادهم أنها لن تصرف في الوجوه المشروعة كأكثر الضرائب ، التي تعثت السياسة بمصارفها ..

ثانياً: أن جمهور الشعب في تلك البلاد لا يملك ثروة ولا دخلاً ذات قيمة ، بحيث يكون مورداً للزكاة ، وذلك أثر لطريقة الحياة التي يعيشها المسلمون في هذا العصر ، وهي طريقة غير المسلمين من الأجانب الذين يتبعهم المسلمون - للاسف - شبراً بشبراً ، وذراعاً بذراع ، حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلوه ، وهي طريقة تقوم على الإسراف في الكماليات والمظاهر وألوان الترف واللهو والحرام ، التي تستورد موادها من بلاد أجنبية تستنزف مواردنا وطاقاتنا فيما لا يعود على ديننا ولا دينانا بثفع .

(ب) هذه الحصيلة الضئيلة سينفق جزء منها على المكاتب والأدوات والموظفين الذين سيخصصون لهذا العمل ، نتيجة للتعقيدات الإدارية والوظيفية ، والعنابة بالأبهة والسطحيات التي تتبع الأموال قبل أن تصل إلى الفقراء .

(ج) عند التوزيع ، يحدث الاضطراب والفوضى ، ويحرم كثير من المستحقين ، ويأخذ كثير من لا يستحق الزكاة ، وذلك لضعف الترية ، وضمور الإيمان ، وسقم الضمير ، سواء عند القائمين بأمر الزكاة أم عند الجمورو .

(د) وأخيراً تكون النتيجة عجز الزكاة - وحدها - أن تحقق الكفاية للفقراء ، وسخطاً عاماً على الزكاة ، وعدم جدواها ، وهذا يؤدي إلى التشكيك في نظام الإسلام كله .

وبهذا المثال يتضح لنا أن ترقيع الأنظمة الأجنبية الحاضرة ببعض أجزاء أو «قطع غيار» من تعاليم الإسلام وأحكامه ، لا يحل المشكلة ، ولا يعالج الداء علاجاً شافياً .

النظام الإسلامي يزيد الإنتاج ويقلل عدد الفقراء؛

إن طبيعة النظام الإسلامي ، توجب زيادة الإنتاج في الأمة ، وصيانته ثرواتها من التبدد

والضياع فيما لا ينفع . فالإسلام يحفظ طاقاتها وثرواتها ، وجهود أبنائها ، أن تستهلك في شرب الخمور والمسكرات ، وفي اللهو والمحون ، والسهر العابث الحرام ، وفي الفواحش ما ظهر منها وما بطن . إن ما يتبدد من الطاقات والأموال في ذلك العبث والفساد لدى بعض الأئم ، يصونه الإسلام بقوانيمه الملزمة ، ووصاياه الهدادية ، وتراثه العميق ، ويوفره سلیماناً قويًا ليتجه إلى العمل والتنمية والإنتاج .

إن الشعب الذي يستقبل يومه من الصباح الباكر متوضئاً مصليناً ، طيب النفس ، نشيط الجسم ، مستقيم الخلق ، متبعداً لله بعمله ، سيفوق إنتاجه . لا محالة . إنتاج الشعب الذي يقضى نصف ليته ، أو أكثره في الخلاعة والفساد ، أو العبث والمحون ، فإذا أدركه الصباح لم يقم من نومه إلا مكرهاً ، وإذا توجه إلى عمله توجه خبيث النفس ، كسلان ، مهدود القوى .

طبيعة النظام الإسلامي . إذا طبق بحذافيره . تزيد من ثروة المجتمع ، وتقلل نسبة البطالة ، وعدد الفقراء فيه . وكلما قل عدد الفقراء في أمة ، وزادت ثروتها باطراد ، والتزم أغنياؤها الطريق المستقيم في الإنفاق والاستهلاك ، كانت مشكلة الفقر والفقراء فيها سهلة الحل ، ميسورة العلاج ، بل لا تكاد هذه المشكلة تبرز قط ، ولا تشكل خطراً يهدد المجتمع ، كما برز ذلك في المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ، التي قامت فيها الثورات تسحق وتدمى بحق وبغير حق ، فولدت تلك الأنظمة الظالمة ، أنظمة أظلم منها وأشد فساداً : هي الأنظمة الشيوعية السافرة والمقنعة ، التي عالجت الفقر القديم بفقر جديد ، وكل ما أحدثته من تجديد أنها فرضت الفقر على الجميع ، ما عدا فئة قليلة من المحظوظين .

الفهرس

٥	مقدمة
٧	أولاً، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية
٧	تمهيد
٩	١ - مشكلة البطالة
١٠	(أ) موقف الإسلام من البطالة الجذرية
١٣	(ب) الزكاة والبطالة الاختيارية
١٧	٢ - مشكلة الفقر
١٨	نظرة الإسلام إلى الإنسان
١٨	نظرة الإسلام إلى الفقر
١٩	هدف الإسلام من مطاردة الفقر
٢١	دور الزكاة في معالجة الفقر
٢١	علاج الفقر بعلاج سببه
٢٤	كم يصرف للفقير والمسكين من الزكاة؟
٢٥	مذهب من يعطي الفقير نصاب زكاة
٢٦	مذهب من يعطي الفقير كفاية السنة
٢٨	مذهب من يعطي الفقير كفاية العمر
٣٠	عمر يقول: إذا أعطيتم فاغنوا
٣٠	مستوى لائق للمعيشة
٣٢	علاج مشكلة الفقر يحل مشكلات كبيرة

الزكاة أول مؤسسة للضمان الاجتماعي في التاريخ	٣٤
وثيقة فقهية تاريخية من عهد عمر بن عبد العزيز	٣٦
ضمان شامل لل المسلمين وغير المسلمين	٣٧
٣ - مشكلة الكوارث والديون:	٤١
كوارث الزمن وديون الناس	٤٢
نظام التأمين الإسلامي	٤٢
في سهم الغارمين متسع لتخطيئة الكوارث	٤٣
كم يعطى المشكوب بالكارثة؟	٤٣
الزكاة تؤمن فريداً من نوعه	٤٤
قضاء ديون الغارمين	٤٤
أهداف الإسلام من مساعدة الغارمين	٤٥
شريعة الله وقوانين البشر	٤٦
٤ - مشكلة التفاوت الاقتصادي الفاحش:	٤٩
تقريب الإسلام بين الفوارق الطبقية	٤٩
دور الزكاة في هذا التقريب	٥٠
٥ - مشكلة كنز النقود وحبسها:	٥٣
النقد وسيلة وليس غاية	٥٣
كلام الغزالى في كنز النقود وحكمة تحريره	٥٣
دور الزكاة في محاربة الكنز	٥٥
ثانياً: شروط نجاح الزكاة:	٥٧
تمهيد:	٥٧
الشرط الأول: توسيع قاعدة إيجاب الزكاة	٥٩
* شبهة وردها	٦٣
* الخلاصة	٦٦
الشرط الثاني: تحصيل زكاة الأموال ظاهرة وباطنة	٦٧
الشرط الثالث: حسن الإدارة	٧٥
* حسن اختيار العاملين على الزكاة	٧٥

٧٨ *	«التبسيط» والاقتصاد في النفقات
٧٨ *	تعيين موظفين محليين
٧٩ *	قبول متظوعين
٧٩ *	أخذ القيمة بدلاً من العين
٨٣ *	الشرط الرابع: حسن التوزيع
٨٣ *	أولاً: التوزيع المحلي
٨٨ *	ثانياً: العدل بين الأصناف والأفراد
٩٠ *	ثالثاً: الاستثناء من أهمية الاستحقاق للزكوة
٩٣ *	الشرط الخامس: تكامل العمل بالإسلام
٩٥ *	نظام الإسلام كل لا يتجزأ
٩٦ *	النظام الإسلامي يزيد الإنتاج ويقلل عدد الفقراء

رقم الإيداع ٢٠٠١/١٦٦٧
الترقيم الدولي 8 - 09 - 0758 - 977

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيرين المصري - ت: ٠٢٢٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - ماتف: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٧٢١٣ - ٨١٧٧٦٥ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)

دور الزكمة في علاج المشكلات الاقتصادية

المشكلات الاقتصادية في عصرنا تتحل مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من المشكلات، لأن الناس شغلوها بمعركة الخبر، ولقمة العيش، حتى أصبح العامل الاقتصادي أبرز العوامل في قيام الحكومات أو سقوطها، ونجاح السياسات أو إخفاقها، وارتفاع التورات أو حمودها. وتقاد المعركة المذهبية (الأيديولوجية) الدائرة في قارات العالم الان تكون ذات طابع اقتصادي.

والإسلام ليس بمعزل عن هذه المشكلات، بل له موقف إيجابي منها. والزكاة- ركن الإسلام الثالث بعد الشهادتين والصلوة- دور مؤكّد في حلها

وفي هذا الكتاب يعرض الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي لبعض هذه المشكلات التي لها علاقة بالزكاة، موضحاً كيفية علاجها. كذلك يبيّن الشروط الضرورية لضمان نجاح الزكاة في التطبيق المعاصر لأن إهمال هذه الشروط يحول دون أن تؤتي الزكاة أكلها ويختى ثمارها، ويجعل أي قانون للزكاة لا يحقق مما ينشده المخلصون من ورائه.



6 221102 012348

دار الشروق

النهرة، ٨ شارع سليمان العابد، والمعاد، الدقهلية - مصر
منشأة: ٣٧ إدارتها - تليفون: ٣٣٢٦٦ - فاكس: ٣٣٢٧٦٤٤٦
www.shorouk.com - e-mail: dar@shorouk.com

To: www.al-mostafa.com